السنن الكبرى

دراسة ونقد

تأليف
الدكتور نجم عبد الرحمن خلف
الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية
والباحث في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية

دار الراية
للنشر والتوزيع

عُلُومُ الإسْنَادِ

مِنَ

السُّنَنِ الكُبْرَى

دراسة ونقد

الطبعة الأولى

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

دار الراية
للنشر والتوزيع

الرياض - الربوة - طريق عمر بن عبد العزيز
هاتف : ٤٩١١٩٨٥ - مصور (فاكس) ٤٠٦٦٩٤٩
ص.ب : ٤٠١٢٤ - الرمز : ١١٤٩٩ - مبرقة (تلكس) AICO - SJ - 400981

علوم الإسناد
من
السنن الكبرى

دراسة ونقد

تأليف
الدكتور نجم عبد الرحمن خلف
الأستاذ المساعد بالجامعة الإسلامية
والباحث في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية

دار الراية
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدِّمَة

إن الحمـد لله نحمده ونستعينـه ونستغفـره، وأصلي وأسلم على نبينـا محمد، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الصالحين المصلحين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن للإسناد في الصناعة الحديثية أهمية بالغة، فهو دعامتها الأساسية، ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط، وما إلى ذلك من القضايا الأخرى.

والإسناد هو الطريق الموصل إلى المتن. ولا يمكن الوصول إلى نقد المتن نقداً صحيحاً إلّا من طريق البحث في الإسناد، ومعـرفة النَّقَلَة. فـلا صحة لمتن إلّا بثبوت إسناده.

قال البيهقي في إخراج عشر الورس: «لم يثبت في هذا إسناد تقـوم بمثله الحجة، والأصل أن لا وجـوب، فلا يؤخـذ من غير مـا ورد به خبـر صحيح»[1].

قال الإمام الشافعي: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلّا بصدق المُخْبِرِ وكذبه، إلّا في الخاص القليل من الحديث»[2].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/١٢٦.

(٢) الشافعي ـ الرسالة: ٣٩٩، البيهقي ـ دلائل النبوة: ١/٣٠، ومعرفة السنن والآثار: ١/٥٠، ٥٦، وقال البيهقي مفصلاً قول الشافعي: «إلّا في الخـاص القليـل مـن =

والحديث عن السند إنما يعني الحديث عن الخصيصة الأساسية من خصائص العلوم الإسلامية، فإنّ الحركة العقلية البشرية عند غير المسلمين والتي أشغلت نفسها منذ القدم بنقل الخبر لم تتمكن حتى عصرنا هذا من تقديم عشر معشار ما قدمه المسلمون في علم السند، بل إنّ السند لا يذكر إلاّ ويذكر الحديث معه. فهما لفظتان متلازمتان. فإنّ نشأة السند إنما كانت نشأة حديثية. فالمحدثون هم أسبق الناس عناية به، فهم الذين وسّعوه وشعّبوه وقعّدوا له وضبطوه[1]. ولهذا فالإسناد خصيصة لهذه الأمة دون سواها.

قال أبو علي الجياني:

«خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها مَنْ قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعْراب»[2].

وقد عظم اهتمام الأئمة بالإسناد، حتى جعلوه من الدين، وذلك لشدة حرصهم على سلامة الحديث النبوي من كل دخيل.

قال عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء»[3].

= الحديث»: «وهذا الذي استثناه الشافعي لا يقف عليه إلاّ الحذاق من أهل الحفظ، فقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركباً على إسناد صحيح» وهذا هو العلم المسمى بنقد المتن.

(١) انظر: شرف الدين الراجحي ـ مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي: ٧٣.

(٢) القاسمي ـ قواعد التحديث: ١٨٥. وللإمام ابن حزم كلام جيد مطوّل في هذا، انظره في «الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٢/٨١ ـ ٨٤، وانظر: ابن الصلاح علوم الحديث: ٢٥٥. وانظر الدراسة التي أعدّها الدكتور محمد طاهر الجوابي عن «الإسناد» في أطروحته ـ الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين ٢١٨ ـ ٢٢٩.

(٣) مسلم ـ مقدمة الصحيح: ١/١٥، ابن رجب ـ شرح العلل: ٨٧، ابن حبان ـ المجروحين: ١/٢٧، الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ٦.

وقال أبو عبدالله الحاكم: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتراً، كما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو بكر بن أبي الأسود، ثنا إبراهيم أبو إسحاق الطالقاني، ثنا بقية، ثنا عتبة بن أبي حكيم، أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ. فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم، ولا أَزِمَّة»(١).

ومن آثار هذه العناية البالغة بالإسناد، وحرص الأئمة وتمسكهم به في نقل الدين وسننه، وتحرِّيهم في الحفاظ عليه، وتنقيته ممن ليسوا من أهله، أننا ورثنا هذا التراث الضخم الهائل من الأسانيد والطرق مشفوعاً بتراث هائل مماثل في أهميته وعظمته لتراث الأسانيد، ومسخر لخدمتها، مثل كتب التواريخ والرجال والعلل، والجرح والتعديل والطبقات وأشباهها. فمكنت هذه الجهود أهل الصنعة من الحكم على هذه الأسانيد بما يناسبها من حيث القوة والضعف.

وقد راع الإمام البيهقي هذا المجهودُ الكبير كما أدهش مَنْ سبقه، ومَنْ لحقه، فراح يشيد به قائلاً: «ومَنْ أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يُقبل من الأخبار وما يُرد، علم أنهم لم يألوا جهداً في ذلك، حتى إنْ كانَ الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومةُ لائم، ولا تمنعه في

---

(١) الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ٦، السمعاني ـ أدب الإملاء والاستملاء: ٦٤.

ذلك شجنة رحم، ولا صلة مال. والحكايات عنهم في ذلك كثيرة، وهي في كتبي المصنفة في ذلك مكتوبة»[1].

وإنَّ مثل هذه الحركة العقلية عند المسلمين لم تكن معروفة عند غيرهم قبلهم في جزيرة العرب أو غيرها. إذا كانت الوقائع والقصص قبل الإسلام تُروى كيفما كانت، صحيحة أم مختلقة، وحقاً كانت أم باطلاً. غثة كانت أم سمينة[2].

وقد أصيب بهذه الآفة المبنية على هذه المنهجية الخاطئة أتباع النبوات السابقة «فكان المنهج عندهم يقوم على أنَّ كل ما يُنسب إلى العظيم عظيم، سواء أكان يقيناً أو توهماً أو شكاً أو خيالياً».

«وهذا في ظني من أبرز أسباب انتشار الخرافة والأساطير التي ملأت الكتب التي توصف اليوم بأنها مقدّسة. ومثل هذا لم يحدث عندنا معشر المسلمين لأن المنهجية النقدية التاريخية كانت تربية تربى عليها الصحابة الكرام ومارسوها منذ الأيام الأُولى للراوية»[3].

كتبه

نجم عبدالرحمٰن خلف

---

(١) البيهقي ـ دلائل النبوة: ١/٤٧.

(٢) انظر: د. محمد عجاج الخطيب ـ المختصر الوجيز: ٢٤.

(٣) د. همام سعيد ـ نظرات في مناهج علماء الحديث ـ محاضرة نشرتها مجلة الأمة عدد ٥٦/٦٥.

دراسات في علوم
الإسناد في «السنن الكبرى»

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: علوم الإسناد من حيث الاتصال[1].

الفصل الثاني: علوم الإسناد من حيث الانقطاع.

الفصل الثالث: المرسل في «السنن الكبرى».

الفصل الرابع: الصناعة الإسنادية في «السنن الكبرى».

---

(١) اقتبسنا هذا العنوان والذي يليه من كتاب «منهج النقد» لفضيلة الدكتور نور الدين عتر.

الفصل الأول

علوم الإسناد من حيث الاتصال

ويشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: أولاً: تعريف المتصل، وعناية البيهقي به.

ثانياً: أنواع الحديث المندرج تحت هذا الفصل.

المبحث الأول: العنعنة في «السنن الكبرى».

المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد.

التمهيـــد

أولاً: تعريف المتصل، وعناية البيهقي به:

المتصل: «وهو الذي اتصل إسناده بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه إلى منتهاه»[1].

وقد ظهرت عناية الإمام البيهقي بوضوح في هذا الجانب الحيوي من الإسناد، فكان كثير الإشارة إليه، إفادة للقارىء بأن هذا الإسناد متصل حتى لا يتوهم سوى ذلك. كما أنه كان يتوّج هذه الفائدة الإسنادية بفائدة أخرى وهي بيان القيمة النقدية لهذا الإسناد، وذلـك بمثل قـوله: «هـذا إسناد صحيـح موصول»[2].

وقوله: «هذا إسناد حسن موصول»[3].

وأحيـاناً يعم هـذه الفوائـد على جملة من النصوص التي يـرويها في «السنن الكبرى» فيقول مثلاً: «وهذه الروايات صحيحة موصولة»[4].

كما أنَّ الإمام البيهقي وقف موقف الجمهور[5] من قول الصحابي في

---

(١) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٤٤.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٧٧/٧، ٢٦٣/١٠.
(٣) المصدر السابق: ٢٥٩/١، ٣٧٩/٢، ٣١٣/٥ وفيها «حسن المتصل».
(٤) المصدر السابق: ٢٠٣/٢.
(٥) النووي ـ التقريب: ٦.

حديثه، حينما يقول: «هذا من السنة». فعدَّهُ البيهقي مرفوعاً مسنداً[1]. من ذلك قوله بعد أنْ أخرج حديث عبدالله بن يزيد، وفيه: أنه أدخل الحارث القبر مِنْ قِبَلِ رِجْلِ القبر، وقال: هذا مِنَ السُّنَّة.

قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح، وقد قال: هـذا من السنة. فصـار كالمسند. وقد روينا هذا القول عن ابن عمر، وأنس بن مالك»[2].

ثانياً: أنواع الحديث المندرج في هذا الفصل:

وتندرج تحت «علوم الإسناد من حيث الاتصال» مباحث، كـالمسند، والمسلسـل، والمعنعن، والمؤنن، والعالي، والنـازل، والمزيـد في متصـل الأسانيد.

وسأقوم بتعريف هذه الأنواع تعريفـاً موجـزاً، وأفرد منهـا نوعين اثنين أتناولهما بالتفصيل والإيضاح، مع دراستهما دراسة مسهبـة في ضوء «السنن الكبرى» للإمام البيهقي. وهما: المعنعن، والمزيد في متصل الأسانيد.

وقد ارتكز اختياري لهذين المبحثين دون غيرهما من مبـاحث الإسناد عند البيهقي لأنّه اهتمّ بهما، وكوّنَ فيهما رأياً ينبغي الوقوف عنده، كما أنَّ لهذين النوعين أهمية كبيرة في علوم الإسناد، مما جعل العلماء من أهل هذه الصنعة يولونهما عناية خاصة.

١ ـ الحديث المتصل ويسمى الموصول أيضاً:

وهو: الذي يسمع فيه كل راو من الراوي الذي يليه إلى منتهى السند، ويشمل ذلك المرفوع إلى النبي ﷺ والموقوف على الصحابي، أو مَنْ دونه[3].

---

(١) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٤٨.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٥٤.

(٣) انظر: ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٤٤، النووي ـ التقريب: ٦، ابن كثير ـ الباعث =

٢ ـ الحديـث المسنـد:

وهو كما عرفه الإمام الحاكم: «ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ». وذكر الحاكم للمسند شرائط وهي: «أنْ لا يكون موقوفاً، ولا مرسـلًا، ولا معضلًا، ولا في روايته مدلس»[1].

٣ ـ الحديث المعنعن والمؤنن:

سيأتي الحديث عنهما مفصلًا بعد قليل.

٤ ـ الحديـث المسلسـل:

وهو الذي تتابع رجال الإسناد فيه على صفة أو حالة واحدة في الرواية، كما إذا قال كل منهم «سمعت»، أو «حدثنا» أو «أخبرنا»، ونحو ذلك، أو في صفة الراوي، بأن يقول حال الرواية قولًا قد قاله شيخ له، أو يفعل فعلًا فعله شيخه حال التحديث[2].

٥ ـ الإسنـاد العالـي:

وهو الإسناد الذي قلَّ عدد رواته بالنسبة إلى غيره من الأسانيد التي روي هذا الحديث بها برجال أكثر، فيقرب رجال سنده من الرسول ﷺ وكذا إذا تقدم سماع روايه، أو تقدمت وفاة شيخه[3].

= الحثيث: ٤٣، السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٠٧، الصنعـاني ـ توضيـح الأفكار: ١/٢٦٠.

(١) الحـاكم ـ معرفـة علوم الحديث: ١٨، ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٤٢، النووي ـ التقريب: ٥، ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٤٢.

(٢) انظر: ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٢٧٥، النووي ـ التقريب: ٣٢، ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ١٦٣.

(٣) انظر: عجاج الخطيب ـ أصول الحديث: ٣٦٨، د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٥٨، محمود الطحان ـ تيسير مصطلح الحديث: ١٨١.

٦ ـ الإسناد النازل:

عكس الإسناد العالي، وهو: الذي بعدت المسافة في إسناده[1].

٧ ـ المزيد في متصل الأسانيد:

سيأتي الحديث عنه مفصلاً في موضعه الآتي في آخر هذا المبحث.

---

(١) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٦٢. وانظر: السيوطي ـ تدريب الراوي: ٢/١٧١، عطية الأجهوري ـ حاشية الأجهوري على البَيْقُونِيَّة: ٥١.

المبحث الأول

العنعنة في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريفها، وموقف المحدثين منها، مع نقد هذه المذاهب.

أ ـ لا يعتبر الحديث المعنعن متصلاً إلّا ما نصّ فيه على السماع.

ب ـ لا تعتبر العنعنة في حكم الاتصال إلّا باشتراط طول الصحبة.

ج ـ لا يشترط في الحكم بالاتصال في «المعنعن» إلّا المعاصرة فحسب.

٢ ـ اختيار البيهقي، وصناعته في ذلك.

العنعنة عند البيهقي مقارناً بموقف المحدثين منها

١ ـ تعريف العنعنة:

العنعنة: «فعللة مِنْ عن. وعنعنَ الحديثَ إذا رواه بعن من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع»[١].

وقد ألحق بها جمهور أهل العلم «المؤنن» وعدوهما سواء، كما قاله ابن عبدالبر[٢]. وممن نصّ على ذلك مالك بن أنس[٣].

بينما فرَّقَ بينهما الإمام أحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، وأبو بكر البرديجي، فجعلوا «عن» صيغة اتصال، وقوله: «أَنَّ فلاناً قال كذا» في حكم الانقطاع حتى يثبت خلافه[٤].

والناظر في كتب المصطلح يجد المحدثين قد اهتموا بهذه الصيغة اهتماماً كبيراً، وذلك لما تحتمله من الاتصال وعدمه، مما جعل المدلسين يتخذونها وسيلة يتوصلون بها إلى بغيتهم.

وقد رأيتُ البيهقي في كتابه «السنن الكبرى» شديد الحيطة والحذر في تعامله مع ما يرويه المدلس من المرويات. فألفيتُه يُضَعِّف حديث المدلّس إذا

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١٦٣/١.

(٢) انظر: ابن عبدالبر ـ التمهيد: ٢٦/١، ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٦٢.

(٣) انظر: ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٥٠.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٥٠.

حدَّث عَمَّن فوقه بصيغة محتملة «كعن» أو «أن» ويردّه أحياناً، كما صنع في رواية حبيب بن أبي ثابت[1] في كيفية صلاة الخسوف، وأنها ركعتان في كل ركعة أربع ركعات، فقد عقَّب عليها البيهقي بقوله: «وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات، فقد كان يُدَلِّس، ولم أجده ذَكَرَ سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أنْ يكون حمله عن غير موثوق به عن طاوس»[2].

وكان مِنْ دقته وحزمه في ذلك أنه قال: «مَنْ عُرِفَ بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل مِنْ أهل النصيحة في الصدق، حتى يقول: حدثني، أو سمعت»[3]. وسيأتي مزيد تفصيل لهذه الجزئية في حديثنا عن «المُدَلِّس»[4].

وتجاوز حذر البيهقي إلى مدى أبعد في تعامله مع هذه الصيغة، فقد ألفيته يقف عندها طويلاً، ولا يتجاوزها حتى يقطع بثبوت السماع فيها بين الراوي وشيخه. وبهذا تمكَّن مِنْ كشف عَوار الكثير من الأسانيد التي يبدو من ظاهرها أنها متصلة، بينما هي في واقع الأمر فيها انقطاع خفي تواري خلف صيغة «العنعنة» هذه.

وقد تجمَّع لدي من الشواهد الدالة على ذلك عدد يربو على الألف شاهد في «السنن الكبرى». لذا كان الانقطاع، والإرسال الخفي يكثران في الأسانيد المعنعنة. وسنورد جملة كافية من هذه الشواهد مع ما يقتضيها من التعليق في الفصل الثالث من هذا الباب[5].

---

(١) أبو يحيى الكوفي، من الثقات الفقهاء الأجلاء، إلّا أنه كان كثير الإرسال والتدليس، توفي سنة ١١٩ هـ. (ابن سعد ـ الطبقات: ٣٢٠/٦، البخاري ـ التاريخ الكبير: ٣٢٣/٢، الفسوي ـ التاريخ: ٢٠٤/٢).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٢٧/٣.

(٣) أوردها السخاوي في ـ فتح المغيث: ١٩٣/١.

(٤) انظر: «علوم الإسناد من حيث الإنقطاع» وهو الفصل الثالث من هذا الباب.

(٥) «المرسل في السنن الكبرى» وانظر على الخصوص مبحث «المرسل الخفي عند البيهقي».

٢ ـ موقف المحدثين من صيغة «العنعنة»، مع نقد مذاهبهم:

لقد وقف المحدثون من هذه الصيغة موقفاً متبايناً، فذهب الإمام البخاري، وشيخه علي بن المديني وغيرُهما إلى اشتراط ثبوت اللّقاء بين المعنعن والذي فوقه، وهو مقتضى كلام الشافعي[1]، وإليه ذهب أئمةُ الحديث[2]، وعلى ذلك مشى الإمام البيهقي في مصنفاته. حتى أني وجدت كتابه «السنن الكبرى» خير مصدر لمن حرص على التطبيقات والشواهد لهذه القضية. فقد ردَّ مئات الأحاديث المروية بالعنعنة بعدما استبان له انتفاء ثبوت اللّقاء بين الراوي وشيخه، وإنْ توفرت المعاصرة بينهما.

وهذا المذهب هو الذي يعنينا بالدرجة الأولى لأنه مذهب البيهقي في «السنن الكبرى»، وكتابه هذا هو مرتكز عملنا وبحثنا.

ومن المناسب أنْ أشير إلى أنَّ هناك ثلاثة مذاهب أخرى في هذه المسألة نذكرها في عجالة، وهي:

أ ـ لا يعتبر الحديث المعنعن متصلاً إلاّ ما نُصَّ فيه على السَّمَاع، أو حصل العلم به من طريق آخر، وإنَّ ما قيل فيه: فلان عن فلان. فهو من قبيل المرسل، أو المنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره.

وهذا المذهب حكاه ابن الصلاح، ولم يسمِّ قائله، ثم ضعَّفه بقوله: «والصحيح، والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه»[3].

---

(١) انظر: السخاوي ـ فتح المغيث: ١٦٥/١.

(٢) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٦٦.

(٣) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٦١.

ب ـ لا تعتبر العنعنة في حكم الاتصال إلّا باشتراط طول الصحبة بين الراوي وشيخه.

وهذا المذهب أيضاً حكاه ابن الصلاح[1] عن أبي مظفر السَّمْعَاني مُسْنِد خُراسان ومُحَدِّثها[2].

ج ـ لا يشترط في الحكم بالاتصال في الإسناد المعنعن إلّا المعاصرة فحسب، مع السلامة من التدليس، علم السَّماع أو لم يعلم.

وهو مذهب مسلم بن الحجاج صاحب الصَّحيح، وقد نصَّ عليه في مقدمة صحيحه[3].

هذه أشهر المذاهب في هذا الموضوع، وهي دائرة بين التشدد والتساهل، **فالمذهب الأول** أشدّها تضييقاً، ولم يعرف قائله، فهو مذهب مجهول. وقد تولى أبو عمرو بن الصلاح ردَّهُ كما تقدم.

أما المذهب الثاني فهو أيضاً من مذاهب أهل التشدُّد، ولكنه دون المذهب الأول في الشروط، فإنه لم يشترط السماع تنصيصاً في كل حديث على حِدَة، واكتفى بالقرينة المفهمة للاتصال التي تقتضيها طول الصحبة والملازمة اللشيخ.

أما المذهب الثالث فهو مذهب متساهل فيه لتعسر القطع بأنَّ كلّ واحد من الرواة لا يطلق «عن» إلّا في موضع السَّماع، ولا يجيز غير ذلك. كما أنه لم يقع إجماع من الرواة كلهم بما لا ينخرم ضبطه بذلك، فإنَّ هذا لم يثبت. وإنْ كان يُسَلَّم أنه وقع في صنيع الكثير من الأئمة، ولكنه لا يلزم من كثرته الحكم به عموماً، أو القطع به على الإطلاق، وذلك لوجود الاحتمال[4].

---

(١) انظر: ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٦٦.
(٢) انظر: الذهبي ـ العبر: ٥/٦٨.
(٣) انظر: مسلم ـ صحيح مسلم: ١/٢٩ ـ ٣٥.
(٤) انظر: ابن رشيد الفهري ـ السنن الأبين: ٤٩.

اختيار البيقهي، وصناعته في ذلك

إنَّ المذهب الرابع الذي صدَّرنا به الحديث في هـذا المبحث، وهو اشتراط ثبوت السَّماع أو اللِّقاء في الجملة لمن استعمل صيغة العنعنـة في الرواية ـ وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وكثير من المحدثين ـ[1] هو الذي اختاره البيهقي. على اعتباره أنه «أرجح المذاهب وأوسطها»[2].

وقد سَجَّلَ الإمام ابن التركماني صاحب كتاب «الجوهـر النَّقِي» على البيهقي اعتراضات ومناقشات بسبب اختياره لهذا المذهب، وانتصاره له. فقد كان ابن التركماني يرى ما يراه الإمام مسلم بن الحجاج مِنْ أَنَّ عنعنة المعاصر لِمنْ عنعن عنه مع براءته مِنْ وصمةِ التدليس تكفيان لرفع احتمال الانقطاع. أي إنه لا يشترط ثبوت اللِّقاء، وإنما يكتفي بإمكانه.

ومِنَ المواضع التي اعترض فيها ابنُ التركماني على البيهقي ما أخرجه في «باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة» من «كتاب الطهارة» قال: «أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا بحر بن نصر، قال: قرىء على ابن وهب حدّثـك موسى بن علي، عن أبيـه، عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ نهى أن يستنجي بعظم حائل، أو روثة، أو حممة». ثم قال البيهقي: «علي بن رباح لم يثبت سماعه من ابن مسعود»[3].

قال ابن التركماني معقباً على البيهقي: «قدَّمنا أَنَّ مسلماً أنكر في ثبوت الاتصال اشتراط السَّماع، وادّعى اتفاق أهل العلم على أنه يكفي إمكان اللّقاء

---

(١) المصدر السابق: ٣١.

(٢) المصدر السابق: ٤٦.

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٠٩ ـ ١١٠.

والسَّماع، وعلي هذا ولد سنة خمس عشرة، كذا ذكره أبو سعيد بن يونس فسماعه من ابن مسعود ممكن بلا شك، لأنَّ ابن مسعود توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين»[1].

ويجمل بنا أن نقف عند هذا الاعتراض ونناقشه حتى يتبين لنا وجه الحق في أحد المذهبين.

ولنشرع أولاً في الحديث عن الإسناد، فعليٌّ بن رباح هذا هو أبو موسى اللخمي المصري من الأئمة الثقات، ولكنه كما ذكر البيهقي لم يثبت سماعه من عبدالله بن مسعود. فإنَّ علماء الرجال ممن ترجموا له التراجم المطولة لم يذكروا سماعه من ابن مسعود، ولو كان سماعه ثابتاً لصدَّروا به ترجمته، لما في ذلك من مزية وفضل للمترجم له. وفي نفس الوقت فقد دوَّن هؤلاء الأئمة الحفاظ في ترجمته سماعه من طائفة من الصحابة أمثال عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأبي قتادة الأنصاري، وعبدالله بن عمرو بن العاص، ومن دونهم من كبار التابعين[2] والملاحظ في ترجمته أنه سمع من الصحابة المُعَمَّرين. ولم يتهيأ له السماع من قدمائهم كعبدالله بن مسعود وأضرابه.

وأياً كان الأمر فإلزام الإمام ابن التركماني البيهقي بما ذهب إليه مسلم بن الحجاج من الاكتفاء بالمعاصرة في قبول عنعنة غير المدلس إلزام غير وجيه، وذلك لأنَّ ابن التركماني يعلم أن البيهقي لم ينفرد بهذا بل هو متابع فيه لجمهور الأئمة من المحدثين كالشافعي، وعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهم ممن يشترطون ثبوت اللّقاء في العنعنة بين الراوي

---

(١) ابن التركماني ـ الجوهر النقي: ١/١١٠، وانظر: ٧/٤٣٨.

(٢) ابن سعد ـ الطبقات: ٧/٥١٢، خليفة بن خياط ـ الطبقات: ٢٩٣، البخاري ـ التاريخ الكبير: ٦/٢٧٤، الفسوي ـ تاريخ الفسوي: ٢/٤٩٠، ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل: ٦/١٨٦، المزي ـ تهذيب الكمال: ٢/٩٦٩، الذهبي ـ العبر: ١/١٤٢.

وشيخه. بل إنَّ هذا المذهب الذي جنح البيهقي إليه هو الذي استقر عليه أئمة هذا العلم[1].

قال الإمام النووي: «وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف، والذي ردَّه هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما»[2].

وهو مقتضى كلام الإمام أحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، وغيرهم من أعيان الحفاظ[3]. وصححه الإمام ابن رشيد من بين مذاهب المحدثين وقال: «وهو الذي يعضده النظر»[4].

وقال ابن الصلاح: «وفيما قاله مسلم نظر»[5].

ووهَّن ابن الصلاح مذهب مسلم في «العنعنة» في معرض ردِّه على مَنْ زعم أنَّ كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري فقال: «... وكيف يسلم لمسلم ذلك؟ وهو يرى - على ما ذكره من بعد في خطبة كتابه - أن الحديث المعنعن - وهو الذي يقال في إسناده: فلان عن فلان - ينسلك في سلك الموصول الصحيح بمجرد كونهما في عصر واحد مع إمكان تلاقيهما، وإن لم يثبت تلاقيهما، وسماع أحدهما من الآخر. وهذا منه توسع يقعد به عن الترجيح في ذلك. وإن لم يلزم منه عمله به فيما أودعه في صحيحه هذا.

---

(١) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٦.
(٢) النووي - شرح صحيح مسلم: ١/١٢٨.
(٣) انظر: ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٧٢، وانظر: د. سعدي الهاشمي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة: ١/١٨٢ - ١٨٣.
(٤) انظر: ابن رشيد - السنن الأبين: ٣٢.
(٥) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٦٦.

وفيما يورده فيه من الطرق المتعددة للحديث الواحد، ما يؤمن من وهن ذلك»[1].

وقد استدل ابن حجر لهذا المذهب، وهو يعلّل سبب اختيار البخاري له فقال: «والحامل للبخاري على اشتراط ذلك تجويز أهل ذلك العصر للإرسال، فلو لم يكن مدلساً وحدَّث عن بعض مَنْ عاصره لم يدل ذلك على أنه سمع منه، ولأنه وإنْ كان غير مُدَلِّس فقد يحتمل أنْ يكون أرسل عنه لشيوع الإرسال بينهم»[2].

وإلى هذا ذهب الحافظ السخاوي وزاد قائلاً: «ويؤيده قول أبي حاتم في ترجمة أبي قِلابة الجرمي أنه روى عن جماعة لم يسمع منهم، ولكنه عاصرهم كأبي زيد عمرو بن أخطب، وقال مع ذلك: إنه لا يعرف له تدليس. ولذا قال شيخنا - يعني ابن حجر - عقب حكايته في ترجمة أبي قِلابة من تهذيبه[3]: إنَّ هذا مما يقوي مَنْ ذهب إلىٰ اشتراط اللّقاء غير مكتف بالمعاصرة»[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الإمام ابن رجب الحنبلي انتصر لرأي هؤلاء الأئمة، ووقف موقفاً معارضاً من رأي الإمام مسلم الذي ذهب فيه إلى إسقاط

---

(١) ابن الصلاح - صيانة صحيح مسلم من الإخلال: ٦٩ - ٧٠.
(٢) الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٣٣٣.
(٣) ابن حجر - تهذيب التهذيب: ٥/٢٢٦ وفيه اختلاف، ونصه في المطبوعة من «التهذيب»: «وهذا مما يقوي من ذهب إلى اشتراط اللّقاء في التدليس لا الاكتفاء بالمعاصرة». وأحسب أنَّ فيه تصحيفاً ظاهراً، فإن اشتراط اللّقاء في عنعنة المدلس عمن عنعن عنه أمر لا خلاف فيه، وهو غير منسجم مع تعليق ابن حجر في حديثه عن أبي قلابة. والجنوح في مثل هذا الاختلاف إنما يكون لتلميذ ابن حجر، والمطلع على النسخة الأم من «التهذيب» وهو الإمام السخاوي.
(٤) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٦٦.

شرط اللّقاء في «العنعنة»[١] وقد أظهر ابن رجب في ردّه هذا على مسلم حجة قوية، وأدلة مقنعة، وأشبع المسألة بحثاً، ونقل فيها من كلام الأئمة ما يغني ويشفي[٢].

إلا أنَّ شيخنا الدكتور همام سعيد قام بمناقشة ابن رجب مناقشة علمية، انتهى فيها إلى ترجيح مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة بين الراوي وشيخه، وعدم اشتراط ثبوت اللّقاء عند المعنعن إذا لم يكن مدلساً، ورأى شيخنا في هذا الرأي «أنه أسلم وأوجه وأثبت»[٣]. ولكنني لست مع فضيلته في أن رأي الإمام مسلم أسلم من رأي غيره، إذْ السلامة إنما تكون في الاحتياط والتحقق أكثر مما تكون في اعتبار أدنى مراتب الاتصال كما صرَّحَ به فضيلتُه[٤]. قال الإمام الصَّنعاني:

«ثم لا يعزب عنك أنه قد سبق ترجيح البخاري على مسلم بأنه يشترط اللّقاء، ومسلم يكتفي بإمكانه، ومشترط التحقيق أولى من مشترط الإمكان»[٥].

وهذه الأدلة التي احتج بها مسلم في صدر صحيحه قام بنقضها وردِّها دليلاً دليلاً الإمام المحدث ابن رشيد الفهري[٦] في كتابه الحافل «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن».

---

(١) مسلم ـ صحيح مسلم: ١/٢٩ ـ ٣٥.
(٢) ابن رجب ـ شرح العلل: ٢٧٢ ـ ٢٨٦.
(٣) د. همام سعيد ـ العلل في الحديث: ١٩٤ ـ ١٩٦.
(٤) المصدر السابق: ١٩٦.
(٥) الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٣٣.
(٦) وهو أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري السبتي، وكان إماماً في الفقه والحديث، خطيباً بليغاً وأديباً كبيراً، توفي سنة ٧٢١ هـ (ابن حجر ـ الدرر الكامنة: ٤/١١١ ـ ١١٣، المقري ـ أزهار الرياض: ٢/٣٤٧ ـ ٣٥٦، وانظر ترجمته الحافلة في مقدمة «السنن الأبين» للدكتور ابن الخوجة).

فقد خصّص الباب الثاني من كتابه لهذا الغرض، وهو ما يقرب من نصف حجمه تقريباً. وقد أبانت مناقشة ابن رشيد للإمام مسلم عن سَعَةِ علمه، ودقة ملاحظته، وقوة حجته رواية ودراية[١].

وقد ظهر لي في ختام هذا البحث أنَّ ما ذهب إليه الإمام البخاري ومَنْ معه أسلم وأحكم وأدق مما ذهب إليه الإمام العلم مسلم بن الحجاج، ولكنه لا يمنع في نفس الأمر إمكان تصحيح هؤلاء الأئمة لأحاديث رويت بالعنعنة، ولم ترو إلّا كذلك من طريق مغاير، ولم يأت في خبر ما أن رواتها المعنعنين لقوا شيوخهم الذين عنعنوا عنهم، فلعل هؤلاء الأئمة ثبت عندهم لقاء المعنعن بشيخه من وجه ما، فإن تصحيحهم مستلزم لذلك. وعلى هذا الوجه يمكن أنْ يُجاب عن الأحاديث المعنعنة التي أوردها مسلم في مقدمة الصحيح، وهي بالوصف الذي ذكرنا، وبنى احتجاجه استناداً عليها، واستدل بها على بطلان مذهب مَنْ خالفه. والحق أنَّ هذه الأحاديث غير لازمة. إذ لا يلزم نفي ذلك عنده نفيه في نفس الأمر[٢].

قال الإمام العَلائي:

«يمكن أنْ يكون قبول الأئمة لذلك لقرائن اقترنت بها أفادت اللّقاء»[٣].

وعلى هذا الأساس تعدد انتصار البيهقي للإمام مسلم في مواضع من «السنن الكبرى» ورجَّحه على الإمام البخاري، بل وعلى الإمام الشافعي أيضاً حينما توفرت لديه قرائن صحيحة أفادت لقاء المعنعن بمن فوقه فإنه أخرج في كتاب «صلاة العيدين»، باب «القراءة في العيدين» قال: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنبأنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأنا إسماعيل بن قتيبة، حدثنا يحيى بن

---

(١) ابن رشيد الفهري ـ السنن الأبين: ٧٣ ـ ١٦٣.

(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٦٧.

(٣) العلائي ـ جامع التحصيل: ١٤٠.

يحيى، قال: قرأتُ على مالك، عن ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيدالله بن عبدالله أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سأل أبا واقد اللَّيثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال: كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد، واقتربت الساعة وانشق القمر».

قال البيهقي: «رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى. قال الشافعي في رواية حرملة: هذا ثابت إنْ كان عبيدالله لقي أبا واقد اللَّيثي. قال الشيخ - يعني البيهقي -: وهذا لأنَّ عبيدالله لم يدرك أيام عمر، ومسألته إياه، وبهذه العِلَّة ترك البخاري إخراج هذا الحديث في الصحيح، وأخرجه مسلم لأن فليح بن سليمان رواه عن ضمرة، عن عبيدالله، عن أبي واقد، قال: سألني عمر - رضي الله عنه - فصار الحديث بذلك مسنداً»[1].

وهذان الطريقان اللّذان أخرجهما البيهقي في «السنن الكبرى» كلاهما عند مسلم في «الصحيح»[2] كما قال البيهقي، أعني طريق مالك بن أنس عن ضمرة بن سعيد المازني، وطريق فليح بن سليمان، عن ضمرة. ولا شك أن الصواب فيما ذهب إليه مسلم والبيهقي في سلامة هذا الحديث من الانقطاع، والجزم باتصاله، وقد سبقهما الإمام مالك في إخراج هذا الحديث واعتماده[3]. وذلك لأن عبيدالله بن عتبة الهذلي[4] أثبت الأئمة سماعه من أبي واقد اللَّيثي، ولم يترددوا بالجزم به[5].

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ٢٩٤/٣.

(٢) مسلم - صحيح مسلم: ٦٠٧/٢ كتاب صلاة العيدين، باب ما يقرأ في صلاة العيدين.

(٣) انظر: مالك - الموطأ: ١٨٠/١ كتاب العيدين، باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين.

(٤) هو أبو عبدالله المدني الفقيه، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. قال الزهري: كان عبيدالله بن عبدالله بحراً من البحور، توفي سنة ٩٨ هـ.
(الذهبي - تذكرة الحفاظ: ٧٤/١، والعِبَر: ١١٦/١).

(٥) انظر: ابن سعد - الطبقات: ٢٥٠/٥، البخاري - التاريخ الكبير: ٣٨٥/٥، أبو

وفي هذا الموطن وأمثاله تبرز قدرة رجالِ العِلل ونقادِ الحديث في تكوين الحكم على الحديث إسناداً ومتناً. فيحكمون لهذا الحديث المعنعن بالاتصال، وتوفر السَّماع، وذلك من خلال معرفتهم برجال سنده، وإحاطتهم بطرقه وشواهده، ويقضون لغيره بالانقطاع، وعدم ثبوت اللّقاء وإنْ توفرت للمعنعن ومَنْ فوقه المُعَاصَرة والتَّزَامُن. والله أعلم.

= نعيم ـ الحِلْية: ٢/١٨٨، المِزي ـ تهذيب الكمال: ٢/٨٨٤.

المبحث الثاني

المزيد في متصل الأسانيد

١ ـ تعريفه، وموقف البيهقي منه.
٢ ـ موقف المحدثين من المزيد.
أ ـ إن الحكم لمن وصل الحديث على من أرسله.
ب ـ إن الحكم لمن أرسل الحديث أو وقفه على من وصله ورفعه.
ج ـ إن الحكم للأكثر.
د ـ إن الحكم للأحفظ.
٣ ـ موقف البيهقي في هذه المذاهب، وصناعته في ذلك.
٤ ـ أساليب الترجيح في المزيد وعدمه في «السنن الكبرى».
٥ ـ خاتمة في صناعة البيهقي في «المزيد»، وتفننه في الترجيح.

المزيد في متصل الأسانيد

١ ـ تعريفه، وموقف البيهقي منه:

«هو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره»[1].

وهذه الزيادة إنما تقبل ويعتد بها إذا جاءت من الراوي الثقة فحسب، أما إذا أتى بها الضعيف فلا يلتفت إليها أصحاب الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هنـاك صلة وثيقة بين المـزيد في متصـل الأسانيد، وزيادة الثقة في الإسناد، وذلك لأن زيادة الثقة في الإسناد فرع من زيادة الثقة بشكل عام[2].

وقد اشترط البيهقي لقبول الزيادة في الإسناد ما اشترطه الأئمة قبله، من اتصاف راوي الزيادة بأنه ثقة. وكذا هو شرطه في زيادة المتن، ولكن زيادة المتن ليست موضعَ حديثنا في هذا المبحث.

وعلى هذا كان البيهقي يردّ أي زيادة يأتي بها الراوي إذا لم يكن ثقة ضابطاً، من ذلك ما رواه في «باب مَنْ كره أكل الطافي» يعني في البحر فإنه أخرج فيه حديثاً رواه سفيان الثوري، وأيوب، وحماد عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً عليه. وساق له طرقاً أخرى مرفوعة إلى النبي ﷺ وأبان عن مواضـع

---

(١) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٦٤.

(٢) د. همام سعيد ـ العلل في الحديث: ٢٠٤.

الضعف فيها. ثم قال البيهقي: «ورواه بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، ولا يحتج بما ينفرد به بقية، فكيف بما يخالف فيه»[1].

٢ ـ موقف المحدثين من «المزيد»:

أما زيادة الثقة الضابط فقد تباينت مواقف الأئمة، واختلفت أقوالهم في الحديث إذا رواه بعض الثقات الضابطين مرسلاً، وبعضهم رواه مرفوعاً، أو تعارض بينهم الرفع والوقف. فلمن يكون الحكم حينئذ؟ لمن وصله ورفعه؟ أم لمن أرسله أو وقفه؟.

وحاصل اختلافهم يتمثل في أربعة أقوال، وهي:

أ ـ إنَّ الحكم لمن وصل ورفع الحديث. على مَنْ أرسل الحديث أو وقفه. وسيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة في هذا المبحث قريباً.

ب ـ إنَّ الحكم لمن أرسل الحديث أو وقفه على من وصله ورفعه، أي عكس المذهب الأول. قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدثين[2].

ج ـ إنَّ الحكم للأكثر، فإن كان الذي أرسله أكثر عدداً ممن وصله، فالحكم للإرسال، والعكس بالعكس.

د ـ إنَّ الحكم للأحفظ، فحينما يختلف الراويان في إرسال الحديث أو رفعه فإنه يحكم حينئذ للأحفظ منهما، وَيُرَجِّح أكثرهما اتقاناً وضبطاً[3].

هذه أبرز المذاهب في الترجيح بين الأخذ بالزيادة أو ردِّها.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩/٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(٢) النووي ـ التقريب: ٨.
(٣) الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٣٩ ـ ٣٤٣.

٣ ـ موقف البيهقي من هذه المذاهب:

اتَّسَمَ موقف الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» من هذه المذاهب في التعامل مع «المزيد في الأسانيد» بالشمولية، حيث إنه أحسن توظيف مذاهب من سبقه في مساره هو، وعمل على نسج مذهبه بخيوط هؤلاء الأئمة، وما ذهبوا إليه في حكم هذه الزيادة. وبهذا جمع نثار ما تفرق من فوائدهم في مذهب واحد متين يمتاز بالشمول والقوة.

ونحن إذا نظرنا في المذاهب الأربعة ألفيناها تمثل صفوة ما جادت به عقول المحدثين من جهة، والفقهاء والأصوليين من جهة أخرى بالنسبة لهذا الباب.

وقد نجم التعدّد في مواقفهم من «المزيد» تبعاً لتنوع مشاربهم وتخصصاتهم، فموقف المحدث منه غير موقف الفقيه، كما أنه غير موقف الأصولي.

ولما كان الإمام البيهقي من فقهاء المحدثين، وممن تبوأ مكانة مرموقة في علمي الفقه والحديث، فإنه كان يمتلك قدرة هائلة على استيعاب مذاهب الأئمة السابقين له، واستطاع الخروج بمذهب متميِّز جامع لأهم ما جادت به قرائحهم القوية.

وإذا استثنينا المذهب الثاني الذي ادعى فيه الخطيب البغدادي أنه قول أكثر المحدثين، ولم يذكر أدلته في ذلك[١]، وله في هذه المسألة تناقض ظاهر بين ما ذكره في كتابه «الكفاية» وبين ما ذكره في كتابه الآخر «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» تعقب عليه الأئمة بسببه[٢].

---

(١) انظر: الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ٣٤٢/١.
(٢) انظر: د. همام سعيد ـ العلل في الحديث: ٢٠٥.

وهذا المذهب كما ذكرنا آنفاً يتمثل في ترجيح رواية الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع مطلقاً. وهو مذهب الجمهور أيضاً. أقول: إذا استثنينا هذا المذهب فإننا نجد الإمام البيهقي قد اعتمد المذاهب الثلاثة المتبقية في اتخاذ الموقف المناسب من زيادة الثقة. أي إنه وظفها جميعاً لهذا الغرض.

ونجد على العكس من المذهب الثاني - الرافض لكل زيادة - المذهب الأول القابل لكل زيادة على الإطلاق. وهو الذي يقول به الفقهاء والأصوليون وصححه الخطيب بشروط، منها أنْ يكون الراوي عدلاً ضابطاً. وذلك لأنَّ الفقهاء والأصوليين يقبلون الزيادة مطلقاً. وبين الأمرين فرق كبير[1]. وبهذا يمكن أن يجاب على ما تعقب به ابن رجب على الخطيب في دعوى التناقض.

ومن خلال هذه التوطئة، وما استقرت عليه صناعة البيهقي في «السنن الكبرى» أن زيادة الثقة لا تقبل ولا ترد مطلقاً. بل ينبغي أنْ تخضع لدراسة نقدية وفق القواعد الدقيقة لعلم العلل في تفاوت مراتب الرواة، ويكون الترجيح لأحدهما على الآخر على أساس ظهور قرينة قوية تسوِّغ قبول الزيادة أو ردّها.

وهذا هو المسلك الذي اختطّه الإمام البيهقي لنفسه. وعمل في إطاره على توظيف مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة في الوصول إلى الحكم الصحيح. وهي فكرة ذكية تشيد بعقلية البيهقي وقدرته على الاستفادة من مواقف الغير، وتوظيفها في المحور الذي اختطّه لنفسه، ليعزِّز بذلك موقفه، ويؤكِّد به صواب وجهته.

---

(١) الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٣٤٠.

فالإمام البيهقي يرجِّح الوصل على الإرسال تارة[1]، والإرسال على الوصل تارة أخرى. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب[2]. وهو في ذلك وغيره يحكم لمعان وقرائن ظهرت له، وعلى أساسها يقيم ترجيحه.

فصناعة البيهقي في هذا المضمار تقوم على قبول زيادة الثقة في مواطن، وردِّها في مواطن أخرى. فما هي رتبة الثقة التي يشترطها البيهقي لقبول زيادته؟ وما هي الحالات التي تسوغ له قبولها؟.

قد اتضح من خلال النظر في كلام البيهقي فيما يتعلق بهذا البحث أنه لا يكتفي بعدالة الراوي الثقة وضبطه، بل يشترط زيادة على ذلك أنْ يكون مبرزاً في الحفظ والإتقان. وبهذا فإنَّ البيهقي إنما يبني ترجيحه واختياره على رواية الأوثق والأكثر حفظاً واتقاناً.

والحق أنَّ هذا المسلك هو الذي يتعيّن على المحدث اتخاذه وإلاّ كان الاختيار ضعيفاً لما فيه من تقديم الحديث الشاذ على الصحيح، فإن المحدثين عرَّفوا الحديث الشاذ بأنه: رواية الثقة للحديث مخالفاً فيه مَنْ هو أوثق منه[3].

قال البيهقي في كتاب النكاح، باب «الكلام الذي ينعقد به النكاح»:

«فرواية الجمهور على لفظ التزويج إلاّ رواية الشاذا منها «ملكتكها» والجماعة أولى بالحفظ من الواحد»[4].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٢٤.

(٢) وهو «المرسل في السنن الكبرى»، انظر على الخصوص: الغرض الحديثي من المرسل، الاستعمال الخامس والسابع.

(٣) انظر: ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٥٣.

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٦٠.

وقال في رواية هشام بن سعد المخـالفة لمـا رواه من هو أحفظ منـه وأثبت:

«وهشام بن سعد ليس بالحافظ جداً[1] فلا يقبـل منه مـا يخالف فيـه الثقات الأثبات، كيف وهم عدد وهو واحد»[2].

٤ ـ أساليب الترجيح عند الاختلاف في «السنن الكبرى»:

أما إذا كان الراويان المختلفان في رواية الحديث زيادة ونقصاً قد توفرت فيهما صفات العدالة والضبط والإتقان، فهنا تبـرز قدرة المحدث على النقد والترجيح، وتظهر قوته على التمييز والفحص، ويجيء دور العلل وصناعته في إخراج دقائق المسائل الغامضة. وللبيهقي في هذا كله صناعة وتفنن ظهراً جلياً في «السنن الكبرى» من خلال اختياراته وترجيحاته حتى فاقت أساليبه في ذلك من سبقه من الأئمة. فإنه قد استعمل أساليب نقدية كمرجحات عند الاختلاف بين الثقات أربت على ما ذكره أصحاب المذاهب الأربعة السالفة الذكر والتي سيرد تفصيلها في الباب الرابع[3] ولا بأس أن أشير هنا إشارات مقتضبة إلى بعض هذه المرجحات الواقعة في الإسناد.

أ ـ الترجيح باعتبار قول الأحفظ والأثبت.

ب ـ الترجيح باعتبار الإمامة في الفقه.

ج ـ الترجيح باعتبار الصحبة والملازمة.

د ـ الترجيح باعتبار مشاهدة الراوي، ومباشرته لما رواه.

---

(١) قـال أحمد بن حنبـل: «لم يكن بـالحـافظ»، انـظر: (المـزي ـ تهـذيب الكمـال: ٣/١٤٣٩، الذهبي ـ سير النبلاء: ٧/٣٤٤ ـ ٣٤٦، ابن حجر ـ تهذيب التهذيب: ١١/٣٩ ـ ٤١).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/٧٣.

(٣) انظر: وسائل الترجيح في السنن الكبرى في الفصل الثاني من الباب الرابع.

هـ ـ الترجيح باعتبار رواية من حفظ على من نسي.
و ـ الترجيح باعتبار المشهور من المرويات على ما يخالفه.
ز ـ الترجيح باعتبار من لم يضطرب في روايته على من اضطرب. إلى غير ذلك من الاعتبارات الترجيحية.

٥ ـ خاتمة في صناعة البيهقي في «المزيد» وتفننه في الترجيح:

قد ظهر لنا أن الإمام البيهقي لا يقبل الزيادة مطلقاً، ولا يردها مطلقاً. وأنه قد انتهج منهجاً وسطاً في الترجيح بين قبول الزيادة وردِّها. واستصحب جملة من الاعتبارات والقرائن للوصول إلى ذلك. كما ظهرت لنا أهمية «المزيد في متصل الأسانيد» وأنه كما قال الإمام الحاكم: «من العلوم الغزيرة التي يقل في أهل الصَّنعَة مَنْ يتقنه»[1] وكان البيهقي واحداً من هؤلاء المتقنين لهذا النوع من الحديث. فالذي يقف على هذه الاعتبارات السبعة وغيرها مما سيأتي في الباب الرابع ـ والتي وظفها الإمام البيهقي في صناعة الحكم ـ يلحظ مكانته العلمية في هذا الباب، والجهد الجاهد الذي بذله في الوصول إلى الحكم الراجح في هذه المسائل الشائكة.

وقد ظهر الإمام البيهقي في هذا الفصل جامعاً بين براعته وتضلعه في الحديث وعلومه إسناداً ومتناً، وبين إمامته وتمكنه من الفقه والآته، فإنه تمكَّن من أنْ يوظف إمكاناته كمحدث وفقيه ليخرج لنا هذه الصناعة الحديثية المتناسقة القوية، وهذا التحقيق المصحوب بالنقد والتدليل، فيه المعرفة المحيطة بالرجال جرحاً وتعديلاً، وتفاوتهم في الضبط والإتقان إلى غير ذلك من مسائل الإسناد. وفيه اجتهاد الفقيه وقدرته على الاستنباط والترجيح، والمعرفة العميقة بالمتون وفقهها، وما يتعلق بعلومها.

---

(١) الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ١٣٠.

وقد سلك البيهقي في إبراز هذه الفوائد الإسنادية بأسلوب التصريح والوضوح، ولم يستخدم طريقة الإشارات واللّطائف التي التزمها جمع من الحفاظ الكبار في مصنفاتهم مثل الإمام البخاري ومسلم في صحيحهما[1]. كما أنه حاول الاستيعاب في أبواب كتابه لتعظم الاستفادة منه، وليكون مرجعاً جامعاً في السنة لهذه الأبواب. وبهذه الفائدة تصبح «السنن الكبرى» متميِّزة على «جامع الترمذي» رغم توسعه وشموله. فإن الترمذي اقتصر في غالب أبواب كتابه على ذكر البعض من أحاديث الباب، واستخدم الإحالة بإيجاز إلى المتبقى، وما يحيل إليه هو الأكثر. من ذلك قوله: «وفي الباب عن فلان وفلان». والبيهقي استثمر جانب الاختصار باستعمال الإحالات، ولكن في تجنب التكرار، والإشارة إلى الساقط الضعيف في بعض الأبواب لقلّة غنائه وجدواه.

والبيهقي في منهجه العام أولى صناعة الإسناد عناية وافرة. فإنه أخرج أسانيد حديثه وتكلم على رواياتها وفق نظام الباب في موضع واحد. فتجمعت هذه الأسانيد على وفرتها واختلافها في صعيد واحد، مما سهل عملية استخراج فوائدها الإسنادية، وأوقفت الدارس على تفصيلات هذه الصناعة، وأطلعته على مراحلها الفنية. كما أبرزت ـ بصورة واضحة ـ جهود المحدثين في جمع الحديث ودراسته، ومحاولة الوصول إلى أصلح هذه الأسانيد، وتمييز الجياد من الزيوف. وهو المنهج العلمي العقلي النقدي الذي ما كان له أن ينشأ ويقوم لولا توجه المسلمين وتوافرهم لحفظ نصوص الشريعة وصيانتها من الخطأ والوهم والافتراء. وسرت هذه المنهجية إلى كثير من العلوم الإسلامية، حتى غدت أغلب النصوص في القرون الأولى لا تروى إلّا مسندة متصلة. وتبادلت التأثر والتأثير، لأنها اشتركت في المصدر الذي صدرت عنه وهو

---

(١) د. عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ١٥٠.

خدمة النص الشرعي وصيانته من الخطأ والوهم والافتراء[1]. وعلى هذا تكون علوم الحديث «من أهم العلوم التي طبعت الفكر الإسلامي، وأمدته بمنهج يمكن أنْ يطلق عليه أنه منهج إسلامي محض لا يستطيع أنْ يماري في ذلك ممار»[2].

وتكفينا مقالة ابن الصلاح في أهمية «السنن الكبرى» لطالب العلم، لما اشتملت عليه من الفوائد والفنون الحديثية إذ يقول:

«ولا يُخدعنّ - أي طالب الحديث - عن كتاب السنن الكبير للبيهقي، فإنّا لا نعلم مثله في بابه»[3].

(١) انظر: د. الراجحي - مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي: ١١، و د. عبدة الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث: ١٢.
(٢) د. الراجحي - مصطلح الحديث وأثره: ٢٨٣.
(٣) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٢٥١.

الفصل الثاني

علوم الإسناد من حيث الانقطاع

ويشتمل على أربعة مباحث.

١ ـ المُنْقَطِع في «السنن الكبرى».

٢ ـ المُعْضَل في «السنن الكبرى».

٣ ـ المُعَلَّق في «السنن الكبرى».

٤ ـ المُدَلَّس في «السنن الكبرى».

المبحث الأول

المنقطع في «السنن الكبرى»

١ - تعريفه، وصورته عند المحدثين عموماً.

٢ - صناعة «المنقطع» في «السنن الكبرى»:

أولاً: صورة «المنقطع» في السنن.

أ - سقوط راو من رواة الحديث قبل الصحابي.

ب - أن يكون في السند رجل مبهم.

ج - إطلاق «الانقطاع» على الحديث المرسل.

ثانياً: حكم «المنقطع» عند البيهقي.

ثالثاً: عنايته بـ«المنقطع» في «السنن الكبرى».

المنقطع في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف المنقطع، وبيان صورته عند المحدثين عموماً:

لم أظفر بتعريف صريح للحديث المنقطع من كلام البيهقي، ولكني تمكنت من تكوين صورة ذات ملامح واضحة للمنقطع عنده، من خلال استقرائي لكتاب «السنن الكبرى».

ومن المعلوم أن علماء الحديث قد تباينت تعريفاتهم لهذا المصطلح الحديثي تبايناً كثيراً. ولعل هذا الاختلاف مردّه إلى التدرج التاريخي لاستعمال هذا الاصطلاح بين المتقدمين والمتأخرين[١].

وقد انقسموا في تصوُّرهم له إلى فريقين:

الفريق الأول: جعلوه قسماً خاصاً، وأفردوا له مبحثاً منفرداً ومن هؤلاء الإمام الحاكم[٢]، وابن الصلاح[٣]، وتابعه المختصرون لكتابه، والناظمون له، وهم خلق كثير من الأئمة[٤].

وممن بكَّرَ في تمييزه عن المرسل، وأفرده عن غيره من المصطلحات

---

(١) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٦٧.

(٢) الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٥٦ ـ ٥٩.

(٤) انظر: النووي ـ التقريب: ٧، ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٢٧ ـ ٢٨، السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥٦ ـ ١٦٠، السيوطي ـ ألفية الحديث: ٦٨ ـ ٦٩، تدريب الراوي: ١/٢٠٧ ـ ٢١١ وغيرهم.

التي تشترك معه، ونصَّ على ذلك، الإمام الحاكم، فإنه قال:

«النوع التاسع من هذا العلم، معرفة المنقطع من الحديث، وهو غير المرسل، وقلَّ ما يوجد في الحفاظ مَنْ يميز بينهما»[1].

وذهب الفريق الثاني إلى تعميمه، وجعله أصلاً تندرج تحته أنواع الانقطاع.

فعرَّفه الإمام ابن عبدالبَر بقوله: «المنقطع كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»[2].

وصحح ذلك الفقهاء من المحدثين، وجنحوا إليه.

قال النووي: «الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبدالبر، وغيرهم من المحدثين: أنَّ المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه»[3] وهو مذهب البيهقي كما سيتضح قريباً.

وقد استقرَّ المتأخرون من الحفاظ على إفراد «المنقطع»، وتمييزه عن غيره من المصطلحات الحديثية، فعرَّفوه بأنه: «هو الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في موضع واحد، أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، وأنْ لا يكون الساقط في أول السند»[4].

ويدخل في هذا التعريف المرفوع، وكذلك «يدخل فيه موقوف الصحابة، وخرج بقيد الواحد «المعضل»، وبما قبل الصحابي «المرسل»[5] كما خرج المعلق بقيد «أنْ لا يكون الساقط في أول السند».

(١) الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ٢٧.
(٢) ابن عبدالبر ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: ١/٢١.
(٣) النووي ـ التقريب: ٧.
(٤) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٦٧ ـ ٣٦٨.
(٥) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥٦.

٢ ـ صناعة «المنقطع» في «السنن الكبرى»:

أولاً: صورة «المنقطع» في «السنن الكبرى»:

نحا الإمام البيهقي في تعامله مع «المنقطع» منحى الفقهاء من المحدثين، فألبسه ثوباً فضفاضاً، وأنزله في مواضع متعددة، وذلك باعتباره أصلاً عاماً تندرج تحته أنواع الانقطاع.

وهذه صورة لأنواع «المنقطع» واستعمالاته عنده:

أ ـ سقوط راوٍ من رواة الحديث قبل الصحابي في موضع واحد.

قال البيهقي: «وهذا منقطع، الزبير الحنظلي لم يسمع من عمران ـ أي ابن حصين»[١].

ـ «هذا منقطع بين مكحول ومعاذ»[٢].

ـ «ابن سيرين عن عبدالله ـ بن مسعود ـ منقطع»[٣].

وساق حديث الحجاج بن أرطاة أنَّ ابن مسعود. . . إلى آخر الحديث، ثم قال: «رفعه الحجاج بن أرطاة إلى ابن مسعود منقطعاً، وإنما يُروى عن مسروق». ثم ساقه على الصواب[٤].

وهذه النصوص جميعها فيها إرسال خفي، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث[٥].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٨/١٨٥.

(٣) المصدر السابق: ٥/٣٥١.

(٤) المصدر السابق: ١٠/٨٩ وانظر أيضاً: ٣/٣١٨، ٤/١٩، ٥/٢٥، ٦/٤٣، و ١٨١ و ١٨٢، ٧/١٤٣ و ٣٨٣، ١٠/٦٩ و ١٥٩.

(٥) انظر: مبحث «المرسل الخفي».

والـذي سوغ للبيهقي استعمـال «المنقطع» فيـه إندراجـه ضمن إطاره العام، أي بجامع سقوط راوٍ من السند قبل الصحابي.

ب ـ أنْ يكون في السند رجل مبهم. كأن لم يسمِّ الراوي مَنْ فوقه.

مثاله حديث شجاع بن الوليد حيث لم يسمِّ بعض أصحابه الذين حدَّثوه به، قال البيهقي: «هذا منقطع بين شجاع وابن جريج، حيث لم يسمِّ شجاع بعض أصحابه» أي اكتفى بقوله: «حدثنا بعض إخواننا عن ابن جريج»[1].

وأخرج حديثاً آخر صيغة إسناده: «عن رجل من أهل الكوفة» ثم قال: «وهو في معنى المنقطع لجهالة الرجل من أهل الكوفة»[2].

وقد جعل بعض المحدثين هذا الإسناد متصلاً، في إسناده رجل مبهم. مع سريان حكم الانقطاع عليه. قال العلائي:

«والتحقيق: أنَّ قول الراوي: عن رجل. ونحوه متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع، لعدم الاحتجاج به»[3]. وهذا اختلاف في اللَّفظ والعبـارة. والمُؤَدَّى واحد.

ومثاله: ما حدَّثَ به وكيع، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، قال: قال عبدالله بن مسعود: «الوتر سبع، أو خمس، ولا أقل من ثلاث».

قال البيهقي: «وهو منقطع وموقوف»[4].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٣٤.
(٢) المصدر السابق: ٤/٥٤، وانظر: ٣/٣٣٣.
(٣) العلائي ـ جامع التحصيل: ١٠٨.
(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣/٣١، وانظر: ٨/١٠٣ و ٢٣٨.

وأخرج حديث مَعْمَر عن الزهري، عن جابر بن عبدالله من قوله، ثم قال البيهقي: «فهذا حديث موقوف ومنقطع»[1].

ج ـ وأحياناً كثيرة يطلق اصطلاح «المنقطع» على الحديث المرسل.

وسوف نورد تفصيلاً وافياً عن حقيقة المرسل، وطبيعة اطلاقه على المنقطع عند المحدثين عموماً، وعند البيهقي خصوصاً.

والصورة هنا معكوسة، أي إنَّ البيهقي يستعمل المنقطع في موضوع الإرسال، وذلك لما بينهما من عموم وخصوص. فقد ساق حديث عبدالرحمٰن بن عويم مرفوعاً، ثم قال: «وفيه انقطاع، عبدالرحمٰن بن عويم ليست له صحبة»[2].

وقال في موضع آخر: «روى أبو داود في (المراسيل) عن عبدالله بن الجراح، عن حماد بن أسامة، عن بشير بن عقبة، عن أبي نضرة، قال: لقي النبي ﷺ العدوّ، فقال: «مَنْ جاءَ برأسٍ فَلَهُ على الله ما تمنَّى. . .». ثم قال البيهقي: «فهذا حديث منقطع»[3].

وقد سبقه الإمام الترمذي في هذا الاستعمال[4].

ثانياً: حكم المنقطع عند البيهقي:

الانقطاع في الحديث يعتبر عيباً في الرواية، مؤدياً إلى ضعفها.

وإذا كنّا قد أثبتنا ضعف الحديث المرسل، فمن باب أولى أن يكون الحديث المنقطع ضعيفاً.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٩٩.

(٢) المصدر السابق: ١٠/١٤.

(٣) المصدر السابق: ٩/١٣٣.

(٤) د. نور الدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠١.

قال الجوزجاني: «المنقطع أسوأ حالاً من المرسل»[1].

وقال ابن السَّمْعَاني: «مَنْ منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات»[2].

وقد جزم البيهقي بضعف الحديث المنقطع، وأسقط الاحتجاج به، ونصَّ على ذلك في مواضع من «السنن الكبرى»، من ذلك قوله: «الحديث المنقطع لا حجة فيه»[3].

وقال أيضاً: «وروي من وجه آخر عن الزهري منقطعاً، والمنقطع لا تثبت به حجة»[4].

وأخرج حديثاً فيه انقطاع، ثم قال: «وهذا منقطع، لا تقوم به حجة»[5].

وقد يقبل الإمام البيهقي الحديث المنقطع إذا احتفَّ بقرينه تُقوِّيه، وقد مضى أنه مذهب الشافعي، والبيهقي، وغيرهما[6].

قال السخاوي: «... ونحوه قول الشافعي - رحمه الله - في حديث لطاووس، عن معاذ: طاووس لم يلقِ معاذاً، ولكنه عالم بأمر معاذ، وإنْ لم يلقه، لكثرة مَنْ لقيه ممن أخذ عن معاذ، وهذا لا أعلم من أحد فيه خلافاً». قال السخاوي: «وتبعه البيهقي وغيره»[7].

وقد نصَّ البيهقي على ذلك في كتابه «معرفة السنن والآثار» فقال:

---

(١) الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٣٢٩.
(٢) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٥٨، الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٣٢٩.
(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ٨/٩٨.
(٤) المصدر السابق: ٤/٩٩.
(٥) المصدر السابق: ٦/٣٣٣ و ٩/٥٢.
(٦) انظر: حكم المرسل الخفي في الفصل الثالث.
(٧) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٤٦ - ١٤٧.

«ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه غيره، وانضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل، ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنّا نقول به»[1].

وقد أشار إلى هذا ابن السَّمْعَاني عندما تحدث عن حكم الحديث المنقطع، فقال: «مَنْ منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات، ومن قبل المراسيل اختلفوا».

قال السخاوي معقباً: «وإنما يجيء هذا على المعتمد في الفرق بينهما»[2]، وأحسبه يشير إلى أنَّ المرسل والمنقطع بينهما تداخل عند كثير من المحدثين والفقهاء، كما تقدم بيانه في «المرسل».

ثالثاً: عنايته بالحديث المنقطع:

للإمام البيهقي عناية ظاهرة بالحديث المنقطع يلحظها الناظر في سننه، بضخامة كَمِّها، وتنوع استخداماتها، وهو أمر طبعيّ اقتضته الصناعة الحديثية، واستنباط الأحكام الشرعية. فإنه وظَّفَ الحديث المنقطع لهذين الغرضين المهمين، واستعمله في التنبيه على ضعف مئات النصوص الحديثية، وأمثالها أضعاف من المسائل الفقهية المبنية على هذه الأحاديث الضعيفة. والشواهد على ذلك أكثر مِنْ أَنْ تُحصر[3].

---

(1) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/١٢٩.

(2) المصدر السابق: ١/١٥٨، الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٢٩.

(3) انظر: «السنن الكبرى»: ١/٢٣٧، ٣/٧٣ و٢٦٩ و٣٥٩، ٤/٧٨، ٥/٦٨ و١٦٨ و٣٢٥ و٣٤٩ و٣٥٠، ٦/٣٩ و٥٠ و٩٨ و١٣٨ و٢٠٠ و٢٢٦ و٢٤١ و٣٥٥ و٧/٧ و٤٣ و١٢٦ و١٣٧ و١٥٦ و٢٣٣ و٢٧٢ و٢٧٣ و٤٧٩ مرتان و٤٨١، ٨/٣٥ و٦٥ و٧٤ و٨٤ مرتان و٩٠ و٩١ و٩٦ مرتان و٩٧ و٩٨ و١٠٤ و١١٦ مرتان و١٢٢ و١٢٧ مرتان و١٢٩ و١٨٥ و١٩٧ و٢١٦ و٢٤١ و٢٥٣ مرتان =

بل وجدته أحياناً يشبع الباب بالعديد من النصوص الصحيحة الموصولة، ثم يسوق عقبها بعض المنقطعات من الأحاديث، كي يُنَبِّه عليها، ويؤكد على استغنائه بالصحيح عنها، من ذلك مثلاً قوله: «وهذا والذي قبله منقطع، وفي الأحاديث الموصولة كفاية»[1].

ومِنْ صور الصناعة الحديثية في المنقطع عند البيهقي، عنايته في البحث عن القرائن التي تقويه وتؤكده، على غرار صنيعه في «المرسل» كأن ينضم إليه منقطع غيره، أو قول بعض الصحابة بشرط أن لا يعارضه ما هو أقوى منه[2].

وقد ظهر منهجه هذا جلياً في «باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات»[3] فإن هذا الباب لم يصح فيه حديث مرفوع. وأصح الروايات فيه عن الصحابة رواية عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود من قوله[4] وأخرج في الباب ثلاث روايات منقطعات.

فتأكد أصل هذا المنقطع وتقوى بمجيئه من طريق آخر منقطعاً، وتعضَّد بقول صحابي، وما دام لم يعارضه ما هو أقوى منه. فالبيهقي يقول به[5].

ومن طريف استخداماته للحديث، ودقته وعمقه في تحديده ومعرفته ـ رغم خفاء الانقطاع أحياناً في ظاهر النص ـ ما أخرجه من حديث شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، فإنه ساقه، ثم أتبعها برواية الثوري عن عمرو بن مرة، وقال:

= و ٢٦٠ مرتان و٢٦٢ و ٢٧٠ و ٣٢١، ٢٧/٩، ٣٦ و ١٩٦ و ٢٢٩، ٧/١٠ و ٢٤ و ٨٠ و ١٤٢ و ١٨١ و ٢٧٤ و ٣٠٨ مرتان، وغير ذلك كثير.

(١) المصدر السابق: ٣٠٩/٦.

(٢) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١٢٩/١.

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٣٨/٨ ـ ٢٣٩.

(٤) المصدر السابق: ١٢٣/٩ ـ ١٢٤.

(٥) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١٢٩/١.

«لم يسمعه الثوري من عمرو، وإنما رواه غيره عن الثوري، عن سماعة، عن عمرو. وقد ذكرناه في غير هذا الموضع، وحديث شعبة عن عمرو موصول»[(١)]. أي إنه أعل رواية الثوري عن عمرو بن مرة بالانقطاع الخفي، وكان ظاهرها الاتصال. وصحّح رواية شعبة عنه.

وأخرج حديث محمد بن عبدالملك الواسطي، عن الأعمش، ثم قال: «محمد بن عبدالملك لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول».

ثم ساقه عن محمد بن عبدالملك الواسطي هذا عن أبي عبدالرحمٰن المدائني، عن الأعمش، وقال: «قال أبو الحسن الدارقطني: أبو عبدالرحمٰن المدائني رجل مجهول»[(٢)].

فكشف هنا عن انقطاع خفي أيضاً، وأبان أن الرجل الساقط مجهول وبهذا تكون الرواية ضعيفة، وكان ظاهرها الصحة والاتصال.

وساق حديث الأعرج عن ابن الصمة، ثم قال: «عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج لم يسمعه من ابن الصمة، وإنما سمعه من عمير مولى ابن عباس، عن ابن الصمة»[(٣)].

كما حكم على البلاغات، والرواية من صحيفة بالانقطاع، فقد أخرج حديث أبي بكر بن محمد، عن أبي مسعود مرفوعاً، ثم قال: «أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لم يسمعه من أبي مسعود الأنصاري، وإنما هو بلاغ بلغه»[(٤)].

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ١٠/٢٦٨ - ٢٦٩.
(٢) البيهقي - السنن الكبرى: ١٠/١٥١، وانظر: ١/٣٣٣، ٤/٢٤٠، ٣/٣٣٣.
(٣) المصدر السابق: ١/٢٠٥.
(٤) المصدر السابق: ١/٣٦٢.

وساق حديث خِلاس بن عمرو الهجري البصري، عن علي بن أبي طالب، ثم قال: «ما روى خِلاس عن علي أخذه من صَحِيْفَةٍ. قاله يحيى بن معين وغيره من الحفاظ»[1].

ويعني أنها عارية من الاتصال، وقد صرّح في موطن آخر بضعفها، فقال: «أهل العلم يضعفون أحاديث خِلاس عن علي»[2] وعلَّلَ ذلك بقوله: «لا يحتج بها لإرسال فيها»[3].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/٤٣.

(٢) المصدر السابق: ٦/١٢٢.

(٣) المصدر السابق: ٨/١١٢.

المبحث الثاني

المعضل في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريفه، وصناعة البيهقي فيه.
٢ ـ حكم الحديث المعضل في «السنن الكبرى».

المعضل في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف المُعْضَل، وصناعة البيهقي فيه:

المُعْضَل ـ بفتح الضاد ـ لغة من أعضله بمعنى أعياه[1].

وفي الاصطلاح: «هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، ومنه ما يرسله تابع التابعي»[2].

ومصطلح الإعضال هذا لم أجده في استعمالات البيهقي في «السنن الكبرى» إلّا مرة واحدة. أما حالة الإعضال، أعني سقوط اثنين متواليين من الإسناد، فهي كثيرة في «السنن» ولكن البيهقي كان يطلق عليها لفظ الانقطاع، أي إنه تداخل عنده الاصطلاحان، وذلك على مذهب المحدثين من الفقهاء.

قال ابن عبدالبر: «المنقطع كل ما لم يتصل»[3].

وعلى هذا فإنه استعمل مصطلح الإعضال في موضع الانقطاع، فقد أخرج من طريق شعبة عن خِلاس، قال: سمعت عثمان بن شماس، قال: بعثني سعيد بن العاص إلى المدينة، وكنت مع مروان فمرَّ أبو هريرة، فقال: «بعض حديثك يا أبا هريرة. . .» وساق الحديث ثم قال: «وأعضله أبو بلج

(١) الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٢٨، علي القاري ـ شرح نخبة الفكرة: ١١٣.

(٢) ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٤٨.

(٣) ابن عبدالبر ـ التمهيد: ١/٢١.

يحيى بن أبي سليم، وساقه من طريق أبي بلج هذا، قال: سمعت الجلاس يحدث، قال: سأل مروان أبا هريرة. . .»[1].

وحاصل هذا أن أبا بلج يحيى بن أبي سليم[2] أسقط من السند من فوق شيخه، وهو عثمان بن شماس، ولما كان الساقط من السند رجلاً واحداً، فالحديث يُعَدُّ منقطعاً، وليس بمعضل، على ما استقر عليه الاصطلاح.

من المفيد أنْ نذكر هنا أنه قد وقع التعبير بالمُعْضَل في كلام جماعة من أئمة الحديث، فيما لم يسقط من إسناده شيء البتة، وذلك بسبب الإشكال في معناه. فمن ذلك ما قاله محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»: «حدثنا أبو صالح الهرابي، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان رسول الله ﷺ يعتكف فيمر بالمريض في البيت فيسلم عليه، ولا يقف. قال الذهلي: هذا حديث مُعْضِل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة ـ رضي الله عنها ـ ليس للنبي ﷺ فيه ذكر، والوهم فيما ترى من ابن لهيعة».

قال ابن حجر ـ بعد أنْ ساق المثال المذكور وغيره من الشواهد المماثلة ـ:

«فإذا تقرر هذا فإما أنْ يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عَرَّفَ به المصنف ـ يريد به ابن الصلاح ـ وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من هؤلاء الأئمة بكسر الضاد، يعنون به المستغلق الشديد. قال: وبالجملة فالتنبيه على ذلك كان متعيناً».

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٤٢.

(٢) لو لم يثبت سماع أبي بلج من الجلاس لكان معضلاً حقاً. وذلك بسقوط رجلين من إسناده على التوالي في موضع واحد. ولكن قد ثبت سماع أبي بلج منه. انظر: المزي ـ تهذيب الكمال: ٣/١٥٩٠.

وزاد الإمام السخاوي مثلاً آخر، رواه الدولابي في «الكنى» ثم قال الدُّولابي: هذا معضل معضل، يكاد يكون باطلاً.

ويترجح عندي أَنَّ الإمام البيهقي إنما أراد «المعضَل» بفتح الضاد، على الاصطلاح الشائع المستفيض، المختص بالإسناد. والله أعلم[1].

وقد وجدته أيضاً يستعمل المعضل الساقط منه اثنان في موضع المنقطع، ويسمِّيه منقطعاً.

من ذلك أنه أخرج عن حمَّاد بن سلمة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ احتجم يوم الأربعاء، ويوم السبت، فرأى وضحاً، فلا يلومنَّ إلاّ نفسه».

قال البيهقي معقباً: «سليمان بن أرقم ضعيف، وروي عن ابن سمعان وسليمان بن يزيد، عن الزهري كذلك أيضاً موصولاً، وهو أيضاً ضعيف. وروى عن الحسن بن الصلت، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، وهو أيضاً ضعيف، والمحفوظ عن الزهري، عن النبي ﷺ منقطعاً، والله أعلم[2].

انظر إلى قوله: «والمحفوظ عن الزهري عن النبي ﷺ منقطعاً» مع أنَّ سائر الروايات التي جاءت من طريق الزهري في هذا الحديث، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. فيكون سقط من الإسناد رجلان. وهما: ابن المسيب، وأبو هريرة. فكان المناسب أنْ يُسَمِّيه مُعْضَلاً، لا منقطعاً.

---

(١) انظر: (السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٦١، الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٢٨ ـ ٣٢٩).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩/٣٤٠ ـ ٣٤١.

وأخرج حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي، وهي الصحيفة التي كتبها النبي ﷺ لجدّه عمرو بن حزم في فرائض الإبل، فكان أبو بكر بن محمد هذا يرويها عن النبي ﷺ باعتبارها صحيفة لجَدِّه. ولهذا ضَعَّف البيهقي حديثه هذا، فقال: «منقطع بين أبي بكر بن حزم إلى النبي ﷺ»(١). أي إنها عارية من السماع بهذا الإسناد، بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم الأنصاري، فإنها صحيحة.

وأبو بكر بن محمد بن عمرو المتوفى سنة (١٢٠ هـ) لم يسمع من جَدِّه، بل روايته عنه مرسلة(٢) فيكون الانقطاع هنا باثنين متواليين، وهما: الصحابي، والرسول ﷺ والإسناد بهذا الوصف حَرِيٌّ باستحقاق اسم الإعضَال.

وقد وجدته في بعض الحالات يخرج الحديث المعضل من غير أن ينص على إعضاله، أو انقطاعه المتوالي، ويكتفي ببيان ضعفه.

قال البيهقي: «في هذا الإسناد ضعف من وجهين: أحدهما أن الحجاج لم يسمع من عبدالجبار ـ ابن وائل ـ والآخر: أن عبدالجبار لم يسمع من أبيه»(٣).

بَيْدَ أَنَّ الإمام البيهقي ـ كما استبان لنا من صنيعه في «السنن الكبرى» ـ يرى كل معضل منقطعاً، فقد وجدناه يسمي المنقطع معضلاً. وهي قضية مؤداها واحد. وقد كان من الأجدر بالإمام البيهقي أَنْ يكون أَدقَّ من ذلك في استعمال الاصطلاح الحديثي، فيمنح كل حالة ما يناسبها من التسمية من غير

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩٤/٤، وقال: ذكره أبو داود في «المراسيل».
(٢) المزي ـ تهذيب الكمال: ١٥٨٧/٣.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٣٥/٨.

تداخل واشتباه. لا سيما وأنَّ اصطلاحات هـذا الفن قد استقـرت في زمن البيهقي استقـراراً نسبيـاً يمكنـه من تفـادي هــذا التـداخــل في العبـارات الاصطلاحية.

٢ ـ حكم الحديث المعضل في «السنن الكبرى»:

إنَّ الحديث يدخل في مدار الضعف إذا سقط من إسناده رجل واحد، ويصبح مردوداً بهذا الانقطاع، فإذا سقط منه اثنان، أو أكثر كان أمر ضعفه أشد.

قال الجوزجاني في مقدمة (الموضوعات): «المعضل أسوأ حـالاً من المنقطع، وهو أسوأ حالاً من المرسل، وهو لا تقوم به حجة»(١).

قال الصنعاني: «إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كـان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، فأما إذا كان في موضعين، أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال»(٢).

وقد نصَّ الخطيب البغدادي على أنه يمكن الاعتبار بالحديث المعضل كما هو الحال في الحديث المرسل، مع فارق القوة، فقال: «وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط»(٣) وبهذا يفسّر صنيع بعض المحدثين الذين أدخلوا المعضل في مصنفاتهم، أي إنهم أدخلوه فيها للاعتبار».

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٦١ ـ ١٦٢، الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٢٩، وفيه: «والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل.

(٢) الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٢٩، وقد أخذ أصل الفكر من السخاوي في فتح المغيث: ١/١٦٢ ثم صاغها بعبارته.

(٣) الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/١٩١.
«فـائـدة»: قال الإمام السيوطي:
«مِنْ مَظانِّ المعضل والمنقطع والمرسل، كتاب السنن لسعيد بن منصور، ومؤلفات ابن =

. . . .

= أبي الدنيا». (السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/٢١٤).

قلت: أما سنن سعيد بن منصور فالشيخ أدرى بها، أما مؤلفات ابن أبي الدنيا فقد خَبَرْتُ الكثير منها فلم أجدها كما قال الإمام السيوطي. بَيْدَ أنَّا لا ننفي أنَّ فيها المرسل والمنقطع والمعضل ولكن بنسبة يسيرة لا تحتمل أنْ توصف بأنها من مَظَانِّ هذا النوع من الأحاديث. أما إذا كان قصد الإمام السيوطي أنها من مظان الموقوفات، والمقطوعات، ونوادر الآثار فهي كذلك.

وقد كان الإمام ابن أبي الدنيا موضوع عنايتي واهتمامي، فقد تناولت دراسته، ودراسة العديد من مؤلفاته في أطروحه جامعية، تقدمت بها لنيل شهادة الماجستير من الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتونس، وعنوانها «ابن أبي الدنيا وتحقيق كتاب الصمت وآداب اللّسان» دراسة وتحقيق. وأنا الآن أشتغل بعدد من مؤلفاته الخطية بمشاركة مجموعة من الطلبة النجباء.

وقد خَبَرْتُ «السنن الكبرى» للإمام البيهقي فوجدتها من مظان الحديث المرسل والمنقطع والمعضل، ومن مظان الأحاديث الموقوفة والآثار على مستوى واسع جداً، يدهش الباحث، ويسعفه بما يحتاج إليه من النصوص.

المبحث الثالث

المعلق في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف المعلق، وصناعة البيهقي فيه.
٢ ـ حكم الحديث المعلق في «السنن الكبرى».

المعلق في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف المعلّق، وصناعة البيهقي فيه.

المعلق: هو الحديث «الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر»[1] ولو إلى آخر السند[2].

«وهو مأخوذ من تعليق الجدار، والطلاق ونحوه لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال»[3].

ولم أجد من منهج البيهقي استعمال التعاليق في كتابه «السنن الكبرى» إلّا على مستوى ضيق جداً، يمكننا أن نعتبرها إحالات يجنح إليها أحياناً فراراً من التكرار والإعادة. فإنه يورد الحديث في باب ما، ثم يحتاجه في موضوع آخر من الكتاب، فيعمد إلى تعليقه، أو الإشارة إليه.

من ذلك قوله في حديث ابن مسعود مرفوعاً: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس. ثم تحول رسول الله ﷺ فسجد سجدتين».

قال البيهقي: «رواه مسلم في الصحيح عن منجاب بن الحارث، وفي هذا الحديث، وفي حديث الأسود عن عبدالله أن سجوده كان بعد قوله: «إنما

---

(١) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٢٤.
(٢) محيي الدين عبدالحميد ـ شرح الألفية: ٧٩.
(٣) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/٥٥.

أنا بشر» وقد مضى في رواية منصور عن إبراهيم ما دلّ على أنه ﷺ سجد أولاً، ثم سلم، ثم أقبل على القوم، وقال ما قال وقد مضى في هذا الباب عن إبراهيم بن سويد، عن علقمة مثل ذلك، وهو أولى أن يكون صحيحاً من رواية من ترك الترتيب في حكايته»[1].

أو يعلق الحديث ثم ينبه إلى أنه سيخرجه في موضع لاحق. فإنه قال في كتاب الصلاة: «وروينا في «كتاب الدعوات» عن أبي صالح أنَّ النبي ﷺ رأى سعداً يدعو بأصبعيه في الصلاة، فقال: أَحِّد أَحِّد»[2].

وفي باب الوضوء من الملامسة، ساق تحته قول الله تعالى: ﴿أو لامَسْتُم النِّساء﴾[3]. ثم قال: «واسم اللَّمس يقع على ما دون الجماع، لقوله ﷺ لماعز بن مالك: لعلك قَبَّلْتَ، أو لمست[4]. ونهيه عن بيع الملامسة، وقوله في حديث أبي هريرة - في بعض الروايات عنه -: واليد زناها اللَّمس. وقول عائشة: قَلَّ يوماً، أو ما كان من يوم إلاّ ورسول الله ﷺ يطوف علينا جميعاً فَيُقَبِّل وَيَلْمَس ما دون الوِقَاع. وهذه الأحاديث بأسانيدهن مخرجة في مواضعهن»[5].

وقال في باب ما جاء في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام: «واحتج بعض أهل العلم في كراهة الصلاة في المقابر بالحديث الثابت عن

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ٣٤٣/٢.
(٢) المصدر السابق: ١٣١/٢.
(٣) سورة النساء: آية ٤٣، سورة المائدة: آية ٦.
(٤) هذا اللفظ أخرجه الحاكم في المستدرك»: ٣٦١/٤ ولم أجده في «السنن الكبرى» فلعله في كتاب آخر من كتب البيهقي، واللّفظ الموجود في «السنن الكبرى»: ٢٢٦/٨: «لعلك قَبَلْتَ أو غَمَزْت أو نظرت» وهو مخرج عند البخاري في الصحيح، انظر: «فتح الباري»: ١٣٥/١٢.
(٥) البيهقي - السنن الكبرى: ١٢٤/١.

ابن عمر، قال: قـال رسول الله ﷺ: «اجعلوا مِنْ صَـلاتِكم في بيوتِكم ولا تتخذُوها قبوراً»، وبالحديث الثابت عن عائشة، وابن عباس عن النبي ﷺ: «لعنةُ اللَّهِ على اليهودِ والنصارى اتخذوا قبور أنبيائِهم مساجد»، يحذّر مثل ما صنعوه. والحديثان مخرجان في موضعهما»[1].

ومثل ذلك قوله في الآثار: «وهو قول عبادة بن الصامت، وابن عباس، وكل ذلك مع سائر الآثار الواردة فيه موضعها. باب صلاة التطوع»[2].

وربما تكون هذه النصوص قد سبقت فيحيل عليها.

«وروينـا عن مجاهـد وقتادة أنهمـا كانـا يكرهـان تغميض العينين في الصلاة»[3].

وأحياناً نادرة يعلق بعض الأحاديث، مصرحاً بأنه قد اكتفى بتعليقها حتى لا يطول بنقله الكتاب.

أخرج تحت باب «تغيير الاسم القبيح، وتحويل الأسمـاء إلى ما هـو أحسن منه» ستة أحاديث، ثم قال: «وفي هذا الباب أخبار كثيرة، فإنه غَيَّرَ اسم العـاص بن الأسود بمـطيع، وأُصْـرم بزرعـة، وشهاب بهشـام، وحرب بسلم، والمضطجع بالمنبعث، وغير ذلك مما يطول بنقله الكتاب»[4].

وهذا المثال وما سبقه أيضاً من الأسباب في التعليق ملتحق بشرطه في الكتاب، وهو يملك حق رواية هذه الأحاديث بالإسناد المتصل، وإنما عمد إليه تجنباً للتكرار، أو إنه أسند معناه في الباب، فاستغنى به عن التوسيع مع التنبيه إلى النصوص الأخرى، رغبة منه في أَنْ يشتمل عليها الكتاب.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٤٣٥.
(٢) المصدر السابق: ٢/٨.
(٣) المصدر السابق: ٢/٢٨٤.
(٤) المصدر السابق: ٩/٣٠٧ ـ ٣٠٨.

٢ ـ حكم الحديث المعلق في السنن:

حكم الحديث المعلق أنه ضعيف مردود، وذلك للجهل بحال المحذوف من إسناده. إلّا أن تكون هذه المعلقات في كتاب التزم صاحبه الصحة، مثل صحيح البخاري ومسلم(١).

وللإمام البيهقي منهج حازم في صيغ المعلقات عند الأداء أكد فيه على عدم جواز استعمال صيغة الجزم في الحديث الضعيف الذي يراد تعليقه، لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تطلق إلّا فيما صحّ.

قال النووي: «وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء، وغيرهم، واشتد إنكار البيهقي على مَنْ خالف ذلك»(٢).

---

(١) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٣٧٥.

(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/٥٤.

المبحث الرابع

المدلس في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف التدليس.

٢ ـ موقف البيهقي من التدليس والمدلسين، وصناعته في ذلك.

المدلس في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريف التدليس:

التدليس في اللُّغة: إخفاء العيب، وأصله مشتق «من الدَّلَس ـ بالتحريك ـ إذ هو اختلاط الظلام. كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره»(١).

أما من حيث الاصطلاح فيمكن حصره في قسمين:

١ ـ تدليس الإسناد، وهو: «أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه سمعه منه»(٢).

٢ ـ تدليس الشيوخ، وهو: «الإتيان باسم الشيخ، أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله»(٣).

وهناك أنواع أُخَرُ بينها المحدثون في مصنفاتهم(٤).

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٧٩، محيي الدين عبدالحميد ـ شرح الألفية: ٨٣.

(٢) ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٥٠ ـ ٥١.

(٣) المصدر السابق: ٥٢.

(٤) انظر: الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ١٠٣ ـ ١١٢، السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٧٩ ـ ١٩٥، السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/٢٢٣ ـ ٢٣٢، الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٣٤٦ ـ ٣٧٦.

٢ ـ موقف البيهقي من التدليس والمدلسين، وصناعته في ذلك:

سار الإمام البيهقي في موقفه من المدلسين، وما يروونه من النصوص في نفس المسار الذي مشى عليه جمهور الأئمة من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين[١]. وهو المذهب الوسط، فإنه لا يقبل حديث المدلس الثقة جملة، ولا يرده جملة، بل ينظر فيه، فإن جاء بلفظ محتمل، ولم يبين السَّمَاع والاتصال فيه، فحكم حديثه حكم المنقطع، وهو ضعيف مردود. وقد نص على ذلك في سياق حديثه عمن يقبل خبره من الرواة، بأنْ يكون: «بريئاً من أنْ يكون مدلساً: يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه»[٢].

وإذا جاء به بلفظ مبين للاتصال نحو «سمعت» و «حدثنا» و «أخبرنا» فهو متصل، ويحتج به.

ووصمة التدليس تلتصق براوي الحديث، حتى ولو دَلَّسَ مرة واحدة، وذلك من باب الحِيطة لحديث رسول الله ﷺ.

قال الإمام البيهقي: «مَنْ عُرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق، حتى يقول: حدثني، أو سمعت، كذلك ذكره الشافعي»[٣].

وقد صححه ابن الصلاح، وقال: «وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب

---

(١) العلائي ـ جامع التحصيل: ١١١.
(٢) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/ ٤٠، دلائل النبوة: ١/ ٣٠.
(٣) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٩٣، وانظر عبارة الإمام الشافعي في «الرسالة»: ٣٧٩ ـ ٣٨٠. وقد ساقها البيهقي بتمامها في «معرفة السنن والآثار»: ١/٤٢ فقال رواية عن الشافعي: «وأقبل الحديث: حدثني فلان عن فلان، إذا لم يكن مدلساً. ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه، ولا على النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول: حدثني أو سمعت».

المعتمدة من حديث هذا الضرب كثيراً جداً كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وهشيم بن بشير، وغيرهم. وهذا لأنَّ التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الإبهام بلفظ محتمل»(١).

وتطبيقات البيهقي لهذا المنهج مبثوثة في «السنن الكبرى» من ذلك قوله: «وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات، فقد كان يدلس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاووس، ويحتمل أن يكون حمله من غير موثوق به عن طاووس»(٢).

وأخرج حديث ميمون بن موسى المرائي، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الوتر ركعتين، وهو جالس».

قال البيهقي: «ميمون هذا بصري، ولا بأس به إلّا أنه كان يدلس، قاله أحمد بن حنبل، وغيره»(٣) وذلك لأن ميمون عنعن هنا عن الحسن، ولم يذكر سماعه منه.

ومضى الإمام البيهقي على هذا المنوال يُقَلِّب مروياته في «السنن الكبرى»، ويُمعن في فحصها وغربلتها، وكانت له وقفات طويلة، وخصوصاً مع الأسانيد التي في رجالها مدلّس أو مرسل. فإنه لا يكتفي بالتدقيق في صِيَغِ سماعهم، وإنما يزيد على ذلك التحقيق في سماع المدلس ممن فوقه. من ذلك رواية ابن جريج، فقد أخرج البيهقي حديثه من طريق شعيب بن إسحاق عنه، عن ابن مقسم في باب «رفع اليدين إذا رأى البيت»، ثم قال: «لم يسمعه ابن جريج عن مقسم»(٤).

---

(١) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٧٥.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣/٣٢٧.
(٣) المصدر السابق: ٣/٣٢ ـ ٣٣.
(٤) المصدر السابق: ٥/٧٢.

وابن جريج هذا هو عبدالملك بن عبدالعزيز المكي، ثقة فقيه فاضل، ولكنه كان يُدَلِّس ويُرسل[1].

«وفي سؤالات الحاكم الدارقطني: أنه سأل عن تدليس ابن جريج؟ فقال ـ أي الدارقطني ـ: يُجْتَنَب»[2].

وأخرج البيهقي حديث هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، عن يوسف بن ماهك في النهي عن بيع ما لم يقبض، ثم قال: «لم يسمعه يحيى بن أبي كثير من يوسف، إنما سمعه من يعلى بن حكيم عن يوسف»[3] وساق الدليل. وإنما قال ذلك، لأن يحيى بن أبي كثير الطائي، وإن كان ثقة ثبتاً إلّا أنه يدلس ويرسل[4]. وهو هنا قد عنعن عمن لم يسمع منه، فتمكن البيهقي بتيقظه من كشف هذه العلة، وأبان عن وجه الصواب في الرواية.

وبلغ الإمام البيهقي رتبة عالية في التحري والنظر عند تحمل الرواية وأدائها، وأوتي يقظة عجيبة في الكشف عن عوار التدليس، وإماطة اللثام عن خفائه ولبسه، فقد أخرج عن قيس بن سعد، عن مجاهد أنه قال: «جاءنا أبو ذر فأخذ بحلقة الباب، ثم قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين: لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس إلّا بمكة، إلّا بمكة إلّا بمكة».

قال البيهقي: «مجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذَرّ، وقوله: جاءنا يعني جاء بلدنا»[5].

---

(١) ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٥٢٠.

(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٨٥.

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٣١٣، وانظر نظائر ذلك في ١/١٦٥ و٢٠٥ و٣٣٣، ٨/٢٣٥، ٩/٢٧٤، ١٠/٧٠ و ١٥١ و٢٦٨ ـ ٢٦٩ وغير ذلك.

(٤) انظر: ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٣٥٦.

(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٤٦١ ـ ٤٦٢.

وأخرج حديث الوليد بن مسلم قال: أخبرني بقية بن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ رخّص في دم الحيوان. يعني الدَّماميل، وكان عطاء يصلي وهو في ثوبه. ثم قال البيهقي: «رواه جماعة عن الوليد بن مسلم هذا، تفرد به بقية بن الوليد، عن ابن جريج» وساق قول ابن عدي: «هذا حديث لا يعرف إلاّ ببقية، عن ابن جريج. قال: ويشبه أن يكون بين بقية، وبين ابن جريج بعض المجهولين، أو بعض الضعفاء، لأن بقية كثيراً ما يفعل ذلك»(١).

وهذا النوع من التدليس الذي أشار إليه ابن عدي هو المسمى بتدليس التسوية، وهو شر أنواعه وأفحشها، وكان بقية معروفاً به، ولذا قال أبو مسهر: «اِحْذَر أحاديث بَقِيَّة، وكن منها على تَقِيَّة، فإنها غير نَقِيَّة»(٢).

ولهذا وجدتُ الإمام البيهقي في غاية الحذر من أحاديث بقية بن الوليد الحمصي هذا، ولم يقف تخوفه عند تدليس الإسناد المعروف به بَقِيَّة، وإنما زاد عليه تخوفاً آخر، يتعلق بتدليس الشيوخ، وذلك حينما يصرح بالتحديث والسماع. وهو تدليس دقيق أيضاً، لأن صاحبه يصرح فيه بصيغة حدثنا وأخبرنا، ويعمد في الوقت ذاته إلى تسمية شيخه، أو تكنيته، أو نسبته، أو وصفه بما لا يُعرف به، حتى لا يميزه الواقف عليه، ولا يستبين حاله. فكان البيقهي متيقظاً لتدليس بَقِيَّة بنوعيه، فإذا رأى صيغة التحديث صريحة، نظر في شيخه مُفَتِّشاً عن حاله، فإذا لم يتعرَّف إليه، دخل عنده في حكم الضعف، خشية أَنْ يكون بَقِيَّة قد دَلَّسَهُ، وَعَكَّر الوصول إليه لضعف فيه حتى لا يعرف. وبهذا كان يرد الإمام البيهقي أشباه هذا الروايات، ويحكم بضعفها وردِّها.

---

(١) المصدر السابق: ٢/٤٠٥، وانظر: ابن عدي ـ الكامل في الضعفاء: ٢/٥٠٧ وقد تصحَّف فيه نص الحديث إلى «ذم الخثون» وهو تصحيف فاحش.

(٢) ابن عدي ـ الكامل في الضعفاء: ٢/٥٠٤. وانظر: سبط ابن العجمي ـ التبيين لأسماء المدلسين: ٥، ٧.

أخرج من حديث يزيد بن هارون قال: حدثنا بَقِيَّة، حدثنا إسحاق بن مالك الحضرمي، عن عِكْرمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حلف على أحد يمين، وهو يرى أنه سيبرّه، فلم يفعل فإنما إثمه على الذي لم يبرّه» ثم قال البيهقي معقباً: «حديث أبي هريـرة ـ رضي الله عنه ـ في إسناده مَنْ يُجهل من مشايخ بقية»[1].

كما أخرج له حديث: «مَنْ دخل على قوم لطعام لم يُدْعَ إليه فأكل دخل فاسقاً، وأكل ما لا يَحِل له». وفي إسناد الحديث: «حدثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا يحيى بن خالد أبو زكريا . . . الخ» ثم ساق له إسناداً آخر من نفس الطريق، وقال: «وهو بإسناديهما لم يروه عن روح بن قاسم غير يحيى بن خالد، وهو مجهول من شيوخ بَقِيَّة، ولبَقِيَّة فيه إسناده آخر مجهول، وفي حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كفاية»[2].

وكذا كان موقفه من المُدَلِّسين-عموماً. فإنه كان يحكم على مروياتهم بالضعف إنْ لم يأتوا بصيغة صريحة دالة على السَّماع. فمن ذلك قوله في حديث أبي إسحاق السَّبيعي عمرو بن عبيد عن عبدالعزيز بن رفيع، باب «مَنْ زرع في أرض غيره بغير إذنه»: «أبو إسحاق كان يدلّس»[3] يعني هو حديث ضعيف لوصمة التدليس فيه.

وأخرج حديث أبي جناب الكلبي، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «ثلاث هنَّ عليَّ فرائض، وهنَّ لكم تَطَوُّع: النَّحْر، والوتر، وركعتا الضحى».

قال البيهقي معقباً: «أبو جناب الكلبي اسمه يحيى بن أبي حيَّة ضعيف، وكان يزيد بن هارون يصدِّقه، ويرميه بالتدليس»[4].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤١/١٠.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٦٥/٧.
(٣) المصدر السابق: ١٣٧/٦.
(٤) المصدر السابق: ٤٦٨/٢.

الفصل الثالث

المرسل في «السنن الكبرى»

ويشتمل على تمهيد، وأربعة مباحث:

التمهيد.

١ - أغراض المرسل، واستعمالاته في «السنن الكبرى».

٢ - المرسل بمعناه العام عند البيهقي.

٣ - المرسل الخفي في «السنن الكبرى».

٤ - مرسل الصحابي في «السنن الكبرى».

التمهيد

إنَّ المرسل وإنْ كان يدخل في عموم الحديث المنقطع، لكني رأيت أنْ أُفرد له فصلاً مستقلاً، وذلك لاشتهاره بهذا المصطلح الخاص من ناحية، ولأهميته وقيمته من ناحية أخرى، ولأن البيهقي قد أولاه عناية بالغة في كتابه «السنن». وتجلَّت صناعته الحديثية فيه تجلياً ملحوظاً.

قد أكثر البيهقي من استعمال الحديث المرسل في كتابه، بل إنَّ «السنن الكبرى» تُعدُّ من مظان وجود هذا النوع من الحديث على مستوى واسع، وذلك لوفرته فيها. فقد استوعب الإمام البيهقي كتاب «مراسيل أبي داود السِّجستاني»(1)، أو كاد، وضم إليه مئات الأحاديث المرسلة الأخرى، مع التنبيه عليها وتبيانها.

ولما كان كتاب «السنن الكبرى» جارياً على صناعة حديثية تعتمد إضافة عبارات تلخص أهم مظاهر هذه الصناعة، وعلى صناعة فقهية تعتمد إستنباط الأحكام، والموزانة بين الأدلة الشرعية، وترجيح الأقوى منها. فقد حرص البيهقي على أن يوظِّف الحديث المرسل لهذين الغرضين المهمين. واعتنى به من أجل ذلك عناية بالغة، فتتبعه وجمَّعَهُ وَنَسَّقَهُ، ثم وَزَّعَهُ في الكتاب على اللائق به من الأبواب.

---

(1) منه ثلاث نسخ خطية في «المكتبة الأزهرية» رقم ٣٥٢٦ حديث (٦٩ ورقة)، ونسخة أخرى برقم ٤٢٢٨ (٢٢ ورقة)، وأخرى برقم ٤٢٢٩ (٤٢ ورقة). وله نسختان أخريان في مكتبات أخر. وقد طبع الكتاب طبعة تجارية من نحو مائة سنة تقريباً. (انظر: سزكين - تاريخ التراث العربي: الجزء الثاني من المجلد الأول/٢٩٦.

وهذه نماذج عملية تلقي الضوء على كل غرض، وما تضمنه كل واحد منهما من التفصيلات والاستعمالات. وهي في الوقت ذاته تظهر مهارة البيهقي، وبراعته في استخدام المرسل، لا سيما في الأغراض الحديثية.

المبحث الأول

أغراض المرسل واستعمالاته في «السنن الكبرى»

١ ـ الأغراض الحديثية من المرسل في «السنن».
٢ ـ الأغراض الفقهية من المرسل في «السنن».

أولاً: الأغراض الحديثية من المرسل:

ويتمثل في أوجه استعمالات البيهقي للمرسل، وتصرفه فيه تَقْوِيَةً وتضعيفاً.

١ ـ اعتماد الحديث المرسل في الاحتجاج إذا استوفى شروط القبول، التي سيرد تفصيلها قريباً.

أخرج البيهقي في باب «مَنْ لا تلزمه الجمعة» حديثاً ثم قال: «هذا الحديث وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيد، فطارق [ابن شهاب] من خيار التابعين، وممّن رأى النبي ﷺ وإن لم يسمع منه، ولحديثه هذا شواهد»[١]. ثم ساق هذه الشواهد.

وأخرج في باب «رفع اليدين إذا رأى البيت» أحاديث عِدَّة، ثم قال: «والأول مع إرساله أشهر عند أهل العلم من حديث مهاجر [المكي]، وله شواهد وإن كانت مرسلة، والقول في مثل هذا قول من رأى وأثبت»[٢].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٨٣/٣، وهذا الضرب مِنْ إستعمال المرسل ذكره الخطيب البغدادي في «الكفاية»: ٣٩٥، فإنه قال:
«وأما كتب أصحاب الحديث المراسيل، والرواية لها، فإنه على ضروب، أحدها لاستعمال ما تضمنت من الأحكام، عند مَنْ رأى قبولها، ووجوب العمل بها مع إجماعهم على الفرق بينها وبين المسندات في الصحة والثبات».

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧٣/٥.

وَمِنْ ذلك قوله في باب «الصدقة فيما يزرعه الآدميون»: «هذه الأحاديث كلّها مراسيل، إلاّ أنها من طرق مختلفة يؤكد بعضها بعضاً، ومعها رواية أبي موسى»[1].

والشواهد على ذلك كثيرة[2]:

٢ ـ استخدامه في المتابعات والشواهد:

ـ من ذلك قوله: «هذا مرسل جيد، وشاهد لما تقدم»[3].

ـ وقوله: «هذا مرسل، وفيه تأكيد لقول ابن عباس في نسخ آية المعاقدة في الميراث»[4].

ـ وقوله أيضاً: «وقد روي فيه حديث مرسل يؤكد ما مضى من الآثار»[5].

ـ وقوله: «هذا مرسل حسن، وله شواهد»[6].

ـ وقوله: «مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب، والقاسم بن أبي بَزَّة، وقول أبي بكر الصديق»[7].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٢٩/٤.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٤٠٣/١، ١٨٤/٥، ٢١٩/٦ و٢٤٧، ١٢٧/٧، ١٣٤/٨، ٣٠٢/١٠.
(٣) المصدر السابق: ٢٩٥/٥.
(٤) المصدر السابق: ٢٩٦/١٠، وآية المعاقدة في الميراث هي: ﴿والَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهمْ﴾ (سورة النساء: آية ٣٣).
(٥) المصدر السابق: ٣٠٤/١٠.
(٦) المصدر السابق: ٢١٠/١٠.
(٧) المصدر السابق: ٢٩٦/٥.

- وقوله: «هذا مرسل شاهد لما تقدم»[1].

وغير ذلك من الشواهد[2].

٣ - توظيفه للحديث المرسل في بيان الحديث المعلول:

وذلك كأن يكون الحديث موصولاً، وصوابه الإرسال، أو مرسلاً، وصوابه الوصل، فينبِّه على ذلك، ويدلِّل عليه.

من ذلك قوله في الحديث المتعلق بالأَمَة التي تُعْتَق وزوجُها عَبْد: «هذا حديث أبي داود، وهو مرسل. وفي رواية ابن أبي شيبة عن عبدالله بن عمر موصولاً، ولا أراه حفظه[3].

وساق حديثاً موصولاً في موضوع آخر، ثم قال: «كذا أتى به موصولاً، والصحيح: عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ مرسلاً[4].

وقال في موضع آخر عن حديث الشعر «هو كلام فحسنه حسن، وقبيحه قبيح»: «وصله جماعة، والصحيح عنه عن النبي ﷺ مرسل»[5].

وساق في «النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» من طريق الحسن

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ٥/٣٢٩.

(٢) المصدر السابق: ١/٤٢١ وقال في ٥/٢٢٥: «وروينا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلاً وفيه قوة لهذا المسند».

(٣) المصدر السابق: ٧/٣٢٢ وهذا الضرب من استعمال المرسل قد ذكره الخطيب في الكفاية: ٣٩٥ فإنه قال: «ومنهم مَنْ يكتبها على معنى المعرفة لعلل المسندات بها، لأنَّ في الرواة مَنْ يسند حديثاً يرسله غيره، ويكون الذي أرسله أحفظ وأضبط، فيجعل الحكم له».

(٤) المصدر السابق: ١٠/٢٠٠.

(٥) المصدر السابق: ١٠/٢٣٥.

البصري، عن سَمُرة مرفوعاً، ومن طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، ثم قال: «وكذلك رواه داود بن عبدالرحمٰن العطار».

وذكر طرقاً أخرى، ثم قال: «وكل ذلك وهم، والصحيح: عن معمر، عن يحيى، عن عِكْرِمة مرسلاً»[1].

- وقال أيضاً: «فهذا الحديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السِّخْتِياني، والمحفوظ عن أيوب، عن عِكْرِمة، عن النبي ﷺ مرسلاً»[2].

- وقال في ترجيح الوصل على الإرسال: «تَفَرَّدَ به همام، وهو ثقة، واختلف فيه على عقيل ويونس بن يزيد، فقال: عن كل واحد منهما، عن الزهري موصولاً. وقيل: مرسلاً. ومَنْ وصله واستقر على وصله، ولم يختلف عليه فيه، وهو سفيان بن عُيَيْنَة حجة ثقة»[3].

والشواهد في هذا الشأن كثيرة[4].

٤ - إيراده لبيان ضعف الحديث المرسل، وردِّه:

من ذلك قوله:

«قال الشافعي: تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ، ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة، لأنه لا يدري عَمَّن أخذه»[5].

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ٥/٢٨٨ - ٢٨٩.
(٢) المصدر السابق: ٧/١١٧ وانظر أيضاً: ١٠/٢٩٢ و٣/٢٤٣، ٤/١٤٣ و٧/١١٧ و ٥/٢٨٨ - ٢٨٩.
(٣) المصدر السابق: ٤/٢٤.
(٤) المصدر السابق: ٢/١٣٦ - ١٣٧، ٤/٢٠٢، وانظر أيضاً في ترجيح المرسل على الموصول: ٢/٢٦٠، ٣/١٤٣، ٤/٣٤٣، ٧/٣٣٣، ٩/٢٩٥. ١٠/٨ و٩٤.
(٥) البيهقي - السنن الكبرى: ٩/١١٢.

وقال البيهقي في موضع آخر:

«قال علي ـ الدارقطني ـ: هذا مرسل، ولا تقوم به حجة»[1].

وقال مرة ـ وقد ساق حديثاً ـ:

«وهو مرسل منكر»[2].

٥ ـ ترجيحه على الموصول الضعيف في الاحتجاج:

كقوله في ذلك: «وهو مرسل جَيِّد، وقد روي بإسناد آخر موصولاً إلّا أنه ضعيف»[3].

ـ وقال أيضاً: «هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف»[4].

وساق حديثاً مرفوعاً، ثم قال: «وروي مرسلاً، وهو أصح»[5].

وهناك المزيد من الشواهد في «السنن» تركناها اختصاراً[6].

٦ ـ ترجيحه على الآثار الموقوفة على الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، أو العكس:

من ذلك قوله في «كتاب المُرْتَد»، باب مَنْ قال: يُستتاب ثلاث مرات،

---

(١) المصدر السابق: ٨٩/٦.

(٢) المصدر السابق: ٣١/٨.

(٣) المصدر السابق: ١٨/١٠. انظر: قول الخطيب البغدادي في الهامش الأول من هذا المبحث.

(٤) المصدر السابق: ١١٧/٥.

(٥) المصدر السابق: ٣٧٧/١.

(٦) المصدر السابق: ٢٠٤/٢ و٢٦٠ و٣٩٨، ١٥١/٣، ١٢٣/٧ و٣٣٣ و٣٤٠، ٢٩٥/٩، ٤١/١٠ و٩٤.

فإن عاد، وإلّا قتل. وساق فيه ثلاثة آثار عن علي، وابن عمر، وفضالة بن عبيد ـ رضي الله عنهم ـ، وقد استدلوا على فتواهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الذينَ آمنوا ثُمَّ كَفَروا ثُمَّ آمنوا ثُمَّ كَفَروا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ولا لِيَهْدِيهم سَبِيلاً﴾[1].

قال البيهقي معقباً: «في إسناد هذه الآثـار ضعف، والآية واردة فيمن ثبت على الكفر، وقد روينا بإسناد مرسل: أَنَّ رسول الله ﷺ استتاب نبهان أربع مرات، كل ذلك يلحق بالمشركين.

وظاهر الأخبار الصحيحة فيمـا يُحقن به الـدم، يشهد لهـذا المرسـل ويوافقه»[2].

ومن ذلك قوله في ترجيح الآثار على المرسل: «والـرواية الأولى عن عثمان أصح بشواهدهـا، ومراسيل الزهري رديئة»[3].

٧ ـ ترجيح الموصول على المرسل:

من ذلك قوله ـ بعد أَنْ ساق حديث زرارة بن أوفى ـ: «قضاء الخلفاء الراشدين المهديين: أنه مَنْ أغلق بـاباً، وأرخى سِتْـراً فقد وجب الصَّـداق والعِدَّة» ثم قال: «هذا مرسل، زرارة لم يدركهم، وقد رويناه عن عمر وعلي ـ رضي الله عنهما ـ موصولاً»[4].

ـ وقوله أيضاً: «تَفَرَّدَ به هَمَّام، وهـو ثقة، واختلف فيـه على عقيل، ويُونس بن يزيد، فقيل: عن كل واحد منهما، عن الزُّهري موصولاً، وقيل:

---

(١) سورة النساء: آية ١٣٧.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٠٧/٨.
(٣) المصدر السابق: ٣٠٧/١٠.
(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٥٥/٧ ـ ٢٥٦.

مرسلاً، ومَنْ وصله، واستقر على وصله، ولم يختلف عليه فيه، هو سفيان بن عُيَيْنَة حجة ثقة»[(1)].

ـ وقال كذلك: «وهذا الحديث قد اختلف على الزُّهْري في إسناده، وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وعبدالله بن أبي بكر أقام إسناده، ورفعه، وهو مِنَ الثقات الأثبات «ثم استدل على ذلك بقول الدَّارقُطني: «رفعه عبدالله بن أبي بكر، وهو مِنَ الثقات الرفعاء»[(2)].

٨ ـ ردُّ الحديث من طريقيه مرسلاً وموصولاً:

مِنْ ذلك قوله: «فهذا مرسل لا تقوم به حجة، ورواه قيس بن الربيع موصولاً بذكر عبدالله بن مسعود فيه» ثم قال: «وقيس لا يحتج به»[(3)].

٩ ـ المُفاضَلةُ بين المراسيل:

مِنْ ذلك قوله بعد أَنْ ساق حديث القرعة المتداعيين إنْ لم يملك أحدهما دليلاً من طريق سعيد بن المسيب مرسلاً، ومِنْ طريق تميم بن طرفة مرسلاً أيضاً، ثم قال: «قال الشافعي في «كتاب القديم»: «تميم رجل مجهول، والمجهول لو لم يعارضه أحد لا تكون روايته حجة. وسعيد بن المسيب يروي عن النبي ﷺ وما وصفنا، وسعيد سعيد. وقد زعمنا أَنَّ الحديثين أصح، وأن سعيداً مِنْ أصح الناس مرسلاً، وهو بالسنن في القرعة الحديثين إذا اختلفا فالحجة في أصح الحديثين، ولا أعلم عالماً يشكل عليه أن حديثنا أصح، وأن سعيداً مِنْ أصح الناس مرسلاً، وهو بالسنن في القرعة أشبه».

---

(١) المصدر السابق: ٢٤/٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٢/٤. الدارقطني ـ سنن الدراقطني: ١٧٢/٢. وانظر المزيد من الشواهد في «المصدر السابق»: ١٣٦/٢ ـ ١٣٧، ١٦٩/١٠ ـ ١٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٣٤٤/٨

حاتم، وجابر بن سَمُرة، وهو من متأخري التابعين، ومتى يدرك درجة سعيد بن المُسَيب»[1].

- وقوله أيضاً: «قال يحيى بن معين: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن - أي البصري -»[2].

١٠ - حُكْمُهُ على مراسيل بعض التابعين:

اعتنى الإمام البيهقي بتمحيص المراسيل، وبيان قيمتها. فقام بنقدها، ومَيَّز صحيحها من سقيمها. ومقبولها من مردودها. ومن أمثلة توثيقه لبعض المراسيل، قوله: «مرسل سعيد بن المسيب، وهو أصح التابعين إرسالاً»[3].

وكذلك قوله: «ومرسلات إبراهيم صحيحة»[4].

أما أمثلة تضعيفه، وردِّه لبعض المرسلات، فمثل قوله: «ومراسيل الزهري رديئة»[5].

ونقل عن يحيى بن معين، أنه قال: «ومرسل الزهري ليس بشيء»[6].

وكذلك قوله في تضعيف مراسيل أبي العالية: «ومراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالي عمن أخذ حديثه. كذا قال محمد بن سيرين»[7].
إلى غير ذلك من الأغراض الحديثية الأخرى[8].

---

(١) البيهقي - السنن الكبرى: ١٠/ ٢٦٠.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١٤٨.
(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ١/ ٤٢١ وانظر: مبحث «أنواع المراسيل».
(٤) المصدر السابق: ١/ ١٤٨.
(٥) المصدر السابق: ١٠/ ٣٠٧.
(٦) المصدر السابق: ١/ ١٤٨.
(٧) المصدر السابق: ١/ ١٤٦.
(٨) من ذلك تنبيهه على الحديث المرسل، وتبيانه له، حتى لا يتوهم الناظر فيه من غير =

ثانياً: الأغراض الفقهية من المرسل:

مِنَ الشائِع المستفيض أنَّ الإمام البيهقي من كبار أئمة المذهب الشافعي. وأنه قصد من وراء وضعه «للسنن الكبرى» التقعيد للمذهب بالتدليل والتنصيص بثوب حديثي[1] ومن أجل هذا الهدف البعيد كان اهتمامه بالناحية الفقهية ظاهراً بجلاء في «السنن». فقد جَنَّدَ الحديث وعلومه للوصول إلى الحكم الشرعي. وكان مِنْ ضمن ما جَنَّده من أجل ذلك: الحديث المرسل.

وقد امتزج الغرض الفقهي بالغرض الحديثي في بعض استخدامات المرسل عنده. بَيْدَ أنَّ هدفه يظل بارزاً في جميع ذلك. وهو الوصول إلى الحكم الشرعي عن طريق المنهج الحديثي وما يتضمنه من صناعة وفن. ومن طرقه في ذلك:

١ ـ توظيفه للحديث المرسل لإنشاء حكم ما من الأحكام الشرعية[2].

٢ ـ توظيفُهُ للمرسل في ردِّ حكم ما مِنَ الأحكام[3].

٣ ـ مفاضلتُهُ بين المراسيل من حيث القوة لاختيار الحكم الشرعي[4].

إلى غير ذلك من الأغراض الفقهية. ولما كان ليس من منهجنا أنْ نتوسع في هذا المجال. فإننا نكتفي بهذه الإشارات الموجزة.

= أولي الدِّرْبَة والشأن فيحسبه متصلاً. وهو المُسَمَّى عند المحدثين بالمرسل الخفي، وهو نوع مهم، لم يتكلم فيه إلاّ نُقّاد الحديث وجهابذته، انظر تفاصيله وشواهده في: مبحث «المرسل الخفي».

(١) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٨/٢٠٧، ٩/٢٩٥، ١٠/٩٤.

(٣) المصدر السابق: ٩/١١٢، ٦/٨٩، ٨/٣١.

(٤) المصدر السابق: ١/١٤٨، ١٠/٢٦٠.

والذي دعا الإمام البيهقي إلى استعمال الحديث المرسل بهذه السَّعَة والشمول أهميته في شِقَّي الغاية من الكتاب. أعني: الجانب الحديثي، والجانب الفقهي.

قال الإمام النووي في «الإرشاد» - في معرض حديثه عن المرسل - أنه: «من أجلّ الأبواب، فإنه أحكام مَحْضَة، ويكثر استعماله، بخلاف غيره»[1].

وبعد هذه التوطئة لوضع المرسل في «السنن الكبرى» - واستعمالات الإمام البيهقي له بهذه الكثافة، المقرونة بتعدد الأغراض، وتفنن الأساليب - نأتي إلى تعريفه عنده.

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٥٥.

المبحث الثاني

المرسل بمعناه العام في «السنن الكبرى»

١ - تعريف المرسل.

٢ - أنواع الحديث التي تدخل في مسمى المرسل.

٣ - حقيقة المرسل، وموقف المحدثين من إطلاقه على المنقطع وغيره.

٤ - مذاهب العلماء في المرسل ونقدها.

٥ - حكم المراسيل عند البيهقي، وصناعته فيه.

٦ - عبارات قبول المرسل في «السنن».

المرسل بمعناه العام في «السنن الكبرى»*

١ - تعريـف المرسـل[1]:

عَرَّفَ البيهقي الحديثَ المرسل من حيث الاصطلاح بأنه: «كل حديث أرسله واحد من التابعين، أو الأتباع، فرواه عن النبي ﷺ، ولم يذكر مَنْ حمله عنه»[2].

ومن هذا التعريف الصريح يتبين لنا، أن البيهقي يتوسع في نظرته إلى «المرسل»، ويُعطيه مدى أبعد، شأنه في ذلك شأن جمهور المتقدمين من الفقهاء، والأصوليين، وبعض أهل الحديث، إذْ يعممون التابعين وغيرهم[3].

أما جمهور المحدثين، فالمشهور عندهم أنَّ الحديث المرسل «هو: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ»[4].

---

(١) وجمعه مراسيل بإثبات الياء، وحذفها أيضاً، وأصله مأخوذ من الإطلاق، وعدم المنع كقوله تعالى: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ﴾ سورة مريم: آية ٨٣. فكأن المُرْسِل أطلق الإسناد ولم يقيده بِرَاوٍ معروف. أو من قولهم: ناقة مرسال، أي سريعة السَّير، كأن المُرْسِل أسرع فيه عَجَلاً فحذف بعض إسناده منقطع من بقيته. (السخاوي - فتح المغيث: ١/١٣٤ - ١٣٥).

(٢) البيهقي - دلائل النبوة: ١/٣٩.

(٣) ابن كثير - الباعث الحثيث: ٤٥.

(٤) ابن الصلاح - علوم الحديث: ٥٢، ابن كثير - الباعث الحثيث: ٤٥، السخاوي - فتح المغيث: ١/٣٩، السيوطي - تدريب الراوي: ١/١٩٦، علي القاري - شرح نخبة الفكر: ١١٠. وانظر: اليوسفي - مراسيل الموطأ: ٥/١٩.

وعلى هذا المعنى اقتصر المتأخرون، فلا يطلقـون المرسـل إلاّ بهذا المعنى»[1].

٢ ـ أنواع الحديث التي تدخل في مُسَمَّى المرسل:

ومن خلال الاستقراء والتتبع وجدتُ البيهقي يطلق المرسل على:

١ ـ حديث التابعي، كبيراً كان أم صغيراً.

٢ ـ حديث تُبَّعِ الأتباع.

٣ ـ الحديث المنقطع.

٤ ـ الحديث غير المرفوع، كالموقوفات.

وبيان ذلك فيما يلي:

الأول: مرسـل التابعـي:

سواء أكان كبيراً أم صغيراً وهو المشهور عند المحدثين في استعمـال المرسل. كما قَدَّمنا آنفاً.

مِنْ ذلك قوله ـ بعد أَنْ ساق حديث حِبـان بن أبي جَبَلَة، قال: قـال رسول الله ﷺ: «كل أحد أحق بماله من والده، وولده، والناس أجمعين».

قال البيهقي: «هذا مرسل، حِبان بن أبي جَبَلَة القرشي من التابعين»[2].

وهذا النوع كثير عند البيهقي، وذلـك كمرسـلات سعيد بن المسيب، وأبي العالية، والحسن البصري، وابن شهاب الزهري، وعطاء بن أبي رباح، وغير ذلك[3].

---

(١) د. نور الدين عتر ـ منهج المحدثين: ٣٧٠.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/٣١٩

(٣) انظر: مبحث «أنواع المراسيل».

الثاني: مرسل أتباع التابعين[1]:

وهذا النوع داخل في تعريف البيهقي للحديث المرسل تصريحاً، فإنه قال: «كل حديث أرسله واحد من التابعين، أو الأتباع»[2]. وشواهده كثيرة في «السنن الكبرى».

من ذلك قوله - بعد أنْ ساق حديث «وجوب العشر» من طريق سليمان بن موسى، عن أبي سيارة المتعي مرفوعاً -: قال البخاري: «هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ وليس في زكاة العسل شيء يصح»[3].

- وكذلك قوله: «وهذا مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة»[4].

- وقوله: «هذا مرسل، لم يسمعه يحيى - أي ابن أبي كثير - عن أنس، إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة، يقال له: عمرو بن زينب، ويقال: ابن زينب عن أنس»[5].

الثالث: إطلاق الإرسال على الحديث المنقطع:

إنَّ النوع الثاني «مرسل أتباع التابعين» هو من المنقطع، ولكننا أفردنا

---

(١) أي الذين لم يدركوا أحداً من الصحابة.

(٢) البيهقي - دلائل النبوة: ٣٩/١، وممن صَرَّحَ بنحوه من المحدثين، الإمام الحاكم، فإنه قال في «المدخل»: «هو قول التابعي، أو تابع التابعي: قال رسول الله ﷺ»، وتابعه البَغَويُّ في «شرح السنة». قال المناوي: «ولكن الذي مشى عليه - أي الحاكم - في علومه خلاف ذلك». (فتح المغيث: ١٣٧/١).

(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ١٢٦/٤.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٥/١.

(٥) المصدر السابق: ٢٤٠/٤.

هذا النوع الثالث بالذكر، وإن كان في حقيقته كالثاني لتنصيص البيهقي على استعمال لفظ الإرسال في المنقطع.

وقد وقع هذا للإمام البيهقي، كما وقع للمتأخرين عموماً. فإنهم عَرَّفوا المرسل بأنه: «كل ما لا يتصل، سواء أكان يُعْزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»[1].

وقال النووي: «والصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبدالبر، وغيرهما من المحدثين: «أَنَّ المنقطع ما لم يتصل إسناده على أَيِّ وجه كان انقطاعه»[2].

وبهذا يزول الاستغراب الذي يرتسم في ذهن الباحث وهو يرى صنيع البيهقي في استعمال اصطلاح «المرسل» في موضع «المنقطع». و«المنقطع» في موضع «المرسل» مِمَّا يجعل القارىء ـ غير المحيط بهذه الدقيقة ـ يلاحظ أَنَّ هناك اضطراباً كبيراً لدى البيهقي في كتابه «السنن الكبرى»[3].

ومثال ذلك، قوله: «وفيه إرسال بينه ـ أي ابن جريج ـ وبين عبدالكريم»[4].

ـ وقوله: «هذا مرسل، ابن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء»[5].
ـ ومن ذلك قوله: «وهذا مرسل، شعيب بن يسار لم يدرك عمر»[6].

---

(١) ابن عبدالبر ـ التمهيد لما في الموطأ من السنن والمسانيد: ١/٢١.
(٢) النووي ـ التقريب: ٧.
(٣) انظر تفصيل ذلك في مبحث المنقطع.
(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٨/٣٨.
(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩/٣٠٦.
(٦) المصدر السابق: ٤/١٣٩.

ـ وقوله أيضاً: «إلاّ أنه مرسل، ربيعة لم يدرك أبا سعيد ـ أي الخُدْرِي ـ»[1].

ـ وقوله: «إسحاق بن يحيى لم يدرك عُبَادة بن الصَّامت، فهو مرسل»[2].

والأمثلة والشواهد في ذلك كثيرة[3].

الرابع: إطلاق «المرسل» على غير المرفوع من الآثار:

وها يؤكد منهج البيهقي في نظرته إلى «المرسل» و«المنقطع» وما بينهما من عموم وخصوص، ويجلّي رأيه في ذلك. فإنه قد استعمل مصطلح الإرسال في غير المرفوع. كما استعمل المنقطع في موضع المرسل أحياناً، والمرسل في موضع أحياناً أخرى. فهذه الأوصاف جميعاً تصدق على كل ما لا يتصل إسناده.

قال ابن الصلاح: «وهذا المذهب أقرب. صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في «كفايته»[4].

ومثال إطلاق الإرسال على غير المرفوع عند البيهقي، قوله: «هذا مرسل موقوف»[5]. وقد قال ذلك عقب قول ابن عباس. وذلك لأن في السند انقطاعاً.

---

(١) المصدر السابق: ٤/٧٧.

(٢) المصدر السابق: ٦/١٥٤ و٨/٧٤.

(٣) المصدر السابق: ١/١٢٥، ٤/٢٠٠، ٥/٣٣٣، ٦/٢٤٧، ٧/١١٨ و٣٠٤ وغير ذلك من المواضع.

(٤) ابن الصلاح ـ المقدمة: ٥٨.

(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٩٩.

وساق قولاً لابن مسعود من طريق المَسْعُودي عن القاسم بن عبدالرحمٰن عنه، ثم قال: «مرسل، وهو موقوف على عبدالله بن مسعود»[1].

وفي باب «النهي عن التغالي في المهور» ساق قول عمر من طريق بكر، ثم ساق له شاهداً من طريق الشَّعْبي عن عمر من قوله، ثم قال: «هذا مرسل جيد»[2].

وليس ثَمَّةَ اعتراض يَرِدُ على البيهقي في إطلاق المرسل على غير المرفوع، باعتبار أنه عَامَلَ المرسلَ معاملة المنقطع، وجعل كليهما شاملين لكل ما لا يتصل إسناده. وذلك لأنَّ المنقطع شامل لكل ما لا يتصل إسناده، سواء أكان يُعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره.

قال ابن عبدالبَر الأندلسي: «المنقطع عندي: كل ما لا يتصل، سواء كان يُعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»[3].

٣ ـ حقيقة المرسل، وموقف المحدثين من إطلاقه على المنقطع وغيره:

سبق أن قدَّمنا أن جمهور المحدثين يطلقون المرسل على ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. أما صنيع البقية الباقية من المحدثين فإنهم يطلقونه على هذا النحو، ويطلقونه على المنقطع أيضاً.

وقد وجدت البيهقي ينتهج هذا المنهج، وينحو منحاه، فهو أحياناً يستعمل الاصطلاح الشائع لدى المحدثين، وأحياناً أخرى كثيرة يتوسع فيه، فيطلق المرسل على المنقطع وغيره.

---

(١) المصدر السابق: ١٦٥/٥.
(٢) المصدر السابق: ٢٣٣/٧.
(٣) ابن عبدالبر ـ التمهيد: ٢١/١.

قال الشوكاني في حقيقة المرسل: «أنه ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر من أي موضع، فعلى هذا المرسل، والمنقطع، والمعضل واحد، وهو مذهب الزَّيْدية»[1].

قال النووي: بعد أنْ ساق أقوال المحدثين في تعريف المرسل: «والمشهور في الفقه والأصول أنَّ الكل مرسل، وبه قطع الخطيب، وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة»[2].

قال السخاوي: «وممن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا أبو زرعة[3]، وأبو حاتم[4]، ثم الدارقطني، ثم البيهقي. بل صَرَّحَ البخاري في حديث لإبراهيم بن يزيد النخعي، عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل، لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد، وكذا صَرَّحَ هو وأبو داود في حديث لعون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود، بأنه مرسل، لكونه لم يدرك ابن مسعود، والترمذي[5] في حديث لابن سيرين، عن حكيم بن حزام، بأنه مرسل، وإنما رواه ابن سيرين عن يوسف بن ماهك، عن حكيم، وهو الذي مشى عليه أبو داود في «مراسيله»[6]، في آخرين»[7]. إنتهى كلام السخاوي.

وممن ألفيته يصنع ذلك في الأئمة، زيادة على ما ذكر السخاوي:

---

(١) الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ١/٢٨٦.
(٢) النووي ـ التقريب: ٦ ـ ٧.
(٣) انظر: «المراسيل» لأبي حاتم: ١٢٧.
(٤) أي في كتابه «المراسيل»إذ أدخل فيه ما لم يتصل من الأسانيد. وهذا في إطلاق اسم الإرسال على المنقطع. وكذلك صَرَّحَ في العكس، فإنه أطلق اسم الانقطاع على المرسل. انظر: (ابن أبي حاتم ـ المراسيل: ٧).
(٥) د. نور الدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/١٢٠.
(٧) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٣٧ ـ ١٣٨.

«الإمام ابن خزيمة، فقد صَرَّحَ بذلك في حديث عطاء، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة مرفوعاً.

قال البيهقي: «قال أبو بكر بن خُزَيْمَة: هذا حديث مرسل، بين أبي الخليل وبين أبي قتادة رجل»(١).

ومن الشواهد الأخرى التي وجدتها في «السنن الكبرى» خلال استقرائي للحديث المرسل فيها، زيادة على ما ذكره السخاوي:

ما صَرَّحَ به البخاري في «حديث وجوب العشر»، إذ قال: «هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبيﷺ، وليس في زكاة العسل شيء يصح»(٢).

كما أنه أطلق الإرسال على رواية شعيب بن يسار عن عمر بن الخطاب لأن شعيباً لم يدرك عمر(٣).

وبهذا أيضاً صَرَّحَ أبو داود السِّجستاني، فإنه قال في حديث إبراهيم التيمي، عن عائشة: «هذا مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة»(٤).

بل توسع أبو داود في ذلك، فأطلق المرسل على المبهمات، وتابعه عليه الإمام النووي. وهو خلاف ما عليه أكثر الأئمة.

قال السخاوي: «وممن أخرج المبهمات في المراسيل، أبو داود، وكذا

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٢٤٤.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/١٢٦.
(٣) المصدر السابق: ٤/١٣٩.
(٤) المصدر السابق: ١/١٢٧.

أطلق النووي في غير موضع على رواية المبهم مرسلاً. وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثرون من علماء الرواية»[1].

وممن أطلق المرسل على المنقطع الإمام الدارقطني، فقد صَرَّحَ في حديث عامر الشّعبي، عن عمر بن الخطاب، فقال: «هذا مرسل، عامر لم يدرك عمر»[2].

وممن تابعهم في ذلك من الأئمة المتأخرين الحافظ العلائي الكَيْكَلْدي في كتابه الحافل «جامع التحصيل بأحكام المراسيل». فقد تكلم فيه على أنواع الحديث المنقطع، ثم أورد أسماء المدلسين، ثم الأسانيد المنقطعة.

قال ابن تيمية: «وكذلك ما يسقط من إسناده رجل، فمنهم من يخصه باسم المنقطع. ومنهم من يدرجه في اسم المرسل، كما أن فيهم من يسمي كل مرسل منقطعاً، وهذا كله سائغ في اللُّغة»[3].

٤ ـ مذاهب العلماء في حكم المرسل، ونقدها:

قبل أن نلج في موقف الإمام البيهقي من الاحتجاج بالحديث المرسل، نذكر موقف العلماء منه في عجالة سريعة.

فقد اختلف العلماء في حكم الحديث المرسل، ويمكن حصر أشهر أقوالهم وأهمها في ثلاثة مذاهب، وهي:

المذهب الأول: مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء والأصوليين، أنه ضعيف لا يحتج به.

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥١.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٣٢٢.
(٣) ابن تيمية ـ مجموع الفتاوى: ١٨/٣٨.

ومن قال بضعفه من هؤلاء الأئمة: الإمام الشافعي، وسنوضح مذهبه بعد قليل، والإمام أحمد[1]، والإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الرّازيان[2]، والإمام مسلم في «مقدمة الصحيح»[3].

وممن قال بتضعيفه من المتأخرين عن هؤلاء الإمام الترمذي في «كتاب العِلَل»[4]، والدارقطني[5]، والبيهقي[6]، وغيرهم.

وممن قال بتضعيفه من المتقدمين: الإمام سعيد بن المسيب، وابن سيرين، وابن شهاب الزهري[7].

وبالجملة، فالمشهور عن أهل الحديث خاصة القول بعدم صحته،[8] وأنه لا يجب العمل به، وعلى ذلك أكثر الأئمة من حفاظ الحديث، ونُقَّاد الأثر[9]. وفي هؤلاء الأئمة عدد كبير ممن يكتب المراسيل للاعتبار بها.

---

(١) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٤٢ فإنه قال: «وهو محكي عن أحمد - كما قدمته - ومشى عليه في «العِلل» حيث يعل الطريق المسندة بالطريق المرسلة. ولو كان المرسل عنده حجة لازمة لما أعلَّ به».

(٢) ابن أبي حاتم - المراسيل: ٧ قال: «وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلّا بالأسانيد الصحاح المتصلة».

(٣) مسلم - صحيح مسلم: ١/٣٠ فإنه قال: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة».

(٤) ابن رجب - شرح عِلل الترمذي: ٢٢٠ من طبعة بغداد. قال الترمذي: «الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعفه غير واحد منهم». وانظر: د. نور الدين عتر - الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠١.

(٥) البيهقي - السنن الكبرى: ٦/٨٩.

(٦) المصدر السابق: ٨/٣٤٤، ٩/١١٢.

(٧) ابن رجب - شرح علل الترمذي: ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٨) السخاوي - فتح المغيث: ١/١٤٢ - ١٤٣ وفيه كلام نفيس، ولولا ضيق المقام لنقلته بطوله، فانظره.

(٩) الخطيب البغدادي - الكفاية: ٣٨٤.

قال الخطيب: «وأما الأحاديث المرسلات عن النبي ﷺ فهي أيضاً عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة في تَقَبُّلِها، والعمل بمتضمنها، ومن لم يرها كذلك من نقاد الآثار، وحفاظ الأخبار فإنه يكتبها للاعتبار بها»(1).

وحجتهم في تضعيفه أن المرسلين «حدثوا عن الثقات، وغير الثقات. فإذا روى أحدهم حديثاً، وأرسله لعلَّه أخذه عن غير ثقة»(2). وإن اتفق أَنْ يكون المُرْسِل لا يروى إلاّ عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف. ولأنه إذا كان المجهول المسمَّى لا يقبل، فالمجهول عيناً وحالاً أولى»(3).

المذهب الثاني: مذهب الإمام الشافعي، وهو قبول المرسل من كبار التابعين بشرط الاعتبار في الحديث المرسل، والراوي الذي أرسل الحديث. وقد فَصَّلَ ذلك في «الرسالة»(4).

«أما الاعتبار في الحديث، فهو أَنْ يعتضد بواحد من أَرْبعة أمور:

١ ـ أن يروى مسنداً من وجه آخر.

٢ ـ أو يروى مرسلاً بمعناه عن راوٍ آخر، لم يأخذ عن شيوخ الأول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.

٣ ـ أو يوافقه قول بعض الصحابة.

٤ ـ أو يكون قد قال به أكثر أهل العلم.

---

(1) الخطيب ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/١٩٠.

(2) الترمذي ـ جامع الترمذي: ٢/٣٣٨. وقال السخاوي: قال الشافعي: «وذلك أن معنى المنقطع مغيب، يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه إذا سمي» (فتح المغيث: ١/١٤٩).

(3) السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/١٩٨.

(4) الشافعي ـ الرسالة: ٤٦١ ـ ٤٦٧، وانظر: فتح المغيث: ١/١٤٨ ـ ١٤٩.

وأما الاعتبار في الراوي المرسل: فأن «يكون إذا سَمَّى من يروي عنه لم يسمِّ مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه»[1].

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «وإذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت، أجبنا ـ يعني: اخترنا، كما قال البيهقي ـ أنْ نقبل مرسله، ولا نستطيع أنْ نزعم أنَّ الحجة يثبت بها ثبوتها في المتصل»[2].

والمذهب الثالث: قبول المرسل. وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأصحابهما في طائفة[3].

وحجتهم في ذلك:

١ ـ أنَّ الراوي الثقة لا يسعه حكاية الحديث عن الرسول ﷺ إذا لم يكن مَنْ سمعه منه ثقة، والظاهر من حال التابعين خاصة أنهم قد أخذوا الحديث عن الصحابة، وهم عدول.

٢ ـ أنَّ أهل تلك القرون كان غالب حالهم الصدق والعدالة، بشهادة النبي ﷺ لهم، فحيث لم نَطَّلِع على ما يجرح الراوي، فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث.

قال الدكتور نور الدين عتر: «ونحن إذا تأملنا هذه الأدلة، نجد الرأي الثاني قريباً من الأول، لما سبق في قسم الحديث الحسن، أنَّ الضعيف إذا انجبر وَهْنُه، يرتفع إلى الحسن، ويصبح حجة.

---

(١) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/٨٠ و١٠١ واظر: د. نور الدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠٢، ومنهج النقد: ٣٧١ ـ ٣٧٢، علوم الحديث لابن الصلاح: ٥٤ حاشية المحقق.

(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٨ ـ ١٤٩. وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: ١٣/٣٤٧: «المراسيل إذا تعددت طرقها، وخلت عن المواطأة قصداً، أو الإتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً».

(٣) ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٤٦.

وأما المذهب الثالث، فَيَرِدُ عليه ما قاله أصحاب الرأي الأول، لأن الاحتمالات التي أثاروها ما زالت قائمة، وهي تُضَعِّف الحديث»[1].

ومما يضعِّف هذا المذهب، ويُقَوِّض ما استند إليه، ما رواه مجاهد، قال: «جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس: ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنَّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعبَ والذَّلولَ لم نأخذ من الناس إلاّ ما نعرف»[2].

قال السخاوي: «وهذا ـ كما قال ابن عبدالبَر ـ: يدلُّ على أنَّ ذلك الزمان، أي زمان الصحابة، والتابعين، كان يحدِّث فيه الثقة، وغيره».

ـ وقال: «ومثل هذا حديث عاصم، عن ابن سيرين، قال: كانوا لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة بعد».

وأعلى من ذلك ما رويناه في «الحِلية» من طريق ابن مهدي، عن ابن لهيعة، أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول ـ بعدما قال: إنَّ هذه الأحاديث دِين، فانظروا عمن تأخذون دينكم ـ: «إنَّا كُنَّا إذا هوينا أمراً صَيَّرناه حديثاً».

ـ قال السخاوي: «ولذا قال شيخنا[3]: إنَّ هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل، إذْ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام، والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين، فمن بعدهم. وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا

---

(١) د. نور الدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠٣.
(٢) مسلم ـ صحيح مسلم: ١/١٣.
(٣) أي الحافظ ابن حجر العسقلاني.

أمراً جعلوه حديثاً، وأشاعوه، فربما سمع الرجل الشيء فحدَّث به، ولم يذكر مَنْ حدَّثه به تحسيناً للظن به، فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلّا بالله»[1].
وعبارة الحافظ ابن حجر هذه مسطورة في مقدمة كتابه «لسان الميزان»[2].

٥ ـ حكم الحديث المرسل عند البيهقي، وصناعته فيه:

قال البيهقي وهو يتحدث عن طبيعة المُرْسَل، وحكمه لديه: «كل حديث أرسله واحد من التابعين، أو الأتباع، فرواه عن النبي ﷺ ولم يذكر مَنْ حمله عنه، فهو على ضربين:

أحدهما: أنْ يكون الذي أرسله من كبار التابعين، الذين إذا ذكروا من سمعوا منه ذكروا قوماً عدولاً يوثق بخبرهم. فهذا إذا أرسل حديثاً نظر في مرسله، فإذا انضم إليه ما يؤكده من مرسل غيره، أو قول واحد من الصحابة، أو إليه ذهب عوامّ من أهل العلم فإنا نقبل مرسله في الأحكام.

والآخر: أنْ يكون الذي أرسله من متأخري التابعين، الذين يعرفون بالأخذ عن كل أحد، وظهر لأهل العلم بالحديث ضعف مخارج ما أرسلوه. فهذا النوع من المراسيل لا يقبل في الأحكام، ويقبل فيما لا يتعلق به حكم، من الدعوات، وفضائل الأعمال، والمغازي، وما أشبهها»[3].

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٤. وعلى هذا يكون ابن حجر والسخاوي ممن قَبِلا مضمون هذه الرواية في إقدام الخوارج على وضع الحديث، وهما من هما في الحديث وعلومه. وقد عقد الدكتور السِّباعي مبحثاً في هذا، وانتهى إلى ردِّ هذه التهمة عنهم، وله في ذلك أدلة طيبة، والقضية ما زالت تحتاج إلى بحث مُعَمَّق. انظر: السِّباعي ـ السنة ومكانتها: ٨١ ـ ٨٣.

(٢) انظر ابن حجر ـ لسان الميزان: ١/١٠ ـ ١١.

(٣) البيهقي ـ دلائل النبوة: ١/٣٩ ـ ٤٠.

ونستخلص من كلام البيهقي هذا بضعة أمور:

أولاها: أنَّ الحديث المرسل حديث ضعيف، ما لم تتوفر له بعض الاعتبارات التي تعضِّده، وتسوِّغ قبوله.

وقد درج على ذلك في كتابه «السنن الكبرى» فضعَّف الأحاديث المرسلة، إذا وردت مجردة من اعتبارات القبول التي نَصَّ عليها.

ومن شواهد ذلك قوله في حديث أبي قيس الأودي، عن هذيل بن شرحبيل مرفوعاً: «فهذا مرسل، لا تقوم به حجة، ورواه قيس بن الربيع موصولاً بذكر «عن عبدالله بن مسعود» فيه. قال البيهقي: وقيس لا يحتج به»[1].

وساق حديث سماك بن حرب، عن تميم بن طرفة مرفوعاً، ثم قال: «قال الشافعي في رواية أبي عبدالرحمن البغدادي عنه: تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة، لأنه لا يدري عمن أخذه»[2]: وأقَرَّهُ الإمام البيهقي على ذلك.

وفي «كتاب العارية»، باب العارية مؤداة، ساق حديث عطاء بن أبي رباح مرفوعاً، ثم قال: «قال علي ـ أي الدارقطني ـ: هذا مرسل، ولا تقوم به حجة»[3] وأقرَّهُ الإمام البيهقي.

وهذه الأمثلة الثلاثة مَرْوِيَّة عن صغار التابعين، ومتأخريهم، ولا سيما عطاء بن أبي رباح فمرسلاته ومرسلات الحسن البصري هي أضعف المرسلات، لأنهما كانا يأخذان عن كل[4].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٨/٣٤٤.

(٢) المصدر السابق: ٩/١١٢.

(٣) المصدر السابق: ٦/٨٨ ـ ٨٩.

(٤) انظر: مبحث أنواع المراسيل.

وهـذا هو النـوع الذي يبقى على ضعفـه، فـلا يقبـل في العقـائـد، والأحكام، وأشباه ذلك، كالحلال والحرام، وصفات الله تعالى. وذلك:

١ ـ لأنه مرسل صغار التابعين، المعروفين بالأخذ عن كل. فهو يروون عن الثقة وغيره. كالحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وأبي العالية. فهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

٢ ـ وقـد ظهر لأهـل العلم بالحـديث ـ بعد الاستقـراء ـ ضعف مخارج مـا أرسلوه[١].

٣ ـ كثرة الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة، كان أمكن للوهـم، وضعف مَنْ يقبل منه[٢].

فهذا النوع من المراسيل يندرج في الحديث الضعيف، وضعفها متفاوت تبعاً لتفاوت ضعف مخرجها. أو لوجود نكارة فيها، أو علّة قادحة.

قال البيقهي: «وقد ذكر الشافعي في مثال عَوار مـرسل من بعـد كبار التابعين حديث الزهري في الضحك في الصلاة مرسلاً، ثم إنه وجده إنما رواه سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم ضعيف»[٣].

لكن هذه المراسيل يستأنس بها، وتعتبر في أمور الرقائق، والدعوات، وفضائل الأعمال، والمغازي، وأشباهها.

ومن أمثلة ذلك:

---

(١) قال الخطيب البغدادي في الكفاية: ٤٠٦ عن مرسل صغار التابعين: «فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله، لأمور: أحدها: أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه. والآخر: أنهم يؤخذ عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه. والآخر: كثرة الإحالة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم، وضعف من يقبل عنه».

(٢) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/٨١.

(٣) المصدر السابق: ١/٨١.

أن الإمام البيهقي أخرج رواية مرسلة في باب «مَنْ وجد في صلاته قَمْلَةً فَصَرَّها، ثم أخرجها من المسجد»، ثم قال: «وهـذا مرسـل حسن في مثل هذا»[1].

وهذا المذهب لم ينفرد به البيهقي، بل قال به المحدثون وغيرهم ممن سبقه ولحقه.

قال النووي: «ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف، والعمل به من غير بيان ضعفه، في غير صفات الله تعالى، والأحكام كالحلال والحرام، وغيرها. وذلك كالقصص، وفضائل الأعمال، والمواعظ، وغيرها»[2].

قال عبدالرحمن بن مهدي: «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شَدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال، والثواب والعقاب، والمباحات، والدعوات، تساهلنا في الأسانيد»[3].

وممن نقل عنه ذلك أيضاً: الإمام أحمد بن حنبل، وعبدالله بن المبارك، وابن سَيِّد الناس، والعِراقي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والسيوطي، والقاضي زكريا الأنصاري[4].

ثانيها: أَنَّ الحديث المرسل مقبول، ويحتج به في الأحكام بشرط أن تتوفر في المُرْسِل والمُرْسَل ما يعضدهما.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/١٩٤.
(٢) النووي ـ التقريب: ١٢.
(٣) الحاكم ـ المستدرك على الصحيحين: ١/٤٩٠، البيهقي ـ دلائل النبوة: ١/٣٤.
(٤) السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩، وانظر المزيد من التفصيل في كتابنا «ابن أبي الدنيا وتحقيق كتاب الصَّمْت هامش النص رقم (٣٠) من القسم التحقيقي.

أما بالنسبة للمُرْسِل، فقد اشترط فيه الإمام البيهقي ما يلي:

١ ـ أنْ يكون المرسل من كبار التابعين، كسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن سيرين، وطارق بن شهاب[1].

مثاله: ما قاله الإمام البيهقي ـ بعد أنْ ساق حديثاً مرفوعاً ـ: «هذا الحديث، وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيد، فطارق ـ أي ابن شهاب ـ من خيار التابعين، وممن رأى النبي ﷺ وإن لم يسمع منه»[2].

وساق حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي، ثم قال: «هذا مرسل حسن، ثعلبة بن أبي مالك القرظي من الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة»[3].

وقد وجدتُ الإمام البيهقي يرجِّح مرسل كبار التابعين، على مرسل صغارهم إذا تعارض المرسلان، وتعذَّر الجمع بينهما.

قال البيهقي: «تميم بن طرفة الطائي، كوفي يروي عن عَدِي بن حاتِم، وجابر بن سَمُرة، وهو من متأخري التابعين، ومتى يدرك درجة سعيد بن المسيب»[4].

٢ ـ إذا ذكر المُرْسِلُ مَنْ سمعه منه، ذكر عدلاً يُوثق بخبره.

ولذا عظم ثناؤه على مرسلات سعيد بن المسيب، لتوفر هذا الشرط فيها.

قال البيهقي: «مرسل سعيد بن المسيب، هو أصح التابعين إرسالاً»[5].

---

(١) انظر: مبحث أنواع المراسيل.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣/١٨٣.
(٣) المصدر السابق: ٢/٤٩٥.
(٤) المصدر السابق: ١٠/٢٦٠.
(٥) المصدر السابق: ١/٤٢١.

ونقل عن الإمام أحمد أنه قال فيها: «مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته»(١).

كما اشتدَّ توهينه وتضعيفه لمراسيل الحسن، وعطاء، والزهري، وأبي العَالية، لفقدان هذا المعتضد فيها(٢).

قال البيهقي نقلاً عن الإمام أحمد: «وأما ـ مرسلات ـ الحسن وعطاء، فليس هي بذاك، هي أضعف المرسلات، لأنهما كانا يأخذان عن كُلٍّ»(٣).

ـ وقال: «فهذا حديث مرسل، ومراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالي عمن أخذ حديثه، كذا قال محمد بن سيرين»(٤).

وأما بالنسبة للحديث المرسل نفسه، فإنه قال: «فهذا ـ أي التابعي الكبير، الذي إذا ذكر مَنْ سمعه ذكر قوماً عدولاً يوثق بخبرهم ـ إذا أرسل حديثاً، نظر في مرسله:

١ ـ فإذا انضم إليه ما يؤكده من مرسل غيره... إلخ: قال: فإنَّا نقبلُ مرسله في الأحكام»(٥).

ومشى على ذلك في «سننه الكبرى»، ومثال ذلك قوله: «هذا مرسل، وقد روي من أوجه أُخر مرسلاً، وبعضها يؤكد بعضاً»(٦).

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤٢/٦.
(٢) انظر: مبحث أنواع المراسيل.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤٢/٦.
(٤) المصدر السابق: ١٤٦/١.
(٥) البيهقي ـ دلائل النبوة: ٣٩/١.
(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٠٢/١٠.

وقال أيضاً: «وهما مرسلان، يؤكد أحدهما صاحبه»[1].

ـ وقال: «وهو مرسل حسن، وروي عن علي، وعبادة بن الصامت بإسنادين مرسلين مرفوعاً»[2].

٢ ـ أو يروي مسنداً من وجه آخر.

وهذا العاضد وإن لم يصرِّح به الإمام البيهقي في كلامه السابق، وهو يتحدث عن مواصفات وشروط المرسل المقبول. فإنه قد استخدمه بصورة تطبيقية كعاضد للاحتجاج بالمرسل في «السنن الكبرى». كما أنَّ إمامه الشافعي قد نَصَّ على ذلك فعلاً، وقد ذكرناه آنفاً[3].

قال البيهقي ـ بعد أنْ ساق قصة البراء بن معرور، ووصيته عند احتضاره أنْ يوجهوه نحو القبلة، وهي موصولة، ثم ساقها من طريق آخر مرسلة ـ: «وهو مرسل جيد»[4].

وساق حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقال:

«أخرجه البخاري في «الصحيح»، ثم ساقه من طريق عمر بنت عبدالرحمن مرسلاً، ثم قال: «هذا مرسل جيد»[5].

وقال أيضاً: «وبعض هذه الأخبار، وإن كان مرسلاً، فإنه يقوى بشواهده مع ما تقدم من الموصول»[6].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٢٧/٧ وانظر: ١٢٩/٤، ١٨٤/٥ و٢٩٦، ١٣٤/٨، ١٩٠/٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٦/٥.

(٣) انظر: مبحث حكم المرسل، المذهب الثاني.

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٨٤/٣.

(٥) المصدر السابق: ٢٨٩/٧، وانظر: ١٧٦/٥.

(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩٠/٦، وانظر: ٢١٠/٢، ٦٤/٧، والسيوطي ـ تدريب الراوي: ٢٠١/١.

٣ ـ أو انضم إليه قول واحد من الصحابة.

ومثاله: حديث أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً: «ما هذا يا أسماء؟! إنَّ المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أنْ يرى منها إلاّ هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه» ثم قال:

قال أبو داود: «هذا مرسل، خالد بن دريك لم يدرك عائشة».

قال البيهقي: «مع هذا المرسل قول من مضى من الصحابة[1] في بيان ما أباح الله من الزينة الظاهرة، فصار القول بذلك قوياً، وبالله التوفيق»[2].

٤ ـ أو إليه ذهب عوامّ من أهل العلم.

وبهذا العاضد قبل البيهقي بعض المراسيل، ورجَّحها به على غيرها في مواطن الاختلاف.

من ذلك أنه ساق نصوصاً عديدة، وبينها اختلاف، ثم قال: «والأول مع إرساله أشهر عند أهل العلم من حديث مهاجر»[3].

ـ وقوله أيضاً: «وهذا وإن كان مرسلاً، فهو مرسل جيد، وهذه قصة مشهورة فيما بين أرباب المغازي»[4].

ـ وقال في موضع آخر: «كلاهما مرسل، وهو فيما بين أهل المغازي معروف»[5].

---

(١) وهم: ابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وقد ذكر أقوالهم بأسانيدها قبل أن يسوق هذا المرسل.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٢٢٦.

(٣) المصدر السابق: ٥/٧٣.

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣/٢٢٢.

(٥) المصدر السابق: ٤/١٥.

ويدخل في هذا العاضد ما أجمعت عليـه الأمة، واستقـر عليه عمـل المسلمين.

وقد استخدم الإمام البيهقي هذا العاضد في تأكيد أصل المرسل وقبوله، من ذلك قوله: «هذا أيضاً مرسل، وشاهده عمل المسلمين بذلك، أو بمـا يقرب منه مؤخراً عنه»[١].

ـ وقوله أيضاً: «هذا مرسل، وإجماع أهل الأمة عليه يؤكده»[٢].

قال ابن رجب: «فإذا وجدت هذه الشرائط دَلَّت على صحة المرسل، وإن له أصلاً، وَقُبِلَ، واحتُجَ به، ومع هذا فهو دون المتصل في الحجة»[٣].

٦ ـ عبارات قبول المرسل لدى الإمام البيهقي:

تنوّعت عبارة الإمام البيهقي في حكمه على «المراسيل» المقبولة عنده في «السنن الكبرى»، وجاء التباين في اصطلاح القبول تبعاً لتباين «المراسيل» عنده، ونوع قـوتها، فـإن بعض هذه «المـراسيل» تَكْمُنُ قـوتها في ذاتهـا، لطبيعـة المرسل نفسه، كمرسل الصحابة، ومرسل المخضرمين، ومرسل المتقنين من كبار التابعين، كمرسل سعيد بن المسيب.

ونوع آخر من المراسيل، يكتسب قوته من عاضد خارج عنه، كما أبنت ذلك سابقاً[٤].

ومن هنا تنوّعت عبارته في قبول المرسل، وتفاوتت في القوة. وهذا بيان بأنواع هذه العبارات، مشفوعة بشواهدهـا.

---

(١) المصدر السابق: ٢٨٢/٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٨٥/٩.
(٣) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٣٦.
(٤) انظر: مبحث «مراتب المراسيل».

أ ـ المرسل الصحيح:

ومثاله ما تقدم من قول البيهقي: «مرسل سعيد بن المسيب، وهو أصح التابعين إرسالاً»(١).

وقوله أيضاً: «وكذلك رواه ابن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، وهو مرسل صحيح»(٢).

وقد منحه هذا الحكم، لأنه توفرت له شواهد موصولة، وأخرى مرسلة من طرق مغايرة.

وقال أيضاً في مرسل آخر: «هذا مرسل حسن بإسناد صحيح»(٣).

وقد صحح الأئمة بعض المراسيل، وصرحوا بإطلاق لفظ الصحة عليها، منهم الشافعي، وأحمد، وعلي بن المديني وغيرهم(٤).

ب ـ المرسل الحسن:

ساق البيهقي حديث: «إنَّ الله اصطفى من قريش بني هاشم...» ثم قال: «أخرجه مسلم في «الصحيح»، «ثم ساقه البيهقي مرسلاً من طريق محمد بن علي مرفوعاً، وقال: «هذا مرسل حسن»(٥).

ـ وقال في موضع آخر: «وهو مرسل حسن، وقد روي من أوجه أخر موصولاً ومرسلاً»(٦).

ـ وقال كذلك: «هذا مرسل حسن، وله شواهد»(٧).

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/٤٢١.
(٢) المصدر السابق: ٤/٤٨.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/٣٠١.
(٤) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٣٣ طبعة بغداد.
(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٣٤.
(٦) المصدر السابق: ٧/٦٤.
(٧) المصدر السابق: ١٠/٢١٠.

ج ـ المرسل الجيد:

ساق البيهقي حديثاً صحيحاً عند البخاري في «الجامع الصحيح»، ثم أخرجه من طريق عمرة بنت عبد الرحمٰن مرسلاً، وقال: «هذا مرسل جيد»[1].

وساق حديثاً عن عائشة مرفوعاً، ثم أخرجه من طريق آخر مرسلاً. ثم قال: «هذا مرسل جيد، أخرجه أبو داود في «المراسيل»»[2].

ويظهر لي أن «المرسل الحسن» و«المرسل الجيد» بينهما تداخل في القوة عند الإمام البيهقي، لاستعماله كِلا الاصطلاحين في نصوص مرسلة تحمل نفس الظروف والحالات. وهذا الغالب على صنيعه، وهناك مواضع يبدو فيها «المرسل الحسن» أقوى حجة وظرفاً من «المرسل الجيد».

د ـ المرسل القوي:

ومثاله، قول البيهقي:

«مع هذا المرسل قول من مضى من الصحابة، في بيان ما أباح الله من الزينة الظاهرة، فصار القول بذلك قوياً، وبالله التوفيق»[3].

ـ وقوله أيضاً: «وبعض هذه الأخبار وإن كان مرسلاً، فإنه يقوى بشواهده مع ما تقدم من الموصول»[4].

وقد اتضح لي من كلام الإمام البيهقي، وتطبيقاته في «السنن الكبرى» أنه لا يقبل الحديث المرسل إلّا وفق شروط معيّنة.

وكذا صنع الأئمة قبله، فاحتج الإمام مالك في «الموطأ» بالمراسيل،

---

(١) المصدر السابق: ٢٨٩/٧، وانظر أيضاً: ٣٨٤/٣، ١٨/١٠ و٢٧ و٧٥.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٧٦/٥، وانظر: ٢٢٢/٣، ٧٢/٥، ٢٤١/٨.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٦/٢.

(٤) المصدر السابق: ٩٠/٦.

والبلاغات، ثم تَبَيَّنَ أن جميع من أخذ عنهم البلاغات، والمراسيل كلهم ثقات، وأنها جميعاً متصلة صحيحة، وما ذاك إلاّ لتحرّيه فيمن أرسلوا[1].

وكذلك احتجَّ الإمام الشافعي، والإمام أحمد بمرسل سعيد بن المسيب، لأنهما وجداها متصلة[2].

وهذه الضوابط والشروط هي المسوِّغ في قبول الحديث المرسل ـ وهو من جنس الضعيف ـ لدى الإمام البيهقي، ومَنْ سبقه من الأئمة المتقدمين، ومَنْ لحقه منهم.

أي إنهم يصححون الحديث المرسل بعينه وخصوصه، وذلك لما توفر لهذا الحديث وحده من أسباب القوة والصحة في ذاته، أو لعاضد وقرينة تدلُّ على أنَّ له أصلاً، فيحتج به لوجودها. وليس التصحيح المطلق، الخالي من النظر والتدقيق في كل سند على حدة.

قال البيهقي: «وقد ذكرنا لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعي، حيث لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قال بها حين انضمَّ إليها ما يُؤَكِّدها»[3].

قال الإمام ابن رجب: «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإنّ الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه، وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ.

وأما الفقهاء، فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دَلَّ عليه الحديث، فإذا

---

(١) انظر: د. نور الدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٢٠٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٠٣.
(٣) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٧.

عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أنَّ له أَصلًا، قوي الظن بصحة ما دَلَّ عليه، فاحتج به مع ما احتفَّ به من القرائن.

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة، كالشافعي، وأحمد، وغيرهما»[1].

---

(١) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

المبحث الثالث

المرسل الخفي في «السنن الكبرى»

١ - تعريفه.

٢ - صناعة البيهقي في المرسل الخفي في «السنن الكبرى».

٣ - حكم المرسل الخفي في «السنن».

المرسل الخفي في «السنن الكبرى»

وهو نوع مهم، عظيم الفائدة، عميق المسالك، لم يتكلم فيه قديماً وحديثاً إلاّ نقاد الحديث وجهابذته[1]، وقد كان الحافظ المِزِّي إماماً في ذلك، وعجباً من العجب[2]. «فإن الإسناد إذا عرض على كثير من العلماء، ممن لم يدرك ثقات الرجال وضعفائهم، قد يغترُّ بظاهره، ويرى رجاله ثقات، فيحكم بصحته، ولا يهتدي لما فيه من الانقطاع، أو الإعضال، أو الإرسال، لأنه قد لا يميز الصحابي من التابعي»[3].

١ ـ تعريف المرسل الخفي:

وقد اختلفت آراء العلماء في تعريف «المرسل الخفي» اختلافاً كثيراً[4] ورجَّحَ الإمام السخاوي تعريف ابن حجر له، فقال: «بل هو على المعتمد في تعريفه، حسبما أشار إليه شيخنا ـ ويعني ابن حجر العسقلاني ـ: الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سَمَاع، فهو انقطاع مخصوص، يندرج في تعريف من لم يتقيد في المرسل بسقط خاص. . .»[5].

---

(١) انظر: السخاوي ـ فتح المغيث: ٣/٨٥.

(٢) ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ١٧٢.

(٣) المصدر السابق: ١٧٢.

(٤) د. نور الدين عتر ـ منهج النقد: ٢٨٦.

(٥) السخاوي ـ فتح المغيث: ٣/٨٥ ـ ٨٦.

وقد رأيت أَنْ أَنْتَهِجَ لنفسي منهجاً اصطلاحياً جديداً يلتقي مع مناهج المتقدمين في الفَحْوى. قصدتُ فيه الدِقَّة الزائدة في الاصطلاح والعبارة. وغرضي من ذلك أَنْ أضبطَ الاصطلاح ضبطاً موافقاً لِمُسَمَّاه، ومطابقاً لفحواه. فجعلت «المرسل الخفي» مقصوراً على رواية التابعي عن الصحابي الذي عاصره، ولم يسمع منه، أو لم يعاصره وروى عنه. فإن الذي استقر عليه الحفاظ - سيما في أزماننا المتأخرة - استعمال صيغة «الإرسال» في الحديث الذي سقط منه الصحابي.

قال الإمام طه بن محمد البَيْقُوني:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ   وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ[1]

ولهذا أحببتُ أَنْ أقصر لفظ «الإرسال» الظاهر في الحديث الذي سقط منه الصحابي فحسب. وهذا أمر ثابت ومسلم عند الحفاظ في «المرسل» العام.

أما في «المرسل الخفي» فقد اختلفوا فيه اختلافاً واسعاً. وصرفوه على أوجه بعيدة عن أصل لفظه الاصطلاحي. ولا يمنع توسع المتقدمين في استعمال «الإرسال» بمعنى الانقطاع عموماً - في أي موضع في السند - أَنْ نضبط تعريف «المرسل الخفي» أسوة «بالمرسل» الظاهر الذي استقر الاصطلاح في إطلاقه على الحديث الذي سقط منه الصحابي. وإذن فما دام هناك إرسال فَثَمَّ صحابي ساقط.

وعلى هذا يكون الإرسال - عندي - قسمين:

---

(١) البيقوني - المنظومة البيقونية (التعليقات الأثرية): ٢٣. وانظر: السيوطي - تدريب الراوي: ١/١٩٥، الصنعاني - توضيح الأفكار: ١/٢٨٣ - ٢٨٧، ود. عجاج الخطيب - المختصر الوجيز: ١٤٩.

أولهما: الإرسال الظاهر المعروف بسقوط الصحابي من سند الحديث سقوطاً حقيقياً عَيْنِيّاً. ويقوم التابعي برفع الحديث إلى النبي ﷺ.

ثانيهما: «المرسل الخفي» وهو الحديث الذي يكون الصحابي مصرحاً به في الإسناد. ويرويه عنه التابعي بصيغة «العنعنة» ولم يسمع منه سواء أعاصره أم لم يعاصره. فيكون الصحابي هنا في حكم الساقط. ويكون الحديث مشتملاً على «الإرسال الخفي». وذلك لعدم توفر السماع عند من روى عنه. فالصحابي هنا ثابت لفظاً، وساقط حكماً. ولما كان مدار الانقطاع على الصحابي، استحسنا تسميته بالمرسل لاختصاصه به. ولما كان ظاهره الاتصال ـ وهو في حقيقته منقطع ـ ناسب أَنْ أُسميه «بالخفي». وعليه يكون اصطلاحنا الذي أطلقناه بخصوص هذه الحالة من الإرسال الباطن لا غبار عليه إنْ شاء الله تعالى. والحمد لله.

وأما الانقطاع في غير هذا الموضع من السند فسوف أذكره في «مبحث المنقطع» والله الملهم للصواب.

٢ ـ صناعة البيهقي في المرسل الخفي في «السنن الكبرى»:

إنَّ الشواهد التطبيقية «للمرسل الخفي» عند الإمام البيهقي وافرةُ الكَثْرةِ. وفيها دلالةٌ واضحة على سَعَةِ علمه ومعرفته بالأسانيد، وبيان المتصل منها من عدمه. وهو ما يقتضيه هذا الباب من معرفة وافية بالرجال وطبقاتهم.

أما الأمثلة التطبيقية، فمنها أنه ساق حديثاً من طريق مكحول، عن أم أيمن مرفوعاً، ثم قال: «في هذا إرسال بين مكحول وأم أيمن»(١).

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٠٤/٧.

وساق أيضاً حـديث عطاء الخـراساني، عن أبي الغـوث بن الحصين الخثعمي مرفوعاً، ثم قال: «هذا مرسل بين عطاء الخراساني، ومَنْ فوقه»[1].

والإمـام البيهقي ـ في بعض الأحيان ـ يستعمـل مصـطلح «الإرسـال» مشفوعاً ببيان عِلَّتِهِ، وأحياناً أُخرى يُوجز مُحْجِماً عن ذكر عِلَّة الإرسال.

أخـرج حديثـاً من طريق إسحـاق بن يحيى، عن عُبـادة بن الصَّـامت مـرفوعـاً، ثـم قال: «إسحـاق بن يحيى لم يدرك عبـادة بن الصـامت، فهـو مرسل»[2].

ولكنه ساق نصاً آخر، من نفس هذا الطريق، في موضع ثان، ثم قال بإيجاز: «إسحاق بن يحيى عن عبادة مرسل»[3].

ومن دقة الإمام البيهقي في هذا الفن، أنَّهُ مَيَّزَ رواية الأَبناء عن آبائهم، وَبَيَّن حال سماعهم منهم[4].

من ذلك حديث أبي عبيدة، عن أبيه عبدالله بن مسعود فقد كان البيهقي يسـوقها، ثم يقـول: «هذا حـديث مرسـل. أبو عبيـدة لم يدرك أبـاه ـ أي عبدالله بن مسعود ـ»[5].

ثم ساق الدليل في ذلك عن عمرو بن مرة، قال: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبدالله شيئاً؟ فقال: ما أذكر منه شيئاً»[6].

وهذه واحدة من أساليب الكشف عن هذا النوع من الإرسال، لما فيه

---

(١) المصدر السابق: ٦/٢٧٧، وانظر أيضاً: ٧/٢٥٠.
(٢) المصدر السابق: ٨/٧٤.
(٣) المصدر السابق: ٦/١٥٤.
(٤) انظر: مبحث «رواية الأبناء عن الآباء».
(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/٤٠٣، ٢/٤٦٨، ٣/٢٦١، ٥/٣٣٣، ٨/٧٦.
(٦) المصدر السابق: ٨/٧٦.

من الدقة والخفاء، وهي أن يصرّح الراوي نفسه بأنه لم يسمع من فلان، أو ينصّ على ذلك إمام معتمد، كقول الإمام البيهقي: «قال علي ـ الدارقطني ـ: هذا مرسل، عامر ـ أي الشعبي ـ لم يدرك عمر»(١).

ـ وقال في موضع آخر: «لم يدرك أيام عمر»(٢).

وساق حديث رفاعة بن هرير، قال: حدثني أبي، عن عائشة مرفوعاً، ثم قال: «قال علي ـ الدارقطني ـ: هذا إسناد ضعيف، هرير هو ابن عبدالرحمٰن بن رافع بن خديج، ولم يسمع من عائشة، ولم يدركها»(٣).

ـ وقال في حديث إبراهيم التيمي، عن عائشة: «فهذا مرسل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة. قاله أبو داود السجستاني وغيره»(٤).

ـ وساق حديث شعيب بن يسار عن عمر بن الخطاب في «زكاة حليّ النساء» ثم قال: «هذا مرسل، شعيب بن يسار لم يدرك عمر» ثم روى بإسناده عن البخاري أنه قال: «مرسل»(٥).

ومن أساليبه في كشف «الإرسال الخفي» استعماله لعلم التاريخ والوفيات في ذلك.

مثال ذلك حديث عطاء الخراساني، فإنّه قال: «إنَّ عمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، ومعاوية، قالوا: في النّعامة يقتلها المحرم بدنة من الإبل». ثم قال: «وجه ضعفه كونه مرسلاً، فإن عطاء الخراساني ولد سنة خمسين، ولم يدرك عمر، ولا عثمان، ولا علياً، ولا

---

(١) المصدر السابق: ٣٢٢/٥.
(٢) المصدر السابق: ٢٤٧/٦.
(٣) المصدر السابق: ٢٦٢/٩.
(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٢٧/١.
(٥) المصدر السابق: ١٣٩/٤.

زيداً، وكان في زمن معاوية صبياً، ولم يثبت له سماع من ابن عباس، فإن ابن عباس توفي سنة ثمان وستين»[1].

وأكّد انتفاء سماع عطاء من ابن عباس عندما أخرج له حديثاً من طريق ابن جريج عنه عن ابن عباس مرفوعاً، ثم قال البيهقي: «أورده أبو داود في «المراسيل» لأن عطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس»[2].

وأحياناً يجزم في حكمه على الحديث بأنّه «مرسل خفي»، ويكتفي بذلك لشهرته، واستقرار النقاد على ذلك الحكم.

مثاله رواية عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، فإنه قال بعد أنْ ساقها: «وفيه إرسال، عبدالرحمٰن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل»[3].

- وقال في رواية ربيعة عن أبي سعيد الخدري: «.. إلاّ أنّه مرسل، ربيعة لم يدرك أبا سعيد»[4].

- وساق حديث عبدالله بن بريدة، عن عائشة، ثم قال: «هذا مرسل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة»[5].

- وكذلك في رواية إسحاق بن عمر، عن عائشة، فإنّه ساقها، ثم قال: «وهذا مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة»[6].

- وقال أيضاً في رواية علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب: «وهو مرسل، علي بن الحسين لم يدرك جدّه علياً»[7].

---

(١) المصدر السابق: ٥/١٨٢.
(٢) المصدر السابق: ٥/١٦٩.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٢٥ و ٤/٢٠٠.
(٤) المصدر السابق: ٤/٧٧.
(٥) المصدر السابق: ٧/١١٨.
(٦) المصدر السابق: ١/٤٣٥.
(٧) المصدر السابق: ٥/٣٢٢.

وربما حكم على الإسناد بأنّ فيه «إرسالاً خفياً»، ويقرن حكمه المترجح لديه بإشارة ضمنية إلى أنَّ هناك من خالف في ذلك من الأئمة:

مثال ذلك حديث أبي عمار عن عائشة، فقد ساقه، ثم قال: «هذا مرسل. أبو عمار شداد لا أراه أدرك عائشة»[1].

وقال في رواية الزهري عن الدّوسية: «والزهري لا يصح سماعه من الدّوسية، أم عبدالله»[2].

وأحياناً أخرى يذكر حكمه من غير جزم، ويستخدم ألفاظاً تدل على عدم اقتناعه التام بحكم «الإرسال الخفي» وذلك كما في حديث محمد بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن بن معاذ، فإنّه قال: «عبدالرحمٰن بن معاذ له صحبة، وزعموا أنّ محمد بن إبراهيم لم يدركه، وإنَّ روايته عنه مرسلة»[3].

٣ ـ حكم المرسل الخفي:

موقف البيهقي من «الإرسال الخفي» هو ذات الموقف من الحديث «المرسل» قبولاً ورداً. وذلك بجامع انتفاء الصحابي فيهما، أي انتفاؤه في الحديث «المرسل» حقيقة، وانتفاؤه في «المرسل الخفي» حكماً لانتفاء السماع، وسقوط الاتصال. فهو بذلك حديث ضعيف. كما تقدم تفصيله في حكم «الحديث المرسل».

كما أنّه يمكن قبوله، إذا اعتضد بما سبق ذكره من مسوغات قبول

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٠٦.

(٢) المصدر السابق: ٣/١٧٩.

(٣) المصدر السابق: ٥/١٣٩.

وقد فصّل الحافظ العلائي الكيكلدي وسائل معرفة هذا النوع من الإرسال، وضوابطه، في كتابه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (انظر: جامع التحصيل: ١٤٥ وما بعدها).

الحديث المرسل. مع زيادة عاضد هنا يتميز به «المرسل الخفي» و المنقطع» إذ يمكن به أن يتقوّى.

وهذا العاضد هو: احتفافه بقرينة تقوّيه.

قال الإمام السخاوي: «ونحوه قول الشافعي ـ رحمه الله ـ في حديث لطاووس، عن معاذ: طاووس لم يلقَ معاذاً، ولكنه عالم بأمر معاذ، وإن لم يلقه، لكثرة من لقيه ممن أخذ عن معاذ، وهذا لا أعلم من أحد فيه خلافاً».

قال السخاوي: «وتبعه البيهقي وغيره»[1].

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٦ ـ ١٤٧.
قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٤٧٢ ـ ٤٧٣ وهو يتحدث عن ضوابط تفاوت المراسيل: «الثاني: أنّ من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله ـ أي قول يحيى القطان ـ: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي».

المبحث الرابع

مرسل الصحابي في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريفه، وموقف البيهقي منه.

٢ ـ مراتب المراسيل وأنواعها، وموقف البيهقي منها.

٣ ـ ضابط التفاوت بين المراسيل.

٤ ـ نتائج هذا الفصل.

مرسل الصحابي في «السنن الكبرى»

١ ـ تعريفه، وموقف البيهقي منه:

أولاً: تعريف مرسل الصحابي:

وهو الخبر الذي أرسله الصحابي الصغير عن النبي ﷺ كابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما، من الصحابة، ممن لم يحفظ عن النبي ﷺ إلّا اليسير. وكذا الصحابي الكبير فما ثبت عنه أنّه لم يسمعه إلّا بواسطة، فحكمه الوصل المقتضي للاحتجاج به، لأنّ غالب رواية الصغار منهم عن الصحابة[1].

وهذا النوع لم يعدّه المحدثون من المرسل، فإنّه في حكم الموصول المسند، لأنّ رواية صغار الصحابة وأمثالهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة، فكلّهم عدول. وإنما تعرض لبحث هذا النوع علماء أصول الفقه[2].

ثانياً: موقف البيهقي من «مرسل الصحابي»، وحكم جهالة الصحابي عنده.

والإمام البيهقي يحتج بمرسل الصحابي، ويراه مسنداً موصولاً. وهذا هو المنهج الذي سار عليه في «السنن الكبرى».

---

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥٣، وانظر: ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٥٦.
(٢) د. نور الدين ـ منهج النقد: ٣٧٣.

ولكن هنالك قضية تتطلب أنْ نقف عندها مليّاً، وهي «جهالة الصحابي». وهي قضية من أجلها وضع البيهقي موضع الانتقاد والمؤاخذة، وخطّأه بسببها بعض العلماء. وسنرى بعد البحث حقيقة موقف البيهقي الصحيح من هذه القضية، وحكم جهالة الصحابي عنده.

والمقصود بجهالة الصحابي عند المحدثين، هو أن يروي التابعي حديثاً عن رجل من الصحابة، من غير أن يسمّيه(١).

ومذهب الإمام البيهقي ـ كما نصّ هو عليه ـ يتسق ويتطابق مع إجماع المحدثين في أنّ جهالة الصحابي لا تضر، وأنّها ليست قادحة في صحة الحديث، لأنَّ الصحابة كلهم ثقات عدول.

ومذهبه هذا مسطور في مصنفاته. فقد أخرج في باب «الشهادة تثبت على رؤية هلال الفطر بعد الزوال» من كتاب الصيام، حديث أبي عمير بن أنس، عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ ثم قال البيهقي: «وهو إسناد حسن، وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات، فسواء سمّوا أو لم يسمّوا»(٢).

كما ساق أيضاً حديث عكرمة، عن بعض أزواج النبي ﷺ: «كان إذا أراد من الحائض شيئاً أمرها، فألقتْ على فرجها ثوباً، ثم صنع ما أراد». ثم قال أبو بكر البيهقي:

«وكل أزواج النبي ﷺ ثقات»(٣).

ولكنّه قد ثبت أنّ البيهقي يسمي هذا النوع من الحديث ـ أحياناً ـ

---

(١) ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٥٦، ابن كثير ـ الباعث الحثيث: ٤٦، السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/١٩٧.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٢٤٩.

(٣) المصدر السابق: ١/٣١٤.

مرسلاً. وهو بذلك لا يريد أنّه في حكم المرسل من حيث الاحتجاج. وهو وإن كان استعمالاً ضَيِّقاً لم يتجاوز عدد مراته ثلاثاً في كتابه «السنن الكبرى» - رغم ضخامة الكتاب وسعته - ولكنّ العلماء احتجوا عليه بسببها، وناقشوه فيها.

قال الإمام ابن كثير: «والحافظ البيهقي في كتابه «السنن الكبير» وغيره يسمي ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة مرسلاً، فإن كان يذهب مع هذا إلى أنّه ليس بحجة فيلزمه أوْ يكون مرسل الصحابة أيضاً ليس بحجة»[1].

وقال ابن التركماني معقباً على حديث ساقه البيهقي من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً، وَحَكَمَ بأنّه مرسل: و«تسميته هذا مرسلاً ليس بجيد، لأنّ خالداً هذا أدرك جماعة من الصحابة وهم عدول، فلا تضرهم الجهالة. قال الأثرم: قلت - يعني لابن حنبل -: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمِّه، فالحديث صحيح؟ قال: نعم»[2].

وكلام البيهقي هنا في تسميته لهذا الحديث مرسلاً، يمكن أن يحمل على قوله في موضع آخر من «السنن الكبرى»، فإنّه قال هناك: «إلاّ أنَّ حُمَيْداً لم يسمِّ الصحابي الذي حدَّثه، فهو بمعنى المرسل»[3].

وهذه مقالة صريحة للإمام البيهقي بأنَّ غرضه من كلامه هذا، أنّه بمعنى المرسل، لا أنّه يضفي عليه حكم الإرسال في نفي الاحتجاج.

ولكن الإمام ابن التركماني بالغ في نقد البيهقي في موضع آخر عندما وجده يصرّح بتسمية هذا النوع من الحديث مرسلاً. فإنَّ البيهقي أخرج حديث

---

(١) ابن كثير - الباعث الحثيث: ٤٧.
(٢) ابن التركماني - الجوهر النقي: ١/٨٣ - ٨٤.
(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ١/١٩٠.

حميد بن عبدالرحمٰـن الحميري، قال: «لقيت رجـلاً ممن صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين. . ».

قال البيهقي معقباً: «وهذا الحديث رواته ثقات، إلّا أن حميداً، لم يسمِّ الصحابي الذي حدّثه، فهو بمعنى المرسل، إلّا أنّه مرسل جيد لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة قبله»[1].

قال ابن التركماني: «إنَّ مثل هذا ليس بمرسل، بل هو متصل، لأنَّ الصحابة كلهم عدول، فلا تضرهم الجهالة، فإن قلت ـ وهو يوجـه خطابـه للبيهقي ـ لم نجعله مرسلاً، بل بمعنى المرسـل في كون التـابعي لم يسمِّ الصحابة لا غير. قلنا: فيحنئذ لا مانع من الاحتجاج به. على أنَّ قول البيهقي بعد ذلك: «إلّا أنّه مرسل جيد» تصريح بأنّه مرسل عنده، وكذا قوله: «ولولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة» يفهم منه أنَّ هذا منقطع عنده، بـل قد صرّح بذلك في كتاب «المعرفة»[2] فقـال: «وأما حـديث داود الأودي، عن حميد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فإنّه منقطع».

قال ابن التركماني: «وهذا كله مخالف لاصطلاح أهل الحديث، كما تقدم تقريره»[3].

وللإمام ابن التركماني بعض الحق فيمـا أخذه على البيهقي لـولا أن البيهقي قـد اصطلح على قبـول وتصحيـح روايـة التـابعي عن الـرجـل من الصحابة، مع ترك تسميته في الإسناد، واعتبره غير ضار ولا قادح فيه، إلّا إذا لم يعارضه ما هو أصح منه، كما سيأتي بيانه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

والحديث المذكور هنا، هو حديث مخالف لما ثبت في الصحيح. فإنَّ

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٩٠.

(٢) أي: «معرفة السنن والآثار» للبيهقي.

(٣) ابن التركماني ـ الجوهر النقي: ١/١٩٠ ـ ١٩١.

حديث حميد بن عبدالرحمان هذا خالف الحديث الذي أخرجه مالك في «الموطأ»، والبخاري في «الصحيح» عن عبدالله بن عمر مرفوعاً. والحديثان مختلفان في حكمهما أحدهما يجيز فضل المحدث، والآخر ينهى عن ذلك. ولم يمكن الجمع بينهما، ولا معرفة الناسخ منهما، فعمد البيهقي إلى ترجيح أقواهما. فذكر أنَّ الحديث الثاني بمعنى المرسل وذلك إذا قورن بالحديث الأول.

كما أنّه عمد إلى اصطلاح آخر جديد في نقد الحديث الثاني في مجال الجرح والتعديل لرجال السند فقال عنه: «وداود بن عبدالله الأودي لم يحتج به الشيخان، البخاري ومسلم»[1].

وداود الأودي هذا أخرج له أصحاب السنن الأربعة، وهو ثقة[2]. ولكن الإمام البيهقي قد احتاج إلى هذا الميزان الدقيق الذي تفرّد به هو، لأنّه في مجال الترجيح، واختيار الأقوى. ومن المسلّم به أنَّ رجال حديث مالك والبخاري إذا قيسوا برجال السند الثاني رجحوا عليهم.

وقد صرّح الإمام الشافعي بهذه المنهجية عند اختلاف الحديثين، فقال: «وقد زعمنا أنَّ الحجة في الحديثين إذا اختلفا، فالحجة في أحدهما»[3].

وللإمام السخاوي كلام نفيس في هذه المسألة، قاله في معرض حديثه عن رواية التابعي عن رجل مع وصفه بالصحبة، قال: «فقد وقع في أماكن من «السنن» وغيرها للبيهقي تسميته أيضاً مرسلاً، ومراده مجرد التسمية، فلا يجري عليه حكم الإرسال في نفي الاحتجاج، كما صرّح بذلك في «القراءة

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٩٠.
(٢) المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٣٨٦ ـ ٣٨٧، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٢٣٣.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/٢١٠، وقد فصّل منهجه هذا في كتابه القيم «دلائل النبوة»: ١/٤١ ـ ٤٢ فانظره.

خلف الإمام» من «معرفته»[1] عقب حديث رواه عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من الصحابة، فإنّه قال: «وهذا إسناد صحيح، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقة، فترك ذكر تسميتهم في الإسناد لا يضر، إذا لم يعارضه ما هو أصح منه»[2].

وهذا النص في غاية البيان والوضوح، ويغني عن كثير من المقال في هذا المقام، فالصحابة عنده كلهم عدول ثقات وإن تركت تسميتهم ما لم يعارضوا بحديث أقوى، فإن عورضوا، فهنا جهالتهم عند البيهقي تضر بالحديث.

وفي «السنن الكبرى» نصوص أخرى صريحة في هذا المعنى إذا كان الحديث الوارد غير معارض بما هو أصح منه. فمن ذلك قوله: «وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات، فسواء سمّوا، أو لم يسمّوا»[3].

قال السخاوي: «وبهذا القيد ونحوه يجاب عما توقف عن الاحتجاج به من ذلك، لا لكونه لم يسمّ، ولو لم يصرح به»[4].

قال السيوطي: «بل زاد البيهقي على هذا في «سننه» فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسمّ، مرسلاً. وليس بجيّد، اللّهم إلاّ إن كان يسميه مرسلاً، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة، فهو قريب»[5].

قلت: هو كذلك، فإنّه ليسميه مرسلاً، أي بمعنى المرسل، مع اعتباره حجة، ما لم يعارضه ما هو أصح منه، كما تقدم تصريح البيهقي نفسه بهذا.

---

(١) أي كتاب «معرفة السنن والآثار».
(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١٥٢/١، وقد نقله ابن التركماني في «الجوهر النقي»: ١٩١/١ ولم ينتبه لشرط البيهقي هذا.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢٤٩/٤.
(٤) السخاوي ـ فتح المغيث: ١٥٢/١.
(٥) السيوطي ـ تدريب الراوي: ١٩٧/١.

وقد ظهر لي أنّه ليس اصطلاحاً خاصاً للبيهقي، بل سبقه بهذه التسمية الشكلية الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب «السنن» فقد أخرج في مراسيله حديث عدي بن ثابت، قال: «رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يفعلونه». قال البيهقي: «ذكر أبو داود في «المراسيل»»[1].

٢ ـ مراتب المراسيل وأنواعها في «السنن الكبرى»، وموقف البيهقي منها:

تتفاوت مراتب المراسيل تفاوتاً كبيراً في القيمة العلمية. وذلك تبعاً للراوي المرسل، والحديث الذي أرسله.

ويبدو أنَّ مرتكز التفاضل بين المراسيل، هو حال المرسل بالخصوص، وما يتصف به عند النقاد. فالتابعي الكبير لا ينظر إلى مرسله كما ينظر إلى التابعي الصغير، والذي ينتقي شيوخه، ولا يحدث إلاّ عن ثقة، غير الذي يحدث عن كل أحد. والذي يرسل عمن سمع منه شيئاً، غير الذي يرسل عمن لم يسمع منه، فضلاً عمن لم يلقه.

وبناء على هذا تباينت مواقف البيهقي من المراسيل التي اشتمل عليها كتابه. ويمكننا تصنيفها على مراتب ودرجات، انطلاقاً من أقواله المبثوثة في «السنن الكبرى».

١ ـ موقف البيهقي من مراسيل طارق بن شهاب[2].

أخرج له البيهقي حديثاً مرسلاً، ثم قال: «هذا الحديث وإن كان فيه

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٩٨/٣ ـ ١٩٩.

(٢) طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي، أبو عبدالله الكوفي، قال أبو داود السجستاني: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، مات سنة ٨٢ أو ٨٣ هـ، روى له =

إرسال، فهو مرسل جيد، فطارق من خيار التابعين، وممن رأى النبي ﷺ وإن لم يسمع منه، ولحديثه هذا شواهد» ثم ساقها[1].

ومما تقدم يمكننا القول: إنَّ أعلى المراسيل رتبة عند البيهقي ـ بعد مراسيل الصحاب الذين ثبت سماعهم منه ﷺ هي: ما أرسله صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه من النبي ﷺ.

٢ ـ موقف البيهقي من مراسيل سعيد بن المسيب[2]:

قال البيهقي عقب حديث مرسل من طريق ابن المسيب:
«مرسل سعيد بن المسيب، وهو أصح التابعين إرسالاً»[3].
وقال في موضع آخر: «وابن المسيب حسن المرسل»[4].
وروى عن الإمام الشافعي أنّه قال: «إنَّ سعيداً من أصح الناس مرسلاً»[5].

وروى عن الإمام أحمد أنّه قال: «مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته»[6].

= الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٦٢٢/٢، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٣٧٦/١).

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٨٣/٣.

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أنَّ مرسلاته أصح المراسيل، وقال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٥٠٤/١ ـ ٥٠٥، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٣٠٥/١ ـ ٣٠٦).

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤٢١.

(٤) المصدر السابق: ١٩٠/٩.

(٥) المصدر السابق: ٢٦٠/١٠ وانظر: ٤١/٦ ـ ٤٢.

(٦) المصدر السابق: ٤٢/٦، السيوطي ـ تدريب الراوي: ٢٠٣/١.

وأخرج عن يحيى بن معين قوله: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن»[1].

وظاهر كلام البيهقي، ومن سبقه من الأئمة كالشافعي، وكما يفهم من ظاهر كلام الإمام أحمد وغيره بأنَّ مراسيل سعيد صحاح كلها، وأنها مقبولة بمجموعها.

بَيْد أنَّ الأمر عند البيهقي، وعند الشافعي أيضاً مختلف، وأنَّ فيه تفصيلاً وليس الأمر عندهما على إطلاقه.

قال البيهقي: «وقد ذكرنا لابن المسيب مراسيل لم يقبلها الشافعي، حيث لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها. وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ»[2].

قال السخاوي: «وأما قول القفال المروزي في أول كتابه «شرح التلخيص» قال الشافعي في «الرهن الصغير»: مرسل سعيد بن المسيب عندنا حجة. فهو محمول على التفصيل الذي قدّمناه عن البيهقي، والخطيب، والمحققين»[3].

وقد أورد الإمام ابن رجب شواهد جيدة تؤكد ما ذهبنا إليه[4].

---

(١) المصدر السابق: ١/١٤٨، السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٦.
(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٤٧.
(٣) المصدر السابق: ١/١٤٧.
(٤) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٣٧ ـ ٢٤٢ طبعة بغداد، وانظر: د. همام سعيد ـ العلل في الحديث: ١٨١.

٣ - مراسيل إبراهيم النخعي[1]:

وأما موقف البيهقي من مراسيل إبراهيم النخعي، فإنّه يقبلها، ويراها صحيحة، غير أحاديث معروفة بعينها، أنكرها عليه الأئمة.

قال البيهقي رواية عن ابن معين، أنه قال: «ومرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة»[2].

وقد قبل الإمام أحمد مرسلات إبراهيم أيضاً، فإنه لما سئل عنها قال: «مرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها»[3].

وتلي هذه المرتبة مراسيل من كان يتحرى في شيوخه كالإمامين الشعبي، ومجاهد.

٤ - مراسيل الشعبي[4].

وقد تباين موقف البيهقي من مرسلاته، فهو يقبله أحياناً، ويتوقف فيه أخرى، ففي قصة دخول أبي بكر الصديق على فاطمة في مرضها، فأذنت له، فجعل يترضاها، وقال: «ما تركت الدار، والمال، والأهل، والعشيرة، إلاّ ابتغاء مرضاة الله، ومرضاة رسوله، ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى رضيت».

---

(١) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلاّ أنّه يرسل كثيراً، مات سنة ٩٦ هـ، روى له الجماعة. (المزي - تهذيب الكمال: ١/٦٧ - ٦٨، ابن حجر - تقريب التهذيب: ١/٤٦).

(٢) البيهقي - السنن الكبرى: ١/١٤٨.

(٣) الخطيب - الكفاية: ٣٨٦، السيوطي - تدريب الرواي: ١/٢٠٣.

(٤) عامر بن شرحبيل الشّعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة، وروى له الجماعة. (المزي - تهذيب الكمال: ٢/٦٤٣ - ٦٤٤، ابن حجر - تقريب التهذيب: ١/٣٨٧).

قال البيهقي: «هذا مرسل حسن، بإسناد صحيح»[1].

وأخرج من طريق الشعبي حديثاً آخر، عن عمر بن الخطاب، ثم قال: ثم قال: «قال الدارقطني: هذا مرسل، عامر لم يدرك عمر»[2].

وقال في روايته عن ابن مسعود: «الشعبي عن ابن مسعود منقطع، وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبي من قوله غير مرفوع إلى عبدالله بن مسعود»[3].

٥ ـ مراسيل مجاهد بن جَبْر[4]:

وقد ألفيت البيهقي يتوقف في «مراسيله»، وأظن أن السبب في ذلك خلوها من العاضد، الذي يرتقي بها من الضعف إلى القبول.

وطبيعة مراسيله في «السنن الكبرى» من نوع المرسل الخفي.

من ذلك، قول البيهقي: «لا يثبت له سماع من أبي ذر. وقوله: «جاءنا» يعني: جاء بلدنا»[5].

وأخرج عن الدارقطني أنّه قال: «مجاهد لم يدرك عبدالله بن مسعود»[6].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/٣٠١، وقد وثق العجلي مراسيل الشعبي في عمومها فإنه قال: «مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلّا صحيحاً» (ترتيب ثقات العجلي: ق ٢٧ ب).

(٢) المصدر السابق: ٥/٣٢٢.

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٦٩.

(٤) مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي، ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم، مات سنة ١٠١ هـ وقيل بعدها. روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٣/١٣٠٥، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٢٢٩).

(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٤٦٢.

(٦) المصدر السابق: ١/٨٧ و ٤/١٠٨.

٦ ـ مراسيل الحسن البصري[١]:

لم يحتج الإمام البيهقي بمراسيل الحسن البصري في العموم، وتابع الإمام أحمد وغيره في تضعيفها، وساق قِيْلَة أحمد فيه: «وأما الحسن وعطاء فليس هي بذلك، هي أضعف المرسلات، لأنهما كانا يأخذان عن كل»[٢].

كما ساق قول ابن معين: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن البصري»[٣].

وقد يقبل البيهقي بعض مراسيل الحسن إذا جاءت من طريق آخر قوي يعضدها، من ذلك مثلاً، حديث الحسن عن سَمُرة بن جندب، فقد أخرجه البيهقي، ثم قال: «هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصري من سَمُرة بن جندب عدَّه موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب، والقاسم ابن أبي بزة، وقول أبي بكر الصديق»[٤].

وأما رواية الحسن البصري عن سمرة بن جندب فإن البيهقي يميل إلى أنها مرسلة، تأمل قوله في ذلك: «أحاديث الحسن عن سمرة لا يثبتها بعض

---

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حدَّثوا، وخطبوا بالبصرة، مات سنة ١١٠ هـ، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٢٥٥ ـ ٢٥٩، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/١٦٥).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/٤٢ والسيوطي ـ تدريب الراوي: ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤ وفي «الكفاية» للخطيب: ٣٨٦: «وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح...».

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٤٨.

(٤) المصدر السابق: ٥/٢٩٦.

الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة، الذي ذكر فيه السماع»[1].

وكذا روايته عن عقبة بن عامر[2]، وعمران بن حصين الخزاعي[3]، والأسود بن سريع[4] فإنّه لم يسمع منهم شيئاً، وروايته عنهم مرسلة، إرسالاً خفياً.

٧ ـ مراسيل عطاء بن أبي رباح[5]:

تقدم قريباً قول الإمام أحمد في مراسيل الحسن وعطاء بأنهما يأخذان عن كل أحد. وقد أخرج ذلك البيهقي في كتابه، وأقرّه عليه. وبهذا تكون مراسيل عطاء رديئة. وقد أكد نظرته هذه بما رواه أيضاً عن يحيى بن سعيد القطان: «كان عطاء يأخذ عن كل ضرب»[6].

وحكم على روايته عن عمر بن الخطاب بأنها منقطعة أي فيها إرسال خفي. فقال: «والذي رواه حجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن عمر بن الخطاب، أنّه أجاز شهادة الرجل مع النساء في النكاح لا يصح، فعطاء عن عمر منقطع. . .»[7].

---

(١) المصدر السابق: ٣٥٩/٩ وانظر أيضاً: ٢٨٨/٥ و ٢٩٦ و ٣٦/٨.
(٢) المصدر السابق: ٣٢٣/٥.
(٣) المصدر السابق: ٧٠/١٠ و ٨٠.
(٤) المصدر السابق: ٧٧/٩.
(٥) عطاء بن أبي رباح المكي، ثقة فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات سنة ١١٤ هـ، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٩٣٣/٢ ـ ٩٣٤، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢٢/٢).
(٦) الذهبي ـ ميزان الإعتدال: ٧٠/٣.
(٧) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٤٨/١٠.

٨ ـ مراسيل أبي العالية الرِّياحي[1]:

إتّسم موقف البيهقي من مراسيل أبي العالية بإسقاط الاحتجاج بها، وتضعيفها، فإنّه ساق حديثاً من طريقه، ثم قال: فهذا حديث مرسل، ومراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالي عمن أخذ حديثه، كذا قال محمد بن سيرين، وقد روي عن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والزهري مرسلاً[2].

ويلاحظ هنا أنَّ الإمام البيهقي قد أسقط الاحتجاج بمرسل أبي العالية، مع أنَّ له ثلاثة شواهد، ولما كانت هذه الشواهد كلها ضعيفة، لم تزده إلّا ضعفاً.

ولكن البيهقي عندما توفر له شاهد قوي لمرسل أبي العالية قبله بهذا العاضد. ففي قول عمر بن الخطاب في أنَّ جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر.

قال البيهقي: «وهو مرسل، أبو العالية لم يسمع من عمر» أي مرسل خفي. ثم ساقه من طريق أبي قتادة العدوي، عن عمر مرفوعاً، ثم قال: «أبو قتادة أدرك عمر، فإن كان شهده كتب فهو موصول، وإلّا إذا انضم إلى الأول صار قوياً»[3].

وتلي هذه المرتبة مرتبة مراسيل صغار التابعين، كقتادة، والزهري[4]

---

(١) رفيع بن مهران، أبو العالية الرِّياحي، ثقة، كثير الإرسال، مات سنة ٩٠ هـ وقيل: غير ذلك. روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٤١٦ ـ ٤١٧، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٢٥٢).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٤٦.

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣/١٦٩.

(٤) اعترض الحافظ العراقي على ابن الصلاح في إدخال الزهري في صغار التابعين، وتعقب الحافظ ابن حجر على شيخه العراقي، ورجَّحَ ما ذهب إليه ابن الصَّلاح. ومال =

وحميد الطويل، فإنَّ غالب رواية هؤلاء عن التابعين[1].

٩ ـ مراسيل ابن شهاب الزهري[2]:

تابع الإمام البيهقي في موقفه من مراسيل الزهري من سبقه من الأئمة، فإنَّ النقاد ضعفوا مراسيله.

قال ابن معين، ويحيى القطان: «ليس بشيء»[3].

وكذا قال الشافعي معللاً ذلك بقوله: «لأنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم[4]»[5].

وقال البيهقي، بعد أن ساق حديثاً من طريق الزهري: «ومراسيل الزهري رديئة»[6].

وقال في حديثه عن أم عبدالله الدَّوْسِيَّة: «والزهري لا يصح سماعه من الدَّوْسِيَّة»[7]. أي إنَّ روايته عنها إرسال خفي[8].

= الإمام الشوكاني إلى ما قاله العراقي. ويبدو لي أنَّ ابن الصلاح، وابن حجر أقوى حجة في ذلك وأظهر. (انظر: الصنعاني ـ توضيح الأفكار: ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(١) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥٥.

(٢) محمد بن مسلم بن عبيدالله القرشي الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة ١٢٥ هـ، وقيل: قبل ذلك بقليل، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٣/١٢٦٩ ـ ١٢٧١، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٢٠٧).

(٣) ابن معين ـ التاريخ: ٢/٥٣٩، ابن أبي حاتم ـ المراسيل: ٣.

(٤) البصري، وهو ضعيف (الذهبي ـ ميزان الإعتدال: ٢/١٩٦، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٣٢١).

(٥) السيوطي ـ تدريب الراوي: ١/٢٠٥.

(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/٣٠٧.

(٧) المصدر السابق: ٣/١٧٩، وكذا سماعه من عمر بن سعد لا يصح. انظر: ابن معين ـ التاريخ: ٢/٥٣٨.

(٨) وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري شيئاً، ويقول: «هو بمنزلة الرِّيح =

١٠ ـ مراسيل عطاء بن أبي مسلم الخراساني[١]:

تجاوز موقف البيهقي من مراسيل عطاء الخراساني وتضعيفها، إلى تضعيف عطاء نفسه، فقال: «عطاء غير قوي»[٢].

وساق حديثاً من طريقه، ثم قال: «وجه ضعفه كونه مرسلاً، فإنَّ عطاء الخراساني ولد سنة خمسين، ولم يدرك عمر، ولا عثمان، ولا عليّاً، ولا زيداً، وكان في زمن معاوية صبياً، ولم يثبت له سماع من ابن عباس، وإن كان يحتمل أن يكون سمع منه، فإنَّ ابن عباس توفيً سنة ثمان وستين، إلاّ أنَّ عطاء تكلم فيه أهل العلم بالحديث»[٣].

وقد جزم في مواضع من «السنن» أنّه لم يسمع من ابن عباس، ولم يره، وأن روايته عنه مرسلة[٤].

كما جزم بعدم سماعه من أبي الغوث بن الحصين الخثعمي[٥].

وثمة مراسيل أُخر، أخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» وأغلبها من نوع «المرسل الخفي». سأشرع في ذكرها سريعاً على سبيل الايجاز:

= «ثم يعلِّل ذلك، فيقول: «هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه». (ابن أبي حاتم ـ المراسيل: ٣، الجرح والتعديل: ١/٢٤٦).

(١) أبو عثمان، صدوق يَهِمُ كثيراً، ويرسل، ويدلس، مات سنة ١٣٥ هـ، روى له الجماعة ما خلا البخاري. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٢/٩٣٦ ـ ٩٣٧، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٢٣).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٦/٢٦٤.

(٣) المصدر السابق: ٥/١٨٢.

(٤) المصدر السابق: ٥/١٦٩ و ٦/٢٦٣ و ٧/٢٥٠.

(٥) المصدر السابق: ٦/٢٧٧.

١١ ـ مراسيل مكحول الشامي[١]:

قال البيهقي في رواية مكحول عن أم أيمن: «في هذا إرسال بين مكحول وأم أيمن»[٢].

١٢ ـ مراسيل تميم بن طرفة[٣]:

قال البيهقي: «قال الشافعي: تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة، لأنّه لا يدري عمن أخذه»[٤].

ورجَّحَ البيهقي مرسل سعيد بن المسيب على مرسل تميم، فقال: «تميم بن طرفة الطائي كوفي، يروي عن عَدِي بن حاتِم، وجابر بن سمرة، وهو من متأخري التابعين، ومتى يدرك درجة سعيد بن المسيب»[٥].

١٣ ـ مراسيل حبّان بن أبي جبلة[٦]:

قال البيهقي في رواية حبان عن النبي ﷺ: «هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة من التابعين»[٧].

---

(١) أبو عبدالله، ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور، مات سنة بضع عشرة ومائة، روى له الجماعة ما خلا البخاري. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٣/١٣٦٩ ـ ١٣٧٠، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٢٧٣).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/٣٠٤.

(٣) الطائي، المسلي، ثقة، مات سنة ٩٥ هـ، روى له الجماعة ما عدا البخاري والترمذي. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/١٦٩، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/١١٣).

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩/١١٢.

(٥) المصدر السابق: ١٠/٢٦٠.

(٦) المصري، مولى قريش، ثقة، مات سنة ١٢٢ وقيل: بعدها. روى له البخاري في «الأدب المفرد» (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٢٢٤، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/١٤٧).

(٧) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/٣١٩.

وهو تنبيه جيد من الإمام البيهقي لغير المتخصص، بأنَّ حبان بن أبي جبلة ليس من الصحابة. حتى لا يتوهمه الناظر صحابياً لروايته عن رسول الله ﷺ فيأخذ الحديث على أنّه متصل، وهنا تكمن أهمية هذا الفن، وضرورة العناية به، فإنّه لا يضطلع به إلّا الناقد البصير.

قال الإمام الحاكم في سياق حديثه عن معرفة الحديث المرسل: «وهذا نوع من علم الحديث صعب، قلّ ما يهتدي إليه إلّا المتبحر في هذا العلم»[1].

١٤ ـ مراسيل أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود[2]:

قال البيهقي في رواية أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود: «وهذا الحديث أيضاً مرسل، أبو عبيدة لم يدرك أباه»[3].

١٥ ـ مراسيل أبي عمار شداد بن عبدالله القرشي[4]:

قال البيهقي في رواية أبي عمار عن عائشة: «هذا مرسل، أبو عمار شداد لا أراه أدرك عائشة»[5].

---

(١) الحاكم ـ معرفة علوم الحديث: ٢٥.

(٢) مشهور بكنيته، والأشهر أنْ لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة، والراجح لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد الثمانين، روى له أصحاب السنن الأربعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٦٤٥ ـ ٦٤٦، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٤٤٨/٢).

(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٣٣/٥ و٢٦١/٣. وقد يُقبل مُرْسَلُه إذا وجد له عاضِد. انظر: «السنن الكبرى»: ٤٠٣/١ فإنّه قال: «وهو مرسل جيّد».

(٤) الدمشقي، ثقة يرسل، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٥٧٤/٢، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٣٤٧/١).

(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠٦/١.

١٦ ـ مراسيل علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[١]:

قال البيهقي في رواية علي بن الحسين عن جده علي: «وهو مرسل، علي بن الحسين لم يدرك جده علياً»[٢].

١٧ ـ مراسيل إسحاق بن عمر[٣]:

قال البيهقي في رواية إسحاق عن عائشة: «وهذا مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة»[٤].

١٨ ـ مراسيل عبدالله بن بريدة[٥]:

قال البيهقي في رواية عبدالله عن عائشة: «وهذا مرسل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة»[٦].

---

(١) زين العابدين، ثقة ثبت، فقيه فاضل مشهور، مات سنة ٩٣ هـ، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٢/٩٦١ ـ ٩٦٥، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٣٥).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٣٢٢.

(٣) روى عن عائشة، تركه الدارقطني، روى له الترمذي. (المزي ـ تهذيب التهذيب: ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٥٩).

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/٤٣٥.

(٥) الأسلمي، أبو سهل المروزي، القاضي، ثقة، مات سنة ١٠٥، وقيل: ١١٥ هـ، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٦٦٧ ـ ٦٦٨، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١١٨.

١٩ ـ مراسيل ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن [١]:

قال البيهقي في رواية ربيعة عن أبي سعيد الخدري: «إلاّ أنّه مرسل، ربيعة لم يدرك أبا سعيد الخدري»[٢].

٢٠ ـ مراسيل عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[٣]:

قال البيهقي في رواية عبد الرحمٰن عن معاذ: «وفيه إرسال، عبدالرحمٰن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل»[٤].

٢١ ـ مراسيل شعيب بن يسار[٥]:

قال البيهقي في رواية شعيب عن عمر: «هذا مرسل، شعيب بن يسار لم يدرك عمر» ثم ساق الدليل على ذلك[٦].

٢٢ ـ مراسيل إبراهيم بن يزيد التيمي[٧]:

قال البيهقي في رواية التيمي عن عائشة: «فهذا مرسل، إبراهيم التيمي

---

(١) التيمي، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، ثقة فقيه مشهور، قال ابن سعد: كانوا يَتَّقُونَهُ لموضع الرأي، مات سنة ١٣٦ هـ على الصحيح، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٢٤٧).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٧٧.

(٣) الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، اختلف في سماعه من عمر، مات بوَقْعَة الجَماجم سنة ٨٦، وقيل: غرق، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٨١٣ ـ ٨١٤، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٤٩٦).

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٢٥ و٤/٢٠٠.

(٥) مولى ابن عباس. (ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل: ٤/٣٥٣).

(٦) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/١٣٩.

(٧) أبو أسماء الكوفي، العابد، ثقة إلاّ أنّه يرسل ويدلس، مات سنة ٩٢ هـ، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٦٧، ابن حجر ـ تهذيب التهذيب: ١/٤٥ ـ ٤٦).

لم يسمع من عائشة، قاله أبو داود السجستاني وغيره»[1].

٢٣ ـ مراسيل هُرَيْر بن عبدالرحمٰن بن رافع بن خديج[2]:

ساق حديث رفاعة بن هُرَيْر، عن أبيه، عن عائشة، ثم قال: «قال علي ـ الدراقطني ـ: هذا إسناد ضعيف، وهُرَيْر هو ابن عبدالرحمٰن بن رافع بن خديج، لم يسمع من عائشة»[3].

٢٤ ـ مراسيل إسحاق بن يحيى[4]:

قال البيهقي في رواية إسحاق عن عبادة بن الصامت: «إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة بن الصامت، فهو مرسل»[5].

٢٥ ـ مراسيل سليمان بن موسى[6]:

وقد نفى الإمام البيهقي روايته عن أحد من الصحابة فقال: «قال البخاري: هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ»[7].

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٢٧.
(٢) بالتصغير، المدني، مقبول، روى له أبو داود (المزي ـ تهذيب الكمال: ١١/٢٩ ـ ٣٠، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٢/٣١٧).
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٩/٢٦٢.
(٤) إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عُبادة بن الصَّامِت، أرسل عن عبادة، وهو مجهول الحال، قتل سنة ١٣١ هـ، روى له ابن ماجه. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٩٠، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٦٢).
(٥) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٨/٧٤ و٦/١٥٤.
(٦) الأموي الدمشقي، الأشدق، صدوق فقيه، في حديثه بعض لِين، وخلط قبل موته بقليل، روى له الجماعة ما خلا البخاري. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١/٥٤٨، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١/٣٣١).
(٧) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/١٢٦.

٢٦ ـ مراسيل محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[1]:

ساق البيهقي له حديث «تضمين الأُجَراء» ثم قال: حديث جعفر ـ الصادق ـ عن أبيه، عن علي ـ بن أبي طالب ـ مرسل»[2].

٢٧ ـ مراسيل عبدالله بن زكريا الخزاعي[3]:

قال البيهقي في رواية عبدالله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء: «هذا مرسل، ابن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء»[4].

وثَمَّ عددٌ كبير من «المراسيل الخفية» أهملت ذكرها خشية الإكثار[5]، وفيما ذكرتُه يغني، ويفي بالمقصود إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، مات سنة بضع عشرة ومائة، روى له الجماعة. (المزي ـ تهذيب الكمال: ١٢٤٥/٣ ـ ١٢٤٦، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ١٩٢/٢).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٢٢/٦، ٢٥/٥ وأبو جعفر الصادق هو محمد بن علي الباقر المقصود بالإرسال عن جده الأعلى علي بن أبي طالب.

(٣) أبو يحيى الشامي، ثقة فقيه عابد، مات سنة ١١٩ هـ، روى له أبو داود. (المزي ـ تهذيب الكمال: ٦٨٣/٢، ابن حجر ـ تقريب التهذيب: ٤١٦/١).

(٤) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٠٦/٩.

(٥) وهذا سَرْدٌ سريعٌ لأهمِّها لمن أراد التوسع في ذلك.

عمرو بن سليم الزرقي لم يُدْرِك عمر (السنن الكبرى: ٢٨٢/٦).

القاسم بن محمد لم يدرك عمر بن الخطاب (السنن الكبرى: ٣٨٣/٧).

موسى بن عبيدة الربذي لم يدرك علياً (السنن الكبرى: ١١٧/٥).

الحكم بن عتيبة لم يدرك علياً (السنن الكبرى: ٤٣/٦).

ميمون بن أبي شبيب لم يدرك علياً (السنن الكبرى: ١٢٦/٩).

محمد بن سيرين عن عبدالله بن مسعود منقطع (السنن الكبرى: ٣٥١/٥).

علي بن رباح لم يثبت سماعه من ابن مسعود (السنن الكبرى: ١١٠/١).

الزبير الحنظلي عن عمران بن حصين منقطع (السنن الكبرى: ٧٠/١٠).

لا يصح سماع الحسن البصري من عمران ففيه إرسالٌ (السنن الكبرى: ٧٠/١٠ و ٨٠). =

٣ ـ ضابط التفاوت بين المراسيل:

وهذا التفاوت الكبير بين «المراسيل» في القبول والرد، والتفاضل بينها في القوة لدى المحدثين، أمر طبيعيّ ناجم عن اختلاف قيمتها العلمية، وتوفر شروط القبول في بعضها دون الآخر. فاحتاجوا إلى ضوابط دقيقة تحكم هذه المراسيل، وتحدد قيمتها، وقد تقدم في كلام البيهقي شيء من ذلك[١]

وهناك محاولة جيدة من الإمام ابن رجب في وضع هذه الضوابط لتفاوت المراسيل، استوحاها من كلام يحيى بن سعيد القطان الواسع في أنواع المراسيل وَرُتَبِها.

قال ابن رجب: «وكلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:

أحدها: إنَّ مَنْ عُرِفَ بروايته عن الضعفاء، ضُعِّف مرسله، بخلاف غيره.

= عمرو بن دينار عن أبي هريرة منقطع (السنن الكبرى: ٦/١٨١).
مكحول عن أبي هريرة فيه إرسال (السنن الكبرى: ٤/١٩).
هذا منقطع بين مكحول ومعاذ بن جبل (السنن الكبرى: ٨/١٨٥).
الضحاك بن عبدالرحمٰن لم يثبت سماعه من أبي موسى الأشعري (السنن الكبرى: ١/٢٨٥).
يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس فهو مرسل (السنن الكبرى: ٤/٢٤٠).
هذا مرسل أبو قِلابة لم يسمعه من النعمان بن بشير (السنن الكبرى: ٣/٣٣٣).
قتادة لم يدرك ابن عباس (السنن الكبرى: ٧/١٤٣).
لا يُعْرَف لأبي عبدالله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت الأنصاري (السنن الكبرى: ١/٢٧٨).
سليمان بن يسار لم يسمعه من أُمِّ سَلَمَة (السنن الكبرى: ١/٣٣٣).

(١) انظر: مبحث «حكم الحديث المرسل عند البيهقي».

الثاني: إنَّ من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله: «مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي».

الثالث: إنَّ من قوي حفظه، يحفظ كل ما يسمعه، ويثبت في قلبه، ويكون فيه لا يجوز الاعتماد عليه، بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ. ولهذا كان سفيان إذا مرّ بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما سمعه منه، فيقر فيه، وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً، وقال: ليس هو من حديثك، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته، ولم تسمعه، وليس هو من حديثك.

الرابع: إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دلّ إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره، يكتبون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل. وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به. يعني: لو كان أخذه عن ثقة لسمّاه»[1].

وهو كلام جيّد يدل على قدرة ابن رجب، وتمكنه من هذا الفن.

قال الدكتور همام: «ولا يفوتني هنا أن أنوّه بعقلية ابن رجب العلمية القادرة على جمع نثار المتفرقات ضمن قواعد وضوابط»[2].

وهذه الضوابط تخص «المرسل» وحده، فإذا ضممنا إليها زيادة على ما تقدم ذكره من ضوابط القبول والتفاضل عند الإمام البيهقي بالنسبة للمرسِل، والحديث المرسل نفسه ـ أي العوامل المؤثرة في الحديث المرسل قدحاً ومدحاً من داخله ومن خارج عنه. ومن المؤثرات في الحديث المرسل إيجاباً

---

(١) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٢٦ طبعة بغداد.
(٢) د. همام سعيد: العلل في الحديث: ١٧٨.

بأمور خارجة عنه ـ الشواهد والمتابعات، وأشباهها من العواضد المؤكدة له كقول واحد من الصحابة، أو إجماع الأمة عليه، أو ذهاب جمهور أهل العلم إليه. ومن المؤثرات سلباً، كإعلال المرسل بالحديث الموصول وذلك باستعمال علم العلل[1] وغير ذلك من المسائل التي تناولناها من خلال دراستنا للحديث المرسل لتجمعت لنا حصيلة قيمة من الضوابط والقواعد الدالة على نضوج عقلية البيهقي، وتفننه في هذا المضمار.

٤ ـ نتائج هذ الفصل:

من خلال ما تقدم بيانه، يمكننا أن نخلص بحكم يوضح تعامل الإمام البيهقي مع «المراسيل»، ويبين موقفه العملي منها في كتابه «السنن الكبرى»، فنقول:

إنَّ البيهقي لم يقتصر على تصحيح مراسيل سعيد بن المسيب، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وعامر الشعبي، وغيرهم من أصحاب المراسيل القوية. كما أنّه لم يقتصر على تضعيف مراسيل الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة، وغيرهم من أصحاب المراسيل الضعيفة، بل يحكم بصحة المرسل أياً كان مرسله، إذا احتفّت به قرائن القبول، ويضعّف أي مرسل سواء كان مرسل سعيد بن المسيب أو غيره، وذلك إذا لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة.

وينبري هنا سؤال يفرض نفسه:

إذا كان الأمر كذلك، فما الفرق الحاصل بين مراسيل كبار التابعين، وغيرها من المراسيل المروية عن صغارهم؟.

---

(١) انظر: البيهقي ـ دلائل النبوة: ١/٣٩ ـ ٤٠، ومبحث: الغرض الحديثي من المرسل، النوع السابع.

والذي يظهر لي أن الفرق كامن في التفاضل بينهما في الاحتجاج عند الاختلاف، وهو ما صرح به البيهقي نقلاً عن الشافعي، وبمقتضاه قدّم مرسل سعيد بن المسيب على مرسل تميم بن طرفة في حديث «القرعة للمتداعيين»(١).

وثمة مزية أخرى لمراسيل الكبار دون الصغار من التابعين، وهي الإسراع في قبولها، وزيادة الاطمئنان إليها، وذلك لأنَّ التابعين الكبار لقوا عدداً وافراً من الصحابة، أما صغار التابعين فجلّ سماعاتهم من كبار التابعين. وفي هذا علو في الرواية، والعلو في السند يستلزم في مثل هذه الحالة ـ غالباً ـ نظافة السند، والركون إليه.

ونعود إلى منهج البيهقيّ في قبول الحديث المرسل عموماً إذا احتفّت به قرائن القبول. وقد فصّل البيهقي منهجه هذا بوضوح، فقال: «وليس الحسن، وابن سيرين، بدون كثير من التابعين، وإن كان بعضهم أقوى مرسلاً منهما، أو من أحدهما. وقد قال الشافعي بمرسل الحسن حين اقترن به ما يعضده في مواضع منها: «لا نكاح إلاّ بولي»، وفي «النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان»، وقال بمرسل طاووس، وعروة، وأبي أمامة بن سهل، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، وغيرهم من كبار التابعين، حتى اقترن به ما أكده»(٢).

وبهذا يكون الحديث المرسل عند البيهقي قسمين:

١ ـ **صحيح محتج به**: وهو مراسيل كبار التابعين، وغيرهم، إذا احتفّت به قرائن مخصوصة، ومرسل سعيد بن المسيب وغيره في ذلك سواء، إذا لم

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠/ ٢٦٠.

(٢) ابن رجب ـ شرح علل الترمذي: ٢٣٧ ـ ٢٣٨ طبعة بغداد، وانظر: (الزيلعي ـ نصب الراية: ٤/ ٣٥، وابن حجر ـ تلخيص الحَبير: ٣/ ٢٧).

يختلفا، فإذا اختلفا فمرسل سعيد وأضرابه مقدّم في الصحة والاحتجاج على غيره من المراسيل.

٢ ـ ضعيف غير محتج به: وهو كل مرسل فقد الشرائط المنصوص عليها لدى البيهقي، ومرسل ابن المسيب وغيره في ذلك سواء[١].

وهذا المذهب الذي ذهب إليه الإمام البيهقي في الحديث المرسل، وسبقه إليه الإمام الشافعي، لم ينفردا به، بل شاركهما فيه الإمام أحمد بن حنبل وغيره.

قال الحافظ ابن رجب: «وهذا المعنى الذي ذكره الشافعي من تقسيم المراسيل إلى صحيح محتجّ به، وغير محتجّ به، يؤخذ من كلام غيره من العلماء، كما تقدم عن أحمد وغيره تقسيم المرسل إلى صحيح وضعيف. ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن، وعطاء، وهي أضعف المراسيل، لأنهما يأخذان عن كل أحد.

وقال أيضاً: ولا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير لأنّه يروي عن رجال ضعاف صغار.

وقال مهنا: قلت لأحمد: لم كرهت مرسلات الأعمش؟ قال: كان الأعمش لا يبالي عمن حدّث»[٢].

قال ابن رجب: «قال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، وقد رأى عمر، وسمع منه»[٣].

---

(١) د. همام سعيد ـ العلل في الحديث: ١٨٢.
(٢) ابن رجب ـ شرح العلل: ٢٣٩ طبعة بغداد.
(٣) المصدر السابق: ٢٣٩.

وبهذا يكون الحديث المرسل دائراً بين احتمالي الصحة والضعف، فإذا احتفّ بقرائن تقوية يصح العمل والاحتجاج به، وإذا لم تتوفر له هذه القرائن بقي في مدار الضعف، وسقط الاحتجاج به. وهذا منتهى العمل في هذه المسألة عند الأئمة النقاد[1].

وقد بسطت الكلام في هذا المبحث بالنسبة لما قبله، لأهميته وتشعبه. فهو كما قال الإمام النووي في «الإرشاد»: «من أجلّ الأبواب، فإنّه أحكام محضة، ويكثر استعماله، بخلاف غيره»[2].

كما أنّ وفرة الأحاديث المرسلة، وتنوع استعمالاتها في الصناعة الحديثية وغيرها لدى البيهقي في «السنن الكبرى» اقتضى مني هذا التوسع.

والذي أحب أنْ أُقَرِّرَهُ، وأؤكد عليه في ختام هذا الفصل، هو: «أنَّ كتاب «السنن الكبرى» للإمام البيهقي يُعتبر ـ فيما وجدت ـ من المصادر القيّمة للحديث المرسل، ومرجعاً فياضاً وافراً من مراجعه، ومظان وجوده، وذلك لاشتماله على جملة كبيرة منه[3]، مع ثَروةٍ ثَرَّةٍ من الصناعة النقدية الحديثية والفقهية لهذه المراسيل.

---

(١) د. نورالدين عتر ـ منهج النقد: ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) السخاوي ـ فتح المغيث: ١/١٥٥.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: «السنن الكبرى»: ١/٢٢١، ٣٧٧، ٤٠٨، ٣/٣٨٨، ٤/٢٨٤، ٢٩٧، ٣٠٦، ٦/٤، ٤٤، ٤٩، ١٣٨، ١٥١، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٦٦، ٢٧٩، ٣٥٧، ٣٦١، ٧/٢٨٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٨، ٩/٩٦، ١٩٦، ٣٢٦، ٣٤٦، ١٠/٢٢. وفي هذه المواضع وأضعافها المضاعفة لا يزيد على قوله: «هذا مرسل» للتنبيه عليه.

الفصل الرابع

الصناعة الإسنادية في «السنن الكبرى»

ويشتمل على تمهيد ومبحثين:

التمهيد.

١ ـ صناعة البيهقي في عرض أسانيده.

٢ ـ الفوائد الحديثية في الإسناد عند البيهقي.

تمهيــد

الـذي عنيتُهُ بصنـاعة الإسنـاد هـو: تتبـع أسـانيـد الحـديث وطـرقـه واستقصاؤها، وبيان قيمتها النقدية في الإخراج ومما يتبع ذلك من علوم الجرح والتعديل، وأسماء الرواة وكناهم، وضبطهم وما إلى ذلك من الفوائد الحديثية الفنية(1).

لقد انتهج الإمام البيهقي منهج من سلفه من المحدثين في إخراج جميع مصنفاته مصحوبة بأسانيدها. وكانت له عناية فائقة بالإسناد ظهرت بوضوح في كتابه «السنن الكبرى» رواية ودراية. فإنّه يورد متوسعاً مـا تهيّأ لـه من طرق الحديث الواحد، ذاكراً اختلاف رواته واتفاقهم، وما للحـديث من شواهـد واعتبارات، وما في رجاله من جرح وتعديل، كما يجتهد في تمييز أحاديثه، صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مرسلها، وما فيها من اتصال أو انقطاع، إلى غير ذلك من الفـوائد الإسنـادية التي سنتعـرض لتفصيلها وبيانها.

يقـول الإمام البيهقي متحـدثاً عن صنـاعته هـذه: «إني منذ نشـأتُ، وابتدأتُ في طلب العلم أكتبُ أخبارَ سيدنا المصطفى ـ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ـ وأجمع آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدين، وأسمعها

---

(1) انظر د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٧٠.

ممن حملها وأتعرف أحوال رواتها من حفاظها. واجتهد في تمييز صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مرسلها»[1].

كما أضاف إلى عمله هذا الكثير من صناعة النقد، وذلك بالتفتيش عن رجال هذه الأسانيد وإضفاء الحكم العام عليها وفق ذلك.

---

(١) البيهقي ـ معرفة السنن والآثار: ١/١٤٠.

المبحث الأول

صناعة البيهقي في عرض أسانيده

١ ـ أن يخرج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قالب إسناد واحد.

أولاً ـ العطف بين الشيوخ:

أ ـ العطف بين الشيوخ عند إتفاقهم.

ب ـ العطف بين الشيوخ عند اختلافهم.

ثانياً ـ التحويل بين الأسانيد.

أ ـ التحويلة الواحدة في الإسناد.

ب ـ التحويلة المتعددة في الإسناد.

ثالثاً ـ الجمع بين الطريقتين، العطف، والتحويل في إسناد واحد.

رابعاً ـ العطف الكلي على الإسناد الأول بمتن جديد.

٢ ـ الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر.

٣ ـ التنبيه على مخرج الحديث ابتداء، ثم الإتيان به بتمامه.

٤ ـ الإشارة إلى الأسانيد والطرق.

٥ ـ الإفراد لكل إسناد مع متنه في الرواية.

٦ ـ خاتمة في مميزات صناعة البيهقي في الإسناد.

صناعة البيهقي في عرض أسانيده

رغم تنوع طريقة الإمام البيهقي في إخراج أحاديثه، وتفننه في عرض أسانيدها، فإنّه يمكننا حصرها في خمسة طرق، وهي:

١ ـ أن يخرج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قالب إسناد واحد، إما بالعطف بين الشيوخ، أو بتحويل السند، أو بهما معاً، أو بالعطف الكلي على الإسناد الأول بمتن جديد.

٢ ـ أن يخرج الحديث بسنده ومتنه، ثم يحيل على مخرج الإسناد الأول من طريق آخر بنفس المتن، أو بمتن جديد.

٣ ـ أن يخرج كل إسناد مع متنه على انفراد في الرواية.

٤ ـ أن يسوق مخرج الحديث ثم يتبعه بطريقه.

٥ ـ أن يشير إلى الأسانيد والطرق إشارة مجردة من التعقيب تارة، أو يحكم عليها ببيان درجاتها تارة أخرى.

وهذه الصور الفنية في صناعة الإسناد تتفاوت في استعمال البيهقي لها في «السنن الكبرى» كثرة وقلة. فبعضها لا يكاد يخلو منها باب من أبواب كتابه، حتى توشك أن تكون هي الصفة الغالبة على صناعته الإسنادية في عموم أحاديثه، كالعطف بين الشيوخ عند الأداء. واستعمال التحويل في الإسناد. ودونها الإشارة إلى الأسانيد والطرق الأخرى للحديث المروي في الباب، وتلي ذلك الإحالات على مخرج الحديث بنفس المتن، أو بمتن

جـديد. إلى آخـر ما قـدمنا ذكـره من هذه الاستعمـالات الفنية في عـرض المرويات الحديثية.

وهذه صور تطبيقية من «السنن الكبرى» للإمام البيهقي لكل جزئية من هذه الاستعمالات الإسنادية:

١ ـ إخراج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قـالب إسناد واحد:

إما بالعطف بين الشيوخ، أو بتحويل السند، أو بهما معاً، أو بالعطف على مخرج الحديث الأول، أو بالعطف الكلي بمتن جديد.

وهذه الطريقة اشتملت على خمس تفريعات ضمنية، وسأشرع بالتمثل لكل حالة منها على انفراد:

أولاً ـ العطف بين الشيوخ:

وهـو جانب مشـرق من جوانب العمـل الحديثي في أسلوب صناعـة الإسناد، ودقّة عـرضه، وجمـال أدائه في كتـاب «السنن الكبرى» للبيهقي. وللإمام مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» سابقة طيبة في حسن جمعـه لمرويات شيوخه، وجمال عرضه لها. وبذلك امتاز كتابه على غيره، وعظم ثناء العلماء عليه لما اشتمـل عليه «صحيحـه» من حسن السياق، وتجميـع الأسانيد والطرق للحديث الواحد في الباب[1].

---

(١) يعتبر «صحيح مسلم» كله شاهد صدق على التزامه بهذا المنهج، وانظر على سبيل المثال: ٣/١٦٨٤ ـ ١٦٨٨.

واستفاد من مسلم تلميذه الإمام أبو عيسى الترمذي صاحب «الجامع»، وزاد عليه بعض الفوائد الإسنادية[1].

ولا شك أنَّ الإمام البيهقي قد أحسن الانتفاع من مجهود هذين الحافظين الكبيرين وغيرهما. وخصوصاً فيما يتعلق بالصناعة الإسنادية للحديث، وزاد عليها أموراً سننبّه عليها عند ورودها.

إنَّ صور العطف بين الشيوخ في أسانيد البيهقي يمكن حصرها في نوعين. وهذان النوعان إما أن يتفقا في المتن المروي، أو يختلفا:

أ ـ عطفه بين الشيوخ عند الاتفاق:

ويكتفي البيهقي بإيراد روايتهم.

ومثال ذلك قوله في (باب طهارة جلد الميتة بالدبغ): «أخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الروذباري، وأبو الحسين علي بن محمد بن بشران، قالا: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا سفيان، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبدالرحمٰن ـ يعني ابن وعلة ـ يرويه عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيّمَا إيهاب دبغ فقد طهر»[2].

ب ـ عطفه بين الشيوخ عند اختلافهم:

وينبه فيه على ما انفرد به أحدهم دون سواه.

ومثاله ما أخرج البيهقي في (باب كيفية التكبير) قال: «حدثنا أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأصبهاني، أنبأنا أبو بكر محمد بن الحسين بن الحسن القطان...» وساقه بطوله، ثم قال: «وأخبرنا أبو طاهر الفقيه من

---

(١) د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ١٥٠ ـ ١٥٢.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٦/١ والشواهد في ذلك وافرة، وهي مبثوثة في مواضع كثيرة من «السنن»، انظر على سبيل المثال: ٣٤/١ و١٢٠، ١٤/٢ و١٠٤، ٢١/٥.

أصله، أنبأنا أبو بكر القطان فذكر الحديث بمثله إلّا أنَّ في كتابه: ويصلي مع المسلمين صلاة الجماعة، والباقي سواء»[١].

والجمع بين الشيوخ في إسناد واحد، لم يأخذ الشكل التراكمي عند البيهقي في «السنن الكبرى»، وإنما أضاف إليه جملة من الفوائد، من ذلك مثلاً:

ذكر مواضع وبلدان الشيوخ الذين سمع منهم ذلك الحديث، كقوله في (باب ما يقول إذا نابه شيء في صلاته): «أخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الفقيه بنيسابور، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران العدل ببغداد، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفّار. .» وساق الحديث بطوله[٢].

وقال في موضع آخر: «أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق بنيسابور، وأبو الحسن علي بن محمد المقري ببغداد. . .»[٣].

وقال كذلك: «أنبأنا أبو علي الحسين بن محمد بن محمد بن علي الروذباري بطوس، وأبو عبدالله الحافظ بنيسابور. . .»[٤].

والشواهد في هذا كثيرة[٥] يبقى أَنْ نشير إلى أَنَّ الإمام البيهقي قد يضفي على طريقته هذه في جمع الشيوخ ضمن إسناد واحد، وتبيان مكان سماعه منهم فائدة أخرى، وهي نقده لسماع هؤلاء الشيوخ، كأنه ينفي اعتراضاً، أو يزيل وهما.

---

(١) المصدر السابق: ٢/١٦، وانظر: ٢/٤٧٦، ١٠/٢٠١.
(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٢٤٦.
(٣) المصدر السابق: ٢/٣٤٤.
(٤) المصدر السابق: ٢/٤٠٢.
(٥) المصدر السابق: ٢/٤٠٢، ٣/١٠٤ و١١٥ و١٣٢ و١٥٨ و٢٣٤ و٣٠٥ و٣٠٦.

من ذلك قوله: «أخبرنا أبو نصر بن قتادة، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، قدما علينا ببيهق، وهما صحيح سماعهما»[1].

وهذه الفوائد زيادة على ما فيها من تيقظ الإمام البيهقي، ومعرفته الكاملة بمروياته، ممّن سمعها، وأين سمعها، وكيف سمعها، وما انطوت عليه من قيمة نقدية، إلى غير ذلك من المسائل الحديثية والفقهية الأخرى، فإنَّ فيها فائدة جليلة تتعلق بشيوخ الحديث، ووصوله إلى هذه البلاد أو تلك.

وهي مادة لا يستهان بها لمن أراد دراسة انتشار الحديث، ودراسة المراكز والمدارس الحديثية التي كانت متصدرة للرواية في عصر البيهقي. أعني القرن الخامس الهجري.

وهذه الفوائد المكانية التي طَرَّزَ بها البيهقي أسانيده والتي يسرت لنا دراسة رحلاته العلمية، وتتبع سماعاته في شتى البلدان. لعل البيهقي قد استفادها من الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة، فإني رأيته قد اهتم بتدوين أماكن سماعاته من شيوخه بشكل مكثف في كتابه «المعجم الصغير»[2].

ويبقى ثمة فرق مهم بين الكتابين فإنَّ الطبراني يورد لكل شيخ حديثاً واحداً، من طريق واحد، ويذكر مكان سماعه كتعريف بشيخه الذي سمع منه. أما عند البيهقي في «السنن الكبرى» فقد ظهرت هذه الفوائد في صورتين، في الصورة المبسطة التي رأيناها لدى الطبراني في «المعجم الصغير». والثانية تَمَثَّلَت في الصورة المركبة التي مثّلنا لها قريباً. وهي سماعه للحديث الواحد بأسانيد متعددة في بلدان متباعدة، ثم ينظمها جميعاً في قالب

---

(١) المصدر السابق: ١٠/٢٤٠.

(٢) انظر: المعجم الصغير «للطبراني»، فإن في كل صفحة من صفحاته شاهداً على ما ذكرناه.

إسناد واحد، مع بيان ظروف الرواية، ونوع صيغها، وطبيعة ألفاظها، ومكان سماعها.

وهذه الشذرات والفوائد تحمل في مضامينها منقبة عظيمة لسلف هذه الأمة من المحدثين والعلماء، فإن ما بين نيسابور إلى بغداد أبعاداً، لا سيما في تلك الظروف التي عاشها البيهقي. وقد يبلغ الحال في مروياته أن يخرج الحديث الواحد عن سبعة شيوخ، كل شيخ في مدينة غير مدينة الشيخ الآخر.

وإهتمام الإمام البيهقي بتعدد أسانيد الحديث الواحد، والحرص على تحمله من طرق شتى، ليس بدعاً من البدع. فكتابة الحديث من أوجه متعددة، وتكثير أسانيده وطرقه من الأمور التي أهتم بها المحدثون في وقت مبكر.

قال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»(١).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: «كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم»(٢).

وبهذا يمكننا أن نفسّر كلام الأئمة من الحفاظ المتعلق بالأرقام المذهلة من الأحاديث التي كانوا يحفظونها، مع أن الموجود بين أيدينا من هذه الأحاديث عدد يسير إذا ما قيس بالذي ذكره الأئمة.

قال الإمام أحمد: «صَحَّ من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى - يعني أبا زرعة الرازي - قد حفظ ستمائة ألف»(٣).

---

(١) ابن معين - تاريخ يحيى بن معين: ٦٥٨/٢ رقم ٤٣٣٠، الحاكم - معرفة علوم الحديث: ٩.

(٢) الكوثري - تأنيب الخطيب: ١٥١.

(٣) الحاكم - المدخل في علم الحديث: ١٣.

كما أنَّ الإمام البخاري قد ألّف كتابه انتقاء من ستمائة ألف حديث[1] بينما اشتمل كتابه الصحيح على تسعة آلاف واثنين وثمـانين حديثـاً[2] هذا بالمكرر، وقيل: إنَّه من غير المكرر يصل إلى أربعة آلاف[3].

ونقل الدكتور السباعي عن ابن حجر أنه: «بغيـر المكرر من المتـون الموصولة ألفان وستمائة واثنتان حديثاً»[4].

والجواب عن هذا الإشكـال يكمن في أنَّ أصحاب الحـديث كـانـوا يعدّون كل إسناد حديثاً، فإذا كان الحديث مرويّاً بعشرة أسانيد عدّوه عشرة أحاديث وهكذا[5].

ومن خلال هذه النظرة في أسانيد البيهقي يتضح لنا المجهود الكبير، الذي بذله هذا الإمام في جمع وتصنيف هذه الأحاديث الكثيرة، فإنَّه طاف مرتحلاً في شتى البلدان الإسلامية ليسمعها هنا، وهناك، ويتحملها من هذا الإمام، أو ذاك.

وهكذا ألفيته في أغلب مروياتـه في «السنن الكبرى» يـروي الحديث الواحد عن أكثر من شيخ. وهو عمل جيد يعكس همة البيهقي، وجهوده في طلب العلم، ويعطي لكتابه مزيداً من القوة والتوثيق. فإنَّه يروي عن الشيخين والثلاثة والأربعة والخمسة، ويصل إلى الثمانية في بعض الأحيان.

---

(١) الخطيب ـ تاريخ بغداد: ٢/٨ و ١٤.
(٢) ابن حجر ـ هدي الساري: ٤٦٩.
(٣) المصدر السابق: ٤٦٥.
(٤) د. الساعي ـ السنة ومكانتها: ٤٤٦.
(٥) انظر البحث القيم الذي كتبه د. الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي»: ٥٩٥ ـ ٦٠١. وللإمام ابن الجوزي مزية السبق في التنبيه إلى هذا الأمر الهام. وقد فصل أدلته في كتابه القيم «صيد الخاطر: ٢٤٦ ـ ٢٤٨».

أما روايته للحديث الواحد الذي تلقاه عن شيخين أو ثلاثة فهو من الكثرة في «سننه» بحيث يغني عن ضرب المثال. ويمكن للقارىء أن يتصفح أي موضع من «سننه الكبير» فسيجد في كل صفحة شاهداً على هذا.

وأما تحمله للحديث عن أربعة شيوخ، فهو كثير كذلك. ومن أمثلة ذلك قوله في (باب التثبت في الحكم):

«أخبرنا الحاكم أبو عبدالله الحافظ ـ رحمه الله ـ، وأبو محمد عبدالله بن علي بن أحمد المعاذي، وأبو سعيد ابن محمد الشعبي، وأبو الفضل بن سعيد الهروي، قالوا: أنبأنا أبو حفص عمر بن محمد الزيات الصرفي البغدادي» وساق الحديث بطوله[١] وشواهد هذا النوع كثيرة جداً[٢].

أما مثال تحمله للحديث عن خمسة شيوخ، وأداء ذلك في قالب إسناد واحد، فقوله في (باب ما جاء في ابتغاء البركة من كيل الطعام):

«أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، وأبو عبدالرحمن السلمي، وأبو صادق بن أبي الفوارس، وأبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد بن عبدان، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب...» وساق الحديث بتمامه[٣] وشواهد هذا كثيرة كذلك[٤].

وقوله في تحمله عن ستة مشايخ: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو طاهر الفقيه، وأبو زكريا بن أبي إسحاق، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١٠٤/١٠.
(٢) المصدر السابق: ٣٧٥/٣ و٣٩٩ و٤١١، ٥٥/٤ و١٢٠ و١٧٧ و٢١٩ و٢٥٥، ٦٩/٦ و٢١٧ ـ ٢١٨، ١٢١/٧ و١٣٤ و٤٥٤، ١٦/٨ و١١٢ و٢٩٥ و٣٣٦، ٩٥/٩ و١٤٥ و١٨١ و٢٢٥، ١٠٤/١٠.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣١/٦.
(٤) المصدر السابق: ٨٠/٤، ٢١/٥، ٣١/٦، ٨١/٧ و١١٠، ١٨/٨ و١٣٥، ٣١١/١٠.

إبراهيم الطوسي الفقيه، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الشاذياخي، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: أنبأنا. . .»[1].

وقوله في تحمله عن سبعة مشايخ: «أخبرنا أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحافظ، وأبو طاهر الفقيه، وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبو بكر محمد بن أحمد بن رجاء الأديب، وأبو سعيد بن أبي عمرو، وأبوعبدالله إسحاق بن محمد السدوسي، وأبوعبدالرحمٰن السلمي، قالوا: حدثنا. . .»[2].

أما روايته للحديث الواحد الذي تحمّله عن ثمانية من شيوخه، الذين سمع من كل واحد منهم في ظرف غير ظرف الثاني، مع تمييزه لصيغ سماعه منهم، فهو أمر له دلالة كبيرة، وصورة معبرة ذات ايحاءات متعددة في تمكن الإمام البيهقي من هذه الصناعة، وامتلاء جعبته من هذه البضاعة، وحسن تفننه عند التصنيف والأداء في دِقَّةٍ وبراعة.

قال البيهقي: «حدثنا الإمام أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان ـ رحمه الله ـ إملاء، وأبو عبدالله الحافظ، وأبو بكر القاضي، وأبوعبدالله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، وأبو سهل أحمد بن محمد بن إبراهيم المهراني، وأبو سعيد بن أبي عمرو، وأبو بكر محمد بن محمد بن رجاء الأديب، وأبو القاسم السراج قراءة، قالوا: . . .»[3].

وأحياناً كثيرة يختصر هذه السماعات المتعددة ويكتفي بتسمية بعضهم[4]، وربما يعمد إلى ذلك رغبة منه في التخفيف والاختصار، وعدم الإكثار والإملال.

---

(١) المصدر السابق: ٣/٧٣ وانظر أيضاً: ٢/٤٥٨.
(٢) المصدر السابق: ٣/٩٣ وانظر أيضاً: ٣/١٥٢.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٢٦٢.
(٤) انظر: المصدر السابق: ١/١٩٣، ٢/٥٥، ١٠/١٨١.

وثمة فوائد أخرى طرّز الإمام البيهقي طريقته بها في «عطف الشيوخ» من ذلك:

تنبيهه على تفاوت طرق التحمل وصيغها من شيخ إلى آخر، وتصريحه بذلك عند الأداء.

يقول البيهقي: «أخبرنا أبو عبدالله، وأبو سعيد بن أبي عمرو قراءة عليهما، وحدثنا أبو محمد عبيد بن محمد بن محمد بن مهدي لفظاً، قالوا: . . .»[1].

وقال في موضع آخر: «أخبرنا أبو عبدالرحمٰن السلمي إملاء، وأبو سعيد بن أبي عمرو قراءة، قالا: . . .»[2].

وهذا التنبيه إنما يقع من البيهقي عند الاختلاف في نوع السَّماع للحديث الواحد المتلقّى مِنْ عِدَّة شيوخ، وكل شيخ حدَّثه بطريقة مغايرة لطريقة سماعه من الشيخ الآخر.

أما إذا اتَّحَدَت طرق سماعه منهم، فإنّه ينّص على هذا الاتفاق في طريقة التحمل بما يوافق الحال. من ذلك قوله:

«حدثنا السيد أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، وأبو طاهر الفقيه إملاءً وقراءةً عليهما، قالا: . . .»[3].

بل إنَّ الإمام البيهقي ليتجاوز في تسجيله لظروف روايته المكانية والأصولية إلى تبيان الظروف الزمانية للسماع، وهي إحاطة متقنة ذات فوائد شتى، فإنّها قد يسرت لنا معرفة أقدم سماع للبيهقي، وأقدم شيخ له منذ بداية

---

(١) المصدر السابق: ٥/٢٦٤، وانظر أيضاً: ٢/٢٦٠.
(٢) المصدر السابق: ٢/٢٦٠، وانظر أيضاً: ٣/١٧.
(٣) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٤/٢٠٢.

طلبه للحديث، كما أمكننا معرفة زمن سماعه لهؤلاء الحافظ الذين دوّن لنا سنة سماعه منهم.

قال البيهقي: «حدثنا الإمام أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان ـ رحمه الله ـ إملاءً في رمضان سنة تسع وتسعين وثلاثمائة...»[1].

وقال في موضوع آخر: «حدثنا أبو محمد عبدالله بن يوسف الأصبهاني إملاءً سنة أربعمائة»[2].

وعلى هذا يكون سماع البيهقي من الإمام أبي الطيب في الرواية الأولى وسنّه خمسة عشر عاماً، وفي الثانية ستة عشر عاماً. وهذه التفاصيل تقدمت في مواضعها[3].

ولكن يبقى أن أسجل هنا إعجابي بما رأيته من صنيع البيهقي وتفننه في صناعة الإسناد، فالحق أنَّ هذه الفوائد الدقيقة لو كـانت في مُصَنَّفٍ صغير مختصر لكانت من أبرز محاسنه، وأجدر مواضع الإبداع فيه، فكيف وقد فاض بها كتابه الجامع «السنن الكبرى» والذي بلغت نصوصه ما يقرب من سبعة وعشرين ألفاً كأصول[4] وهي بتفريعاتها قد تصل إلى أضعاف هذا العدد عدّة مرات.

وهذا كلّه فيما يخص تفنن الإمام البيهقي في «العطف بين الشيوخ» من صناعة الإسناد.

---

(١) المصدر السابق: ٣/٣٤٥.

(٢) المصدر السابق: ٢/٤٥٨.

(٣) انظر الفصل الأول من الباب الأول: «حياة الإمام البيهقي».

(٤) قمت بإحصاء لنصوص «السنن الكبرى» فبلغ عدد نصوصه لديَّ «٢٦,٤٩٠» نصاً من نصوص الأصل. ولم أدخل في العدد الطرق والتفريعات والمعلقات والإشارات.

ثانياً ـ التحويل بين الأسانيد:

وطريقة البيهقي فيه أن يخرج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قالب حديث واحد، باستعمال الرمز «ح» وهو مختصر «التحويل» من إسناد إلى آخر، وقيل: إنّها من «الحديث»، وقيل غير ذلك[1]. ويكون العطف فيه على نقطة الالتقاء بين هذه الأسانيد.

وقد توسع الإمام البيهقي في هذه الطريقة، محاولة منه في حشد هذا السيل الغزير من الأسانيد التي تلقاها، ليقوي بها الحديث بتعداد طرقه.

وإتخذت هذه الطريقة عند البيهقي أشكالاً عدّة:

أ ـ التحويلة الواحدة في الإسناد:

من شواهد ذلك قوله: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبو بكر بن الحسن القاضي، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأنا الربيع بن سليمان، أنبأنا الشافعي، أنبأنا مالك (ح).

وأخبرنا أبو عبدالله، وأبو زكريا، وأبو بكر، قالوا: أنبأنا أبو العباس، ثنا بحر بن نصر، قال: قريء على ابن وهب، أخبرك مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، وعمرو بن الحارث، أنَّ ابن شهاب حدّثهم...»[2].

وبهذا الصنيع نَبَّهَ البيهقي إلى أنَّ للحديث طريقين عن مالك؛ طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي، وطريق بحر بن نصر، عن ابن وهب. وفي ذلك فائدة ضمنية، فإنَّ الربيع بن سليمان المرادي هو راوي «مسند الشافعي» عنه. فهو صاحبه، وناقل علمه[3] وبحر بن نصر المصري راوي «مسند

---

(١) انظر: ابن الصلاح ـ علوم الحديث: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/١٤٤.

(٣) الشيرازي ـ طبقات الشيرازي: ٧٩، الذهبي ـ سير النبلاء: ١٢/٥٨٧.

عبدالله بن وهب»[1] ومن طريقه تحمّل البيهقي هذا «المسند» فيكون هذا الحديث مُدَوَّناً في ثلاثة مصنفات من كتب الحديث الأُصول، وهي «الموطأ» و«مسند الشافعي» و«مسند عبدالله بن وهب». وشواهد ذلك كثيرة جداً في «السنن الكبرى»[2].

ب ـ التحويلة المتعددة في الإسناد:

من شواهد ذلك قوله: «أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أنبأنا أحمد بن عبيد الصَفَّار، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا سليمان بن حرب، وعارِم بن الفضل، قالا: حدثنا حَمَّاد بن زيد (ح).

وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني أبو النضر الفقيه، حدثنا محمد بن نصر الإمام، حدثنا يحيى بن يحيى، أنبأنا حماد بن زياد (ح).

وأخبرنا أبو عبدالله، قال: وأخبرني أبو النضر، حدثنا أبو بكر بن رجاء...»[3].

وقد بلغت عناية البيهقي بتحويل الإسناد، ومهارته في صناعة ذلك أنّه استعمل «التحويل» أربع مرات في إسناد واحد. انظر إلى قوله: «أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالله بن بشران ببغداد، أنبأنا دعلج بن أحمد بن دعلج، حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا فضيل بن عياض (ح).

وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنبأنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي،

---

(١) الذهبي ـ سير النبلاء: ١٢/٥٠٢، السبكي ـ طبقات الشافعية: ٢/١١٠ ـ ١١٢.

(٢) انظر: «السنن الكبرى»: ٧/٢٠٩، ٨/٣ و١٣، وفي كل صفحة من الكتاب تجد شاهداً على ذلك.

(٣) انظر: «السنن الكبرى»: ٢/١٠١.

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيـد، حدثنـا النفيلي، حدثنـا موسى بن أعين (ح).

وأخبـرنـا أبـو الحسن علي بن أحمـد بـن عبـدان، أنبـأنـا أحمـد بن عبيدالصفار، حدثنا إسماعيل القاضي، حدثنا علي يعني ابن المديني، حدثنا جرير (ح).

وأخبرنا أبوعبدالله الحافظ، حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبـأنا بشـر بن موسى، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، كلهم عن عطاء. . .»[1].

وهذا المثال يُغني عن المقال في تجسيد المجهـود الكبيرالـذي بذلـه الإمام البيهقي في العناية بالإسناد، وإخراج نصوص كتابه بهذا الشكل المُجَوَّد الذي يُوحي بما عليه هذا الحافظ من بـراعة في الصنـاعة الحـديثية درايـةً وتصنيفاً.

ثالثاً ـ الجمع بين الطريقتين العطف بين الشيوخ، والتحويل بين الأسانيد في إخراج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده:

وأمثلة ذلـك كثيرة في «السنن»[2].

ولم يكن البيهقي ليجمع هذه الأسانيد المتباينة بطريقة التحويل على علاتها، ضارباً صفحاً اختلاف ألفاظ الرواة في كل رواية منها. وإنما كـان يدقق ذلك ويحققه، ويشير إلى جميع هذه الاختلافات مهما دقّت، وينسبها لصاحبها. بالإضافة إلى ما كان ينص عليه البيهقي من اختلاف صيغ التحمل، واختـلاف ألفاظ الـرواة أنفسهم في سيـاق الإسنـاد، كـأن يقـول أحـدهم: «حدثنا»، والآخر: «أخبرنا» فإنه ينبّه إلى ذلـك، وينص عليه. وقـد سبقت نماذج متعددة من أمثلة ذلك نستغني بها عن التكرار.

---

(١) المصدر السابق: ٨٧/٥، وانظر أيضاً: ٣٠٩/٥، ١٥/٨.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٣٨/٢ و٦٧، ١٢٥/٥ و٢٧٦، ٦٧/٧.

رابعاً ـ العطف الكلي على الإسناد الأول بمتن جديد مغاير للمتن الأول:

ومقصد البيهقي من ذلك الاستغناء عن إعادة السند هروباً من التكرار، وطلباً للاختصار.

من شواهد ذلك قوله: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنبأنا أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الفقيه، حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت، وأنه صلى صلاة العصر، وصلى معه قوم فخرج رجل ممن كان صلى معه، فمرّ على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أشهد الله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة، فداروا كما هم قبل البيت.

وبإسناده عن البراء، قال: قيل: هذا الذين ماتوا قبل أن تحول إلى الكعبة، ورجال قتلوا فلم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله ـ عز وجل ـ ﴿وما كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إيمانَكُمْ إنَّ الله بالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحيمٌ﴾.. رواهما البخاري عن أبي نعيم»[1].

وهذا كله فيما يتعلق بإخراج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قالب إسناد واحد، وقد اشتمل على أربع مسائل وهي:

أولاً: العطف بين الشيوخ.
ثانياً: التحويل بين الأسانيد.
ثالثاً: الجمع بين الطريقتين العطف والتحويل في إسناد واحد.
رابعاً: العطف الكلي على الإسناد الأول بمتن جديد.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٢ ـ ٣، وانظر: ٢٢/٨.

٢ ـ الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر بنفس المتن، أو بمتن جديد:

وهي الطريقة الثانية من طرق الإمام البيهقي في التعامل مع الأسانيد، وكيفية عرضها وإخراجها. وهو هنا يسوق الحديث بتمامه، ثم يخرجه من طريق آخر، فيعمد إلى الاختصار بإحالة السند إلى مخرج الحديث الأول.

يقول البيهقي مثلاً: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى أميرك النيسابوري وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا أحمد بن عبدالحميد الحارثي، حدثنا أبو أسامة، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «من حمل السلاح علينا فليس منّا».

قال: وحدثنا أحمد ـ أي ابن عبدالحميد الحارثي ـ حدثنا أسامة، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثل هذا القول[1].

وهذا في الإحالة على المتن المماثل. وكان الإمام مسلم بن الحجاج في «الصحيح» يستعمل هذه الكلمات اختصاراً «مثله» و«نحوه»، وتابعه الإمام أبو عيسى الترمذي في «جامعه»[2].

أما في الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر بمتن جديد، فمثاله قول البيهقي: «أخبرنا أبو أحمد المهرجاني العدل، حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، أخبرنا محمد بن إبراهيم العبدي، حدثنا ابن بكير، حدثنا مالك، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مصعب بن

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٨/ ٢٠.

(٢) د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعة: ٨١.

سعد، أنه قال: كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت، قال سعد: لعلك مسست ذكرك؟ فقلت: نعم. قال: فتوضأ. فقمت فتوضأت، ثم رجعت.

وبإسناده قال ـ أي ابن بكير ـ: حدثنا مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أنه كان يقول: إذا مسّ الرجل ذكره فقد وجب عليه الوضوء.

وبإسناده قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، أنه قال: رأيت عبدالله بن عمر يغتسل، ثم يتوضأ، فقلت له: يا أبت ما يجزيك الغسل من الوضوء؟ قال: بلى، ولكني أحياناً أمس ذكري فأتوضأ.

وبإسناده قال: حدثنا مالك، عن نافع، عن سالم بن عبدالله، أنه قال: كنت مع عبدالله بن عمر في سفره، فرأيته ـ بعد أن طلعت الشمس ـ توضأ، ثم صلى، فقلت له: إن هذه صلاة ما كنت تصليها؟ فقال أبي: بعد أن توضأت لصلاة الصبح مسست ذكري، ثم نسيت أن أتوضأ، فتوضأت ثم عدت لصلاتي.

وبإسناده قال: حدثنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه كان يقول: من مسّ ذكره فقد وجب عليه الوضوء»[1].

وهو مثال معبّر في اختصار لأسانيد الأحاديث التي اتفق مخرجها، وتغايرت متونها بمجيئها من طريق آخر.

٣ ـ التنبيه على مخرج الحديث إبتداء، ثم الإتيان به بتمامه:

وقد ظهر لي أن الإمام البيهقي يعمد إلى هذا الأسلوب لأسباب، من أهمها: نقد الحديث، وبيان درجته وحكمه، حتى لا يقع الاغترار به. وهي

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/١٣١، وانظر أيضاً: ٧/١٦٢ و٢١٦ و٢١٧.

عجالة مصحوبة بفائدة، توقف القاريء على قيمة هذا الطريق الإسنادي قبل النظر فيه.

ومثال ذلك، أنه ساق نصّاً من قول علي بن أبي طالب في «الإحرام» ثم قال: «وروي هذا من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً، وفيه نظر» ثم ساقه بتمامه[1].

وهذه الفائدة الإسنادية النقدية، من الفوائد الجليلة في «السنن الكبرى» لم أجد نظيرها عند الأئمة من أصحاب الكتب الستة.

وقد يسوق البيهقي مخرج الحديث على عجل، ثم يخرجه عقب ذلك تاماً، زيادة منه في التنبيه على ذلك الطريق كشاهد جيد للأصل المذكور.

وللإمام البيهقي مزيد عناية بهذا الجانب الهام من صناعة الإسناد، وقد أكثر منه جداً في كتابه «السنن»، ومن أمثلة ذلك عنده: أنه ساق رواية الزهري، ثم قال: «أخبرني غير واحد أن عبدالله بن جعفر جمع بين بنت علي، وامرأة علي، ثم ماتت بنت علي، فتزوج عليها بنتاً لعلي أخرى».

قال البيهقي: «وقد رواه ابن أبي ذئب، عن عبدالرحمٰن بن مهران، عن عبدالله بن جعفر بنحوه» ثم ساقه بتمامه[2].

٤ ـ الإشارة إلى الأسانيد والطرق، والاكتفاء بذلك عن إخراجها مفصلة:

وهي محاولة طيبة من الإمام البيهقي في جعل كتابه مشتملاً على أكبر قدر من هذه المرويات، مع حرصه الشديد على الاختصار والتركيز، فإنه ساق

---

(١) المصدر السابق: ٥/٣٠.

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/١٧٦، وانظر أيضاً: ١/٩٨، ٢/٣٠، ٨/٤٣ و ٧٩ و١٧٨، ٩/٢٧ و٤٣.

من الأسانيد والطرق ما يبلغ أضعاف أحاديث كتاب الأصول بمرات. وهو في الوقت ذاته لم يجعل تلك الإشارات مجردة من التعليق، عارية من الفوائد. بل أضفى عليها مسحة من النقد والتقويم، وأحسن توظيفها في تقوية الإسناد أو تضعيفه، وما أشبه هذا مما يندرج في علم العلل إسناداً ومتناً.

ومثال ذلك: أنه أخرج حديث «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مسلم». ثم قال: «ورواه أيضاً ابن أبي عدي، عن شعبة مرفوعاً، ورواه غندر وغيره عن شعبة موقوفاً، والموقوف أصح»[1].

والشواهد في هذا كثيرة[2].

وهذا المنهج لم يستخدمه أحد من أصحاب الكتب الستة سوى الإمام أبي عيسى الترمذي في كتابه «الجامع»، ولكنه اتخذ عند الترمذي شكل إشارات مجردة للطرق والأسانيد من غير تقويم. وبهذا يظل صنيع الإمام البيهقي أكثر نفعاً للقارىء، فإن الناظر فيه يمكنه أن يعرف الطرق، ودرجاتها المختلفة، وقيمتها العلمية، وموقعها من الأصل المذكور في الباب، وهي عملية شاقة مجهدة، ولكنها تنطوي على فوائد [illegible]يلة للناظر في الكتاب. وهي في الوقت نفسه تدل على مقدار الصناعة الحديثية التي اشتمل عليها كتاب الإمام البيهقي، وما امتاز به على نظرائه من كتب الحديث الأخرى.

يبقى أن ننبه إلى أن هذه الإشارات للأسانيد والطرق ليست كلها مقرونة ببيان قيمتها النقدية، فهناك الكثير منها مجرد من ذلك، وتكاد تكون صورته هذه أشبه بطريقة الإمام الترمذي في «الجامع» والتي يبدؤها بقوله: «وفي الباب»[3]. ومثال ذلك: قول البيهقي: «روينا في تخليل اللّحية عن عمار بن

---

(١) المصدر السابق: ٨/٣٣.

(٢) المصدر السابق: ١/١٠، ٩٠، ٧/٢٠٤، ٢١٥، ٨/١٤، ٢٣.

(٣) د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ١٠٥. ومن أمثلة ذلك عند الترمذي ما =

ياسر، وعائشة، وأم سلمة، عن النبي ﷺ ثم عن علي وغيره»[1].

٥ ـ الإفراد لكل إسناد مع متنه في الرواية:

وهو الوضع الطبعي للرواية، وتأدية المحدث لها بمثل ما سمعها. وهذه الطريقة ليس فيها مزيد جهد، ولا تتطلب كبير عناء. وأمثلة هذا النوع ليست كثيرة في «السنن الكبرى»، وذلك لوفرة تعليقاته الإسنادية والمتنية على النصوص. كما أن لأسلوبة المتدرج في الربط المنظم بين أحاديث الباب أثراً مهما في نشوء هذه التعقيبات، وظهور هذه الفوائد. فهي مما يقتضيه الربط بين النصوص، والتسلسل المنطقي بين فقرات الباب الواحد. ولذا قلّ أن نجد في «السنن الكبرى» نصّاً مفرداً بسنده ومتنه عارياً من الصناعة الحديثية بأي شكل من أشكالها في ظاهر الأمر، فإن هذا الإفراد للروايات كل على حدة نراه كذلك عند البيهقي متضمناً لفائدة حديثية وإن دقّت. من ذلك أنه أخرج في (باب فيمن ابتاع جارية فوجدها ذات زوج) ثلاثة نصوص مفردة، عارية من الصناعة في ظاهرها:

الأول: أخبرنا أبو أحمد المهرجاني، أخبرنا أبو بكر بن جعفر، حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا ابن بكير، حدثنا. مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن: أن عبدالرحمٰن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ إبتاع وليدة من عاصم بن عدي فوجدها ذات زوج فردها.

= جاء في كتاب الصلاة، باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء، وساق الحديث، ثم قال: «وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وجابر وأبي سعيد» (المباركفوري ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: ١٤٦/٢) فهو لا يتعرض لهذه الإشارات بنقد أو بيان، ويكتفي بنقد الأصول من أحاديث كتابه المخرجة بأسانيدها، والكتاب طافح بالشواهد على ما قلناه، انظر: (تحفة الأحوذي): ١٧٣/٢ و٢١٧ و٣١٢ و ٤٧٠ و ٦٠٩، ١٤٥/٨ و ٣٠٠ و ٣٩٤ و ٥٢٥، ٢٣٦/١٠، ٣٤٥ و ٤٣٧.

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥٤/١.

الثاني: وأخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، وأبو بكر بن الحسن، قالا: حدثنا أبو العباس الأصم، أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة: أن عبدالرحمٰن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية، فأخبر أن لها زوجاً. فردّها.

الثالث: «أخبرنا الشيخ أبو الفتح العمري، أخبرنا عبد الرحمٰن الشريحي، حدثنا أبو القاسم البغوي، حدثنا داود بن رشيد، حدثنا الوليد بن مسلم، عن حفص بن غيلان، عن سليمان بن موسى، سئل عن الأمة تباع ولها زوج؟ أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ قضى أنه عيب ترد منه»[1].

وقد اتضح لي من صنيع الإمام البيهقي في هذا الباب، أن الروايتين الأوليين أَصْلُهُما واحد، وهو رواية ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة. ولكن البيهقي أخرجهما من طريقين مستقلين، الطريق الأول منهما: رواية مالك بن أنس عن ابن شهاب. والطريق الثاني: رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب. كما أنه ساق الروايتين بسندهما ومتنهما استقلالاً ودون أدنى تصرف، لتغاير ألفاظ متنيهماً في التركيب العام للسياق، وإن كان فحواهما واحداً.

أما الرواية الثالثة في الباب، فإنها رغم استقلالها الكامل سنداً ومتناً فهي تعد من الشواهد الجيدة لفتوى عبدالرحمٰن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ، وتعضد تَيْنِكَ الروايتين المتقدمتين.

وبهذا يكون الإمام البيهقي قد أحرز بهذا الصنيع كسبين اثنين، وهما: تقوية الرواية بثبوت أصلها، وتعدد طرقها، والحصول على شاهد جيد لها عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ.

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٥/٣٢٣.

ونحو هذا كان صنيع الإمامين مسلم بن الحجاج في «صحيحه»[1]، وأبي عيسى الترمذي في «جامعه»[2].

٦ ـ خاتمة في مميزات صناعة البيهقي في الإسناد:

وأحب أن أسجل في ختام حديثي عن صناعة الإسناد عند البيهقي. أنه قد اتضح لي من خلال ما تقدم مقارناً بصنيع غيره من أصحاب الكتب الستة: أن صناعة الإمام البيهقي في الأسانيد فاقت عمل الإمام مسلم في «صحيحه» رغم أن مسلماً قد بزّ بدوره أصحاب الكتب الستة ـ ما خلا الترمذي ـ في هذا المضمار.

وملامح تفوق البيهقي على مسلم تجلّت في إكثاره من جمع الأسانيد، والعناية بالتنبيه على دقائق الاختلاف بين ألفاظ الروايات، وفوارق صيغ التحمل، بل وفاق فيها الإمام أبا عيسى الترمذي الذي كان له بعض الامتياز على الإمام مسلم في جوانب من كتابه «الجامع»[3].

وذلك أن الإمام البيهقي ضمّ إلى كتابه «السنن الكبرى» فوائد جليلة أخرى من صناعة الإسناد، كتدوين الظروف المكانية والزمانية لرواياته. وطرّز إشاراته للطرق والأسانيد والشواهد ببيان قيمتها العلمية، وصفتها الحديثية، وغير ذلك من الفوائد التي تقدم التنصيص عليها قريباً.

أما الإمام البخاري فإنه أعرض عن تعداد الأسانيد، وبيان طرق الحديث إلّا في حالات قلائل[4]. وهو لم يعمد إلى ذلك لقلة مروياته، وانعدام

---

(١) مسلم ـ صحيح مسلم: ٣/١٤٣.
(٢) الترمذي ـ جامع الترمذي: ١/١٢٧، وانظر: د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٨١ ـ ٨٣.
(٣) د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٨٧ ـ ٨٨ و ١٠٥.
(٤) انظر على سبيل المثال: صحيح البخاري: ١/١٣٧.

إحاطته. فهو أمير المحدثين، وأغزرهم مادة، وأعظمهم دراية، ولكنه قصر همه في «صحيحه الجامع» على الفقه والاستنباط. ولم تعنه تلك الجوانب إلّا حينما يرغب في تقوية حديث ما، وهذا هو منهجه في الغالب الأعم[1]. ولذا عظمت عناية الإمام البخاري بتراجم الأبواب في «صحيحه»، وظهر فيها فقهه واستنباطه للأحكام بشكل فريد[2].

والحق الذي لا شك فيه أن للإمامين البخاري ومسلم صناعة حديثية راسخة، ولكنهما لم يقصدا إلى إظهارها وبيانها، فبقيت متوارية خلف النصوص، لا يمكن الكشف عنها واستشفافها إلّا لمن أوتي دربة وخبرة ومزيد نظر في هذا الفن. ولكن نصوص كتابيهما ظلّت شاهدة على علوّ شأنهما، وكبير قدرهما في هذا المضمار.

أما الإمامان الترمذي والبيهقي فإنهما قد حاولا في منهجيهما تذليل الصناعة الحديثية، وكشف فوائدها لعموم أهل العلم. فأتيا بها صريحة بينة، على خلاف منهج الإمام البخاري ومسلم، ومن تابعهما من رجال السنن الأربعة وغيرهم من أصحاب المصنفات الحديثية كالإمام أحمد بن حنبل في «مسنده». فإنهم لم يتعرضوا لذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، وأقوال الفقهاء من السلف، وغير ذلك من الفوائد الحديثية، وبقيت هذه الفوائد والعلل عند هؤلاء الأئمة خفية متوارية، باستثناء بعض الإشارات المتناثرة في ثنايا هذه المصنفات لهذه المعاني. وإنما انتهجوا هذا المنهج إعتماداً على درس القاريء، وصفاء ذهنه وحدّة ذكائه في استنباط هذه المسائل.

---

(١) د. نورالدين عتر ـ الإمام الترمذي وجامعه: ٨٨.

(٢) د. الحسيني هاشم ـ الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً: ١٧٧ ـ ١٩٢.

ولا شك أن ما اختاره الإمام البيهقي، من إظهار هذه الفوائد، وترصيع كتابه «السنن الكبرى» بها هو الآجدى نفعاً، والأوسع عطاء. كما أن صنيعه هذا، وما ترتب عليه من آثار ظاهرة أبان بوضوح أوجه الصناعة في عمله، في الأسانيد والمتون.

وقد ساعدت هذه الميزة الحسنة المتمثلة في وضوح القصد، والإبانة عن الأغراض في تذليل هذه العلوم للمختص وغيره لينهل منها بسهولة ويسر. ويقف بنفسه على طبيعة الروايات، وما فيها من قوة أو ضعف، ومن اتقان واختلال، ومن توافق واختلاف. فَيُكَوِّنُ الحكم وقد اِتضحت له أسبابه، وتراءت له أبعاده.

هذا فيما يخصّ صناعة الإسناد عند البيهقي عموماً، أما إبداعه في دقائق الإسناد ومسائله فسأتحدث عنه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني

الفوائد الحديثية في الإسناد عند البيهقي

١ ـ التنبيه على دقائق الطرق والشواهد.

٢ ـ الحكم العام على طرق الحديث في الباب.

٣ ـ التنبيه على غرائب الأحاديث وأفرادها.

٤ ـ التنصيص على ضبط، أو تقويم، أو توضيح، أو جرح أو تعديل رجال أسانيده.

الفوائد الحديثية في الإسناد عند البيهقي

١ ـ التنبيه على دقائق الطرق والشواهد:

لقد أثمرت عناية الإمام البيهقي بالإسناد، هذه الصناعة الدقيقة، والمسائل الفنية المتعددة من حيث المظهر والجوهر. ولم تكن هذه الفوائد ضئيلة نادرة، بل كان حظها في «السنن الكبرى» ظاهراً وافراً. فقد اشتملت «السنن الكبرى» على توضيحات، وتدقيقات هامة في مسائل الإسناد وفوائده. وهي فوائد ظهر لي أن الإمام البيهقي ينفرد بها عن أصحاب الكتب الستة.

ومن شواهد ذلك قوله في الحديث الذي ورد في نهي الحائض عن قراءة القرآن: «قال محمد بن إسماعيل ـ فيما بلغني عنه ـ: إنما روى هذا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، ولا أعرفه من حديث غيره».

قال البيهقي مستدركاً على الإمام البخاري: «وقد روي عن غيره، عن موسى بن عقبة. وليس صحيح»[1].

وهذا المثال يدلّ على سعة دائرة الإمام البيهقي الحديثية ومعرفته بطرق الحديث، وما يحويه ذلك الطريق من قيمة نقدية. وحسبه أن يزيد طريقاً آخر لهذا الحديث، لم يبلغ أبا عبدالله البخاري.

وفي موضع آخر صحح حديثاً ضعفه الإمام الشافعي، لِمَا توفر للبيهقي

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ١/٨٩.

من معرفةٍ بالطُّرقِ، ودراية بعلم الرجال. فانتهض الحديث عنده إلى درجة الاحتجاج به لما توفر له من الشواهد التي تمكن أن يصل إليها بسعة مروياته.

قال البيهقي: «ذكر الشافعي في القديم احتجاج مَنْ احتج بحديث يعلى بن عطاء، ثم قال: وهذا إسناد مجهول. وإنما قال ذلك ـ والله أعلم ـ لأن يزيد بن الأسود ليس له راوٍ غير ابنه جابر بن يزيد، ولا لجابر بن يزيد راوٍ غير يعلى بن عطاء[1]، وكان يحيى بن معين وجماعة من الأئمة يوثقون يعلى بن عطاء. وهذا الحديث له شواهد قد تقدم ذكرها. فالاحتجاج به وبشواهده صحيح»[2].

٢ ـ الحكم العام على طريق الحديث في الباب:

وقد ألفيت الإمام البيهقي يصدر أحكاماً عامة على عدد غير قليل من أحاديث كتابه، فيستوعب الحكم على طرقها. وهي قضية ذات دلالة كبيرة، فهي أصلاً لا تصدر إلّا من إمام محيط، قد تبوأ مكانة جليلة في هذا الفن، أُوتي قريحة نقادة متبصرة.

من ذلك قوله: «وقد روي هذا الحديث من أوجه أخر كلها غير قوية، والاعتماد على الحديث الأول، وهو رواية ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن ابن عباس»[3].

وقال البيهقي أيضاً ـ بعد أن ساق نصوصاً عدة في (باب النفاس) ـ: «وقد روي فيها أحاديث مرفوعة كلها سوى ما ذكرناه ضعيفة»[4].

---

(١) سئل عنه ابن معين، فقال: ثقة: (تاريخ عثمان بن سعيد الدرامي عن ابن معين: ٢٢٦ رقم ٨٦٣، ووثقه غير ابن معين أيضاً. (تهذيب التهذيب: ١١/٤٢١).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٢/٣٠٢.

(٣) المصدر السابق: ٧/٨٥.

(٤) المصدر السابق: ٦/١٨١، وانظر أيضاً: ٩/٣١٧.

وتدبّر عبارته في هذين الشاهدين: «كلها». فإنه بهذا الأسلوب يوقف القارىء على نتائج حاسمة ومهمة في ذلك الباب، هذه النتائج تمتزج فيها الإحاطة بالقيمة العلمية لهذه الطرق والأسانيد.

وكثيراً ما يعمد البيهقي إلى اختصار هذه الطرق مكتفياً بالإشارة إليها، إشارة مصحوبة بالتقويم.

من ذلك قوله: «وفي هذا الباب أخبار كثيرة، وفي أسانيدها ضعف، وفيما ذكرنا غنية»(١).

٣ ـ التنبيه على غرائب الأحاديث وأفرادها:

وإذا ترجّح لدى البيهقي غرابة حديث ما، وأن ليس له إلّا طريق واحد، فإنه ينبه القاريء كذلك إلى هذه الفائدة، ويستعمل لذلك أسلوباً علمياً فيه الدّقة والاحتياط.

يقول البيهقي مثلاً: «لم نكتبه إلّا بهذا الإسناد، وليس بالقوي»(٢).

أما إذا استيقن من غرابة الحديث، فإنه يجزم بالحكم من غير تحرج.

من ذلك قوله: «وهذا حديث لم يرو إلّا بهذا الإسناد، وهو إسناد فيه ضعف»(٣).

وهناك في «السنن الكبرى» آلاف النصوص المتعلقة بعلم الإسناد، من جرح أو تعديل للرواة، وضبط وتقييد لأسمائهم، وبيان كناهم، وتوضيح أسماء ذوي الكنى، وطبقات الرواة، حتى إنني تمكنت من صنع معجم هائل «لرجال

---

(١) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/٨٥.
(٢) المصدر السابق: ٦/١٨١، وانظر أيضاً: ٩/٣١٧.
(٣) المصدر السابق: ٩/٣٢٦.

البيهقي في السنن الكبرى» ممن تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً لكثرة ما تحصّل لديّ من النصوص في ذلك.

٤ ـ التنصيص على ضبط، أو تقويم، أو توضيح، أو جرح أو تعديل رجال أسانيده:

وكان الإمام البيهقي متيقظاً لأسانيد كتابه، يفحصها بدقة وعناية، فينبّه على ما تصحف منها عند شيوخه، أو غيرهم في بقية رجال الإسناد، ويكشف ما وقعوا فيه من الوهم والخطأ، ويثبت الصواب من ذلك.

قال البيهقي ـ بعد أن ساق حديث الآكل بشماله من طريقين، طريق أبي عبدالرحمٰن السلمي، وطريق علي بن أحمد بن عبدان: «وفي رواية السلمي بُسر بضم الباء وبالسين غير المعجمة. والصحيح: «بِشر» بخفض الباء، والشين المعجمة. هكذا ذكره ابن مَنْدَه[1] وغيره من الحفاظ»[2].

وأخرج في (باب المسافر يَتَيمَّمُ في أول الوقت إذا لم يجد ماء) رواية عن أبي سعيد الخدري، وقد جاء في إسناده «عن عمير بن أبي ناجية» ثم قال: «كذا في كتابي «عمير» والصواب عميرة بن أبي ناجية»[3].

والبيهقي في هذا المثال قد صحح خطأً في كتابه هو من روايته عن شيخه أبي عبدالله الحاكم النيسابوري. وهكذا تبلغ الدقة، وشمول الفحص أن يعيدَ النظر في أسانيده هو، ويثبت الصواب في ذلك.

---

(١) وهو بسر بن راعي العير الأشجعي. ويبدو من صنيع ابن حجر أنه رجح رواية «بسر» بالسين المهملة، وعزى ذلك لأبي نعيم الأصبهاني، قال ابن حجر: «ولم يحك عن الدارقطني وابن ماكولا فيه خلافاً أنه بالمهملة» وذكر أن ابن منده ذكره بالشين المعجمة «بشر». قال ابن حجر: «وأما البيهقي فحكى في السنن أنه بالمعجمة أصح». (ابن حجر ـ الإصابة: ١/٢٤٥).

(٢) البيهقي ـ السنن الكبرى: ٧/٢٧٧.

(٣) المصدر السابق: ١/٢٣١.

وأخرج رواية من طريق أبي العباس الأصم، جاء في إسنادها: «عن حفصة بنت سيرين، عن أم الرائح بنت ضليع، عن سلمان بن عامر الضبي» مرفوعاً وساقه ثم قال: «كذا قال أبو العباس: ضليع. وإنما هو صُلَيْع بالصاد[1] »[2].

وأخرج حديث النهي عن بيع الكالىء بالكالىء - أي البيع بالنسيئة - من طريق أبي الحسن علي بن الحسن المصري وفيه: «حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى، عن نافع» ثم قال معقباً: «موسى هذا هو ابن عبيدة الرّبذي، وشيخنا أبو عبدالله قال في روايته: عن موسى بن عقبة، وهو خطأ، والعجيب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في (كتاب السنن)[3] عن أبي الحسن المصري هذا، فقال: عن موسى بن عقبة»[4] ثم دلّل على خطأ الإمامين الدارقطني والحاكم، وأثبت الصواب[5] وبهذا يكون الإمام البيهقي قد دفع توهماً كبيراً. إذ شتّان بين موسى الرّبذي[6]، وموسى بن عقبة، فالأول ضعيف، والثاني ثقة[7] وعلى أساس هذا التصويب ينزل هذا الإسناد من الصحة إلى الضعف.

ويرد على الإمام الحاكم شيخ البيهقي قوله في «المستدرك» عقب هذا

---

(١) وهي الرّباب بنت صُلَيْع البصرية، راوية من رواة الحديث الثقات. (ابن حجر - تقريب التهذيب: ٥٩٨/٢، كحالة - أعلام النساء: ٣٧٧/١).

(٢) البيهقي - السنن الكبرى: ٢٧/٧.

(٣) الدارقطني - السنن: ٧١/٣، وهو فيه «موسى بن عقبة كما ذكر البيهقي».

(٤) موسى بن عقبة هو الأسدي إمام في المغازي، وكان ثقة فقيهاً. (ابن معين - التاريخ: ٨١٧، ابن حجر - تهذيب التهذيب: ٣٦٢/١٠).

(٥) البيهقي - السنن الكبرى: ٢٩٠/٥.

(٦) أبو عبدالعزيز المدني، ضعيف، وكان من العباد. (ابن عدي - الكامل: ٢٣٣٣/٦، ابن حبان - المجروحين: ٢٣٥/٢).

(٧) شمس الحق آبادي - التعليق المغني على الدارقطني: ٧٢/٣.

الحديث: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[1]. ومما يؤكد صحة ما ذهب إليه البيهقي أنَّ ابن عدي أخرج هذا الحديث شاهداً على ضعف موسى بن عُبيدة الرَّبَذي في ترجمته. وأعلَّ الحديث به[2].

وقال في موضع آخر - بعد أن ساق الحديث على الصواب -: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في (فوائده) عن الطوسي والفاكهي معاً، فزاد في الإسناد بعد «أبيه» عن «جده» عن ابن عمر. ثم قال البيهقي: «وأظنه وهما، فقد أخبرناه أبو الحسن بن إسحاق من أصل كتابه بخط أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله تعالى - كما تقدم، وكذلك أخرجه أبو الحسن الدارقطني في «كتابه»، وكذلك أخرجه أبو الوليد الفقيه.. في «كتابه» دون ذكر جده»[3].

بل يتجاوز البيهقي ذلك النقد والتقويم للإسناد، إلى ذكر أقوال الأئمة في تبيان أحوال الرواة لكشف الأسباب الحقيقية بالنسبة للتصحيف الواقع في الإسناد من ذلك أنه ساق حديثاً في إسناده: «عن أبي الثلب» ثم قال: قال أحمد بن حنبل: إنما هو بالتاء، يعني: «التلب» وكان شعبة ألثغ لم يبين التاء من الثاء»[4].

---

(١) انظر: مستدرك الحاكم: ٥٧/٢. كتاب البيوع.
(٢) ابن عدي - الكامل: ٢٣٣٥/٦.
(٣) البيهقي - السنن الكبرى: ٢٩/١.
(٤) المصدر السابق: ٢٨٤/١٠.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

لقد أظهرت هذه الدراسة تضلع الإمام البيهقي وبراعته في علوم الإسناد، واشتمال كتابه «السنن الكبرى» على الكثير من الفوائد الإسنادية بأسلوب التصريح والوضوح، ولم يستخدم في معالجتها طريقة الإشارات واللطائف التي التزمها جمع من الحُفّاظ كالبخاري ومسلم في صحيحيهما وأبي داود والنسائي وابن ماجه في سننهم كما أنه يحاول استيعاب الأسانيد في أبواب كتابه لتعظم الاستفادة منه ويكون مرجعاً جامعاً في ذلك، واهتمّ بتعدد أسانيد الحديث الواحد وحرص على تكثير أسانيده وطرقه.

وقد أكدت هذه الدراسة أنّ كتاب «السنن الكبرى» يعتبر من المصادر الهامة للحديث المرسل، ومرجعاً فياضاً وافراً من مراجعه ومظانٍّ وجوده، وذلك لاشتماله على جملة كبيرة منه مع ثروةٍ ثَرَّةٍ من الصناعة النقدية الحديثية والفقهية لهذه المراسيل فإنَّه وظَّف الحديث المرسل لهذين الغرضين المهمين، فتتبعه وجمّعه ونَسّقه، ثمّ وَزَّعه في الكتاب على اللائق به من الأبواب.

أما بالنسبة للمرسل الخفي فقد قدمت دراستنا ضبطاً دقيقاً لمصطلحه موافقاً لمسمّاه، ومطابقاً لفحواه، فقصرته على رواية التابعي عن الصحابي الذي عاصره ولم يسمع منه، أو لم يعاصره وروى عنه.

وقد كشفت هذه الدراسة أنّ كتاب «السنن الكبرى» عُني بالأسانيد عناية فائقة، تجلّت في الكتاب رواية ودراية. فإنه يورد ـ متوسعاً ـ ما تهيّأ له من طرق الحديث الواحد ذاكراً اختلاف رواته واتفاقهم، وما للحديث من شواهد واعتبارات، وما في رجاله من جرح أو تعديل. كما يجتهد في تميز أحاديثه صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مرسلها، وما فيها من اتصال أو انقطاع إلى غير ذلك من الفوائد الإسنادية الكثيرة كذكر بلدان شيوخه، ومواضع سماعه منهم، وكيفية سماعه منهم، وما في ذلك من مسائل نقدية تتعلق بهؤلاء الشيوخ وهي فوائد جليلة تعين الدارسين على تتّبع المراكز الحديثية التي كانت متصدرة للرواية في عصر البيهقي، وقد أسهمت هذه المادة الغنية في دراسة رحلات الإمام البيهقي، وضبطها، وتتبع سماعاته وطبيعتها.

وقد بينت دراستنا لأسانيد الكتاب أنَّ البيهقي قد وفق إلى حدّ بعيد في عرض أسانيده ـ المتنوعة ـ المتلونة عرضاً لم يفتقد الدقّة والتركيز فأظهر صناعة فائقة في الإسناد، وحشد لنا من الفوائد ما لم نرها مجتمعة في كتاب سوى كتابه «السنن الكبرى» ـ فيما أعلم ـ.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلّم على نبينا وقدوتنا محمد، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه الصالحين المصلحين، والتابعين لهم بإحسان.

وكتبه الفقير إلى رحمة ربه
نجم عبدالرحمن خلف

فهـــارس الكتـــاب

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية.
٣ ـ فهرس الآثار، وأقوال العلماء.
٤ ـ فهرس الأشعار.
٥ ـ فهرس البقاع والأمكنة.
٦ ـ فهرس الكتب.
٧ ـ فهرس الأعلام.
٨ ـ فهرس المصادر والمراجع.
٩ ـ فهرس الموضوعات.

١ ــ فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
١ ــ ﴿ومَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إيمانَكُمْ إنَّ الله بالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحيمٌ﴾	البقرة	«١٤٣»	١٨٣
٢ ــ ﴿أو لامَسْتُم النِّساء﴾	النساء	«٤٣»	٦٨
٣ ــ ﴿أو لامسْتُم النِّساء﴾	المائدة	«٦»	٦٨
٤ ــ ﴿إنَّ الـذينَ آمنوا ثُمَّ كَفَـروا ثم آمنـوا ثُمَّ كَفَروا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَمْ يَكُنِ الله لِيَغْفِرَ لَهُمْ ولا لِيَهْدِيهم سَبِيلاً﴾.	النساء	«١٣٧»	٩٠

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية

أ ـ الأحـاديـث القوليـة

الحديث	الصحابي	الصفحة
ـ «اجعلوا من صـلاتكـم في بيـوتـكم ولا تتخذوها قبوراً...»	ابن عمر	٦٨
ـ «أحِّد، أحِّد..»	سعد بن أبي وقاص	٦٨
ـ «إذا مسَّ الرجل ذكره...»	ابن عمر	١٨٥
ـ «إن الله اصطفى من قريش بني هاشم...»		١١٩
ـ «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون...»	ابن مسعود	٦٧
ـ «أيما إهاب دبغ فقد طهر..»	ابن عباس	١٧١
ـ «ثـلاث هـن عليَّ فـرائض وهـن لـكـم تطوع...»	ابن عباس	٧٨
ـ «كل أحد أحق بماله من والده...»	حبان بن أبي جبلة	٩٨
ـ «لا صلاة بعد العصر...»	أبو ذر	٧٦
ـ «لعلك قَبَّلْتَ أو لمست...»	قوله لماعز بن مالك	٦٨
ـ «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد...»	ابن عباس	٦٩
ـ «ما هذا يا أسماء؟ إن المرأة إذا بلغت سن المحيض لم يصلح أن ير منها إلا...»	أسماء بنت أبي بكر	١١٧
ـ «من احتجم يوم الأربعاء...»	أبو هريرة	٦١
ـ «من جاء برأس فله على الله ما تمنى...»	أبو نضرة	٥١

ـ «من حَلفَ على أحد يميناً...»	أبو هريرة	٧٨
ـ «من حمل السلاح علينا فليس منا...»	أبو موسى الأشعري	١٨٤
ـ «من دخل على قوم لطعام لم يدع إليه...»		
ـ «واليد زناها اللمس...»	أبو هريرة	٦٨

ب ـ الأحاديث الفعلية:

الحديث	الصحابي	الصفحة
ـ إخراج عشر الورس...		٥
ـ استتاب بنهان أربع مرات...		٩٠
ـ إن رسول الله ﷺ وخص في دم الحيوان...		٧٧
ـ صلى قِبل بيت المقدس ستة عشر شهراً...		
ـ صلى قِبل بيت المقدس ستة عشر شهراً...	البراء بن عازب	١٨٣
ـ غير اسم العاص بن الأسود بمطيع...		٦٩
ـ قَلَّ يوماً، أو ما كان من يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا...	عائشة	٦٨
ـ كان إذا أراد من الحائض شيئاً أمرها...	إحدى زوجات النبي	١٣٦
ـ كان يصلي بعد الوتر ركعتين...	أم سلمة	٧٥
ـ كان يعتكف فيمر بالمريض في البيت...	عائشة	٦٠
ـ كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد...	أبو واقد الليثي	٢٩
ـ نهىٰ أن يستنجى بعظم...	عبدالله بن مسعود	٢٣

٣ ـ فهرس الآثار، وأقوال الأئمة

ـ مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.	أحمد بن حنبل	١١٥
ـ مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.	أحمد بن حنبل	١٤٢
ـ صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى يعني أبا زرعة الرازي قد حفظ ستمائة ألف.	أحمد بن حنبل	١٧٤
ـ كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم.	إبراهيم بن سعيد الجوهري	١٣٨
ـ ما تركت الدار، والمال، والأهل، والعشيرة، إلا ابتغاء مرضاة الله ومرضاة رسوله.	أبو بكر الصديق	١٤٤
ـ هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ.	البخاري	١٥٥
ـ هذا إسناد صحيح، وقد قال: هذا من السنة فصار كالمسند.	البيهقي	١٤
ـ لم يثبت في هذا إسناد تقوم بمثله الحجة: حديث إخراج عشر الدرس	البيهقي	٥
ـ إن مثل هذا ليس بمرسل، بل هو متصل، لأن الصحابة كلهم عدول...	ابن التركماني	١٣٨
ـ وكذلك ما يسقط من إسناده رجل فمنهم من يخصه باسم المنقطع، ومنهم من يدرجه في اسم المرسل.	ابن تيمية	١٠٥

ـ قلت ـ يعني لابن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه. . .	الأثرم	١٣٧
ـ المنقطع أسوأ حالاً من المرسل.	الجوزجاني	٥٢
ـ المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، وأسوأ حالاً من المرسل.	الجوزجاني	٦٣
ـ وهذا نوع من علم الحديث صعب. . .	الحاكم: معرفة المرسل	١٥٢
ـ النوع التاسع من هذا العلم، معرفة المنقطع من الحديث. .	الحاكم: معرفة المرسل	٤٨
ـ المسند: ما اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ وليس موقوفاً ولا مرسلاً ولا معضلاً ولا في رواية مدلس.	الحاكم: معرفة المرسل	١٥
ـ إن هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل، إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متوافرون.	ابن حجر العسقلاني	١٠٩
ـ «وأما الأحاديث المرسلات عن النبي ﷺ فهي أيضاً عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة من تَقَبُّلها. . .»	الخطيب	١٠٧
ـ هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة. . .	الذهلي	٦٠
ـ «وهذا المعنى الذي ذكره الشافعي من تقسيم المراسيل إلى صحيح محتجّ به، وغير محتجّ به، يؤخذ من كلام غيره من العلماء. .»	ابن رجب	١٦١
ـ «فإذا وجدت هذه الشرائط دَلَّت على صحة المراسل، وإن له أصلاً، وقبل، واحتج به. . .»	ابن رجب	١١٨
ـ قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك؟. . .	الزهري	٧

ـ رأيت عبدالله بن عمر يغتسل، ثم يتوضأ، فقلت له: يا أبت ما يجزيك الغسل من الوضوء؟.	عن سالم بن عبدالله	١٨٥
ـ «وممن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا أبو زرعة، وأبو حاتم. . .»	السخاوي	١٠٣
ـ «وممن أخرج المبهمات من المراسيل، أبو داود، وكذا أطلق النووي في غير موضع على رواية المبهم مرسلاً. . .»	السخاوي	١٠٤
ـ في معرض حديثه عن رواية التابعي عن رجل مع وصفه بالصحبة «فقد وقع في أماكن من «السنن» وغيرها للبيهقي تسميته أيضاً مرسلاً. .»	السخاوي	١٣٩
ـ أن عبدالرحمن بن عوف إبتاع وليدة من عاصم بن عدي فوجدها ذات زوج فردها.	عن أبي سلمة بن عبدالرحمن	١٨٨
ـ سئل عن الأمة تباع ولها زوج؟ أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ قضى أنه عيب ترد منه.	عن سليمان بن موسى	١٨٩
ـ «من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات. .»	ابن السمعاني	٥٢
ـ «بل زاد البيهقي على هذا في «سننه». فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسمّ مرسلاً. .»	السيوطي	١٤٠
ـ «طاووس لم يلق معاذاً، ولكنه عالم بأمر معاذ. . .»	الشافعي	٥٢
ـ «طاووس لم يلق معاذاً، ولكنه عالم بأمر معاذ. .»	الشافعي	١٣٢
ـ «قد زعمنا أن الحجة في الحديثين إذا اختلفا، فالحجة في أحدهما»	الشافعي	١٣٩

ـ «مرسل سعيد بن المسيب عندنا حجة، فهو محمول على التفصيل الذي قدّمناه عن البيهقي، والخطيب، والمحققين..»	الشافعي	١٤٣
ـ ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر..	الشافعي	٥
ـ «إن سعيداً من أصح الناس مرسلاً..»	الشافعي	١٤٢
ـ «تميم رجل مجهول، والمجهول لو لم يعارضه أحد لا تكون روايته حجة..»	الشافعي	٩١
ـ «تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة...»	الشافعي	٨٨
ـ «تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة...»	الشافعي	١١١
ـ «تميم بن طرفة لم يدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة...»	الشافعي	١٥١
ـ في حقيقة المرسل «أنه ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر من أي موضع...»	الشوكاني	١٠٣
ـ «ولا يخدعنّ ـ أي طالب الحديث ـ عن كتاب السنن الكبير للبيهقي، فإنا لا نعلم مثله في بابه»	ابن صلاح	٤١
ـ «إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد...»	الصنعاني	٦٣
ـ «قلت لأحمد: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، وقد رأى عمر، وسمع منه..»	أبو طالب	١٦١
ـ «المنقطع عندي: كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»	ابن عبدالبر الأندلسي	٤٨

ـ «المنقطع عندي: كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره..»	ابن عبدالبر الأندلسي	١٠٢
ـ «يدل على أن ذلك الزمان، أي زمان الصحابة، والتابعين، كان يحدّث فيه الثقة وغيره..»	ابن عبدالبر الأندلسي	١٠٩
ـ «والتحقيق: أن قول الراوي: عن رجل ونحوه متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع..»	العلائي	٥٠
ـ فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام..	أبو عبدالله الحاكم	٧
ـ «الإسناد في الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء..»	عبدالله بن المبارك	٦
ـ «الوتر سبع، أو خمس، ولا أقل من ثلاث..»	عبدالله بن مسعود	٥٠
ـ «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال..»	عبدالرحمٰن بن مهدي	١١٣
ـ أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال: هذا من السُّنَّة..	عبدالله بن يزيد	١٤
ـ «خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب.»	أبو علي الجياني	٦
ـ «هذا إسناد ضعيف، وهُرَيْر هو ابن عبدالرحمٰن بن رافع بن خديج، لم يسمع من عائشة..»	علي الدارقطني	١٥٥
ـ «والحافظ البيهقي في كتابه «السنن الكبير» وغيره يسمي ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة مرسلاً...»	الإمام ابن كثير	١٣٧

ـ «جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه...»	مجاهد	١٠٩
ـ «احذر أحاديث بقية وكن منها على تقيّة، فإنها غير نقية»	أبو مسهر	٧٧
ـ «كنت أمسك المصحف على سعد بن أبي وقاص فاحتككت...»	عن مصعب بن سعد	١٨٤
ـ «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن البصري..»	ابن معين	١٤٦
ـ «ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف، والعمل به من غير بيان ضعفه، في غير صفات الله تعالى والأحكام...»	النووي	١١٣
ـ «الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبدالبر وغيرهم من المحدثين: أن المنقطع ما لم يتصل إسناده...»	النووي	٤٨
ـ سبق في قسم الحديث الحسن، أنَّ الضعيف إذا انجبر وَهْنُه يرتفع إلى الحسن ويصبح حجة...	د. نور الدين عتر	١٠٨
ـ من مسّ ذكره فقد وجب عليه الوضوء..	عن هشام بن عروة عن أبيه	١٨٥
ـ «ولا يفوتني هنا أن أنوه بعقلية ابن رجب العلمية القادرة على جمع نثار المتفرقات ضمن قواعد وضوابط..»	د. همام	
ـ «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن..»	يحيى بن معين	١٤٣

- «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه..» يحيىٰ بن معين ١٧٤
- «وهو الذي اتصل إسناده بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه إلى منتهاه..» المتصل

٤ ـ فهرس الأشعار

ومـرسـل منـه الصـحـابي سقطْ	وقـل غـريب مـا روى راو فقطْ		
	البيقوني	بيت واحد	١٢٦

٥ ـ فهرس الأمكنة والبقاع

البصرة	٩٩
بغداد	١٧٢ - ١٧٤
المدينة المنورة	٥٩
مكة المكرمة	٧٦
نيسابور	١٧٢- ١٧٤

٦ - فهـرس الكتـب

الإرشاد للنووي ١٦٢
تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب ٣٥
جامع التحصيل بأحكام المراسيل ١٠٥
جامع الترمذي ٤٠ - ١٢٠ - ١٧١ - ١٨٤ - ١٨٧ - ١٩٠
الجوهر النقي ٢٣
الرسالة للشافعي ١٠٧
الرهن الصغير للشافعي ١٤٣
الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي ٦٠
السنن الأبين والورد الأمعن لابن رشيد الفهري ٢٧
سنن أبي داود ٢٠١
السنن الكبرى ٥٢ - ٥٩
سنن ابن ماجه ٢٠١
سنن النسائي ٢٠١
شرح التلخيص للقفال المروزي ١٤٣
صحيح البخاري ٧٠ - ١٣٩ - ٢٠١
صحيح مسلم ٢٩ - ٧٠ - ١١٩ - ١٧٠ - ١٨٤ - ١٩٠ - ٢٠١
صلاة العيدين ٢٨
كتاب العلل للترمذي ١٠٦
كتاب المرتد ٨٩
الكفاية للخطيب البغدادي ٣٥

لسان الميزان لابن حجر	١١٠
مراسيل أبي داود السجستاني	٨١
المستدرك للحاكم	١٩٩
مسند أحمد	١٩١
مسند الشافعي	١٨١
مسند عبدالله بن وهب	١٨١
المعجم الأوسط للطبراني	١٧٣
المعجم الصغير للطبراني	١٧٣
المعجم الكبير للطبراني	١٧٣
معرفة السنن والآثار للبيهقي	٥٢ ـ ٣٨ ـ ١٤٠
موطأ مالك	١٢٠ ـ ١٣٩ ـ ١٨١

٧ ـ فهرس الأعلام

حرف الألف

إبراهيم: ٩٢
إبراهيم أبو إسحاق الطالقاني: ٧
إبراهيم أبو إسحاق بن محمد بن إبراهيم الطوسي: ١٧٦ ـ ١٧٧ .
إبراهيم التيمي: ١٠٤ ـ ١٢٩ ـ ١٥٤
إبراهيم بن سعيد الجوهري: ١٧٤
إبراهيم بن سويد: ٦٨
إبـراهيم بن يـزيـد النخعي: ١٠٣ ـ ١١٤ ـ ١٤٤ ـ ١٤٨ ـ ١٥٩
أحمـد بن حنبـل: ١٩ ـ ٢٥ ـ ٧٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٣ ـ ١١٥ ـ ١١٩ ـ ١٢١ ـ ١٢٢ ـ ١٣٧ ـ ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ ١٤٧ ـ ١٧٤ ـ ١٩١ ـ ٢٠٠
أحمد بن عبدالحميد الحارثي: ١٨٤
أحمد بن عبيد الصفار: ١٨١ ـ ١٨٢
أحمد بن محمد بن عيسىٰ: ١٨٣
أبو أحمد المهرجاني العدل: ١٨٤ ـ ١٨٨
أسامة بن زيد: ١٨٤
أبو أسامة: ١٨٤
أبو إسحاق: ١٨٣
إسحاق بن أبي فروة: ٧
إسحاق بن عمر: ٩٩ ـ ١٣٠ ـ ١٥٣
إسحاق بن مالك الحضرمي: ٧٨
إسحاق بن يحيى: ١٠١ ـ ١٢٨ ـ ١٥٥
أسماء بنت أبي بكر: ١١٧
إسماعيل بن إسحٰق:
إسماعيل بن قتيبة: ٢٨
إسماعيل بن عياش: ١٩٥
إسماعيل القاضي: ١٨٢
إسماعيل بن محمد بن سعد: ١٨٤
إسـماعيـل بن محمـد الصفـار: ١٧١
الأسود: ٦٧
الأعمش سليمان بن مهران الكوفي: ٥٠ ـ ٥٥ ـ ٧٥
أبو أمامة بن سهل: ١٦٠
أنس بن مالك الأنصاري: ١٤ ـ ٩٩
الأوزاعي: ٣٤

أم أيمن: ١٢٧ - ١٥١
أيوب السختياني: ٣٣ - ٨٨

حرف الباء

بحر بن نصر: ٢٣ - ١٨٠
البخاري محمد بن إسماعيل: ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٤٠ - ٩٩ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١١٦ - ١٢٠ - ١٢٩ - ١٣٩ - ١٥٥ - ١٧٥ - ١٨٣ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٥ - ٢٠١
البراء بن عازب: ١٨٣
البراء بن معرور: ١١٦
أبو بردة: ١٨٤
يزيد: ١٨٤
بسر بن راعي العير الأشجعي: ١٩٨
بشر بن موسىٰ: ١٨٢
بشير العدوي: ١٠٩
بشير بن عقبة: ٥١
بقية بن الوليد الحمصي: ٧ - ٣٤ - ٧٧ - ٧٨
بكر: ١٠٢
أبو بكر بن أبي الأسود: ٧
أبو بكر أحمد بن سلمان: ١٨٣
أبو بكر بن إسحاق: ٢٨ - ١٨٢
أبو بكر البرديجي: ١٩
أبو بكر بن الحسن القاضي: ١٧٧ - ١٨٠ - ١٨٩
أبو بكر الخطيب - الخطيب البغدادي
أبو بكر بن رجاء: ١٨١
أبو بكر الصديق: ٨٦ - ١٤٤ - ١٤٦
أبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي: ١٧٣
أبو بكر محمد بن جعفر المزكي: ١٨١ - ١٨٤ - ١٨٨
أبو بكر محمد بن الحسين القطان: ١٧١ - ١٧٢
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم:
أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء: ١٧٧.
ابن بكير: ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٨
أبو بلج يحي بن أبي سليم: ٥٩ - ٦٠

حرف التاء

ابن التركماني: ٢٣ - ٢٤ - ١٣٧ - ١٣٨
الترمذي أبو عيسىٰ محمد بن سورة: ٤٠ - ٥١ - ١٠٣ - ١٠٦ - ١٧١ - ١٨٤ - ١٨٧ - ١٩٠ - ١٩١
تميم بن طرفة: ٨٨ - ٩١ - ١١١ - ١١٤ - ١٥١ - ١٦٠
ابن تيمية شيخ الإسلام: ١٠٥

حرف الثاء

الأثرم: ١٣٧
ثعلبة بن أبي مالك القرظي: ١١٤
أبو الثلب: ٢٠٠
الثوري - سفيان بن سعيد

حرف الجيم

جابر بن سمرة: ٣٣ ـ ٤٤ ـ ٩٢ ـ ١١٤ ـ ١٥١
جابر بن عبدالله الأنصاري: ٥١
ابن جريج عبدالملك: ٥٠ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ١٣٠
جرير بن حازم: ٨٨ ـ ١٨٢
جعفر الصادق: ١٥٦
الجلاس: ٦٠
أبو جناب الكلبي يحيى بن أبي حية: ٧٨
الجوزجاني: ٥٢ ـ ٦٣

حرف الحاء

أبو حاتم الرازي: ٢٥ ـ ٦٦ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦
الحاكم ـ أبو عبدالله
أبو حامد أحمد بن محمد... النيسابوري: ١١٤
حبان بن أبي جبلة القرشي: ٩٨ ـ ١٥١ ـ ١٥٢
حبيب بن أبي ثابت: ٢٠ ـ ٧٥
الحجاج بن أرطاة: ٤٩ ـ ٦٢ ـ ١٤٧
ابن حجر العسقلاني: ٢٦ ـ ٦٠ ـ ١١٠ ـ ١١٣ ـ ١٢٥ ـ ١٧٥
أبو الحسن بن إسحاق: ٢٠٠
الحسن البصري: ٧٥ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩٢ ـ ٩٨ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٥ ـ ١٤٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠ ـ ١٦١
أبو الحسن الدارقطني ـ علي بن عُمر:
الحسن بن الصلت: ٦١
أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان: ١٨١ ـ ١٨٢
أبو الحسن علي بن الحسن المصري: ١٩٩
أبو الحسن علي بن محمد المقري: ١٧٢
أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي: ١٧٨
أبو الحسين علي بن محمد بن بشران: ١٧١
حفصة بنت سيرين: ١٩٩
أبو حفص عمر بن محمد الزيات: ١٧٦
حفص بن غيلان: ١٨٩
حكيم بن حزام: ١٠٣
حماد بن أسامة: ٥١
حماد بن زيد: ٣٣ ـ ١٨١
حماد بن سلمة: ٦١
حميد (الطويل): ١٣٧
حميد بن عبدالرحمن الحميري: ١٣٨ ـ ١٣٩
الحميدي: ١٨٢

حرف الخاء

خالد بن دريك: ١١٧
خالد بن معدان: ١٣٧

ابن خزيمة: ١٠٤
الخطيب البغدادي: ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٦٣ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٧
خلاس بن عمرو الهجري البصري: ٥٦ ـ ٥٩
أبو الخليل: ١٠٤

حرف الدال

الدَّارقُطني علي بن عمر البغدادي: ٩١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١٤٥
داود الأودي: ١٣٨ ـ ١٣٩
داود بن رشيد: ١٨٩
داود بن عبدالرحمن العطار: ٨٨
أبو داود السجستاني: ٥١ ـ ٨٧ ـ ١١٧ ـ ١٢٠ ـ ١٢٩ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٤١ ـ ١٥٥ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ٢٠١
أبو الدرداء: ١٠٠ ـ ١٥٦
دعلج بن أحمد بن دعلج: ١٨١
الدّوسية أم عبدالله: ١٣١
الدولابي: ٦١

حرف الذال

ابن أبي ذئب: ١٨٦
أبو ذر جندب بن جنادة: ٧٦ ـ ١٤٥
الذهلي محمد بن يحيى: ٦٠

حرف الراء

أم الرائح بنت صليع: ١٩٩
ربيعة بن أبي عبدالرحمن: ١٠١ ـ ١٣٠ ـ ١٥٤
الربيع بن سليمان الرادي: ١٨٠ ـ ١٨٩
ابن رجب الحنبلي: ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣٦ ـ ١١٨ ـ ١٢١ ـ ١٤٣ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨ ـ ١٦١
ابن رشيد الفهري: ٢٥ ـ ٢٧ ـ ٢٨
رفاعة بن هرير: ١٢٩
روح بن قاسم: ٧٨

حرف الزاي

ابن الزبير: عبدالله بن الزبير بن العوام: ١٣٥
أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس المكي: ٣٣ ـ ٣٤
الزبير الحنظلي: ٤٩
زرارة بن أوفىٰ: ٩٠
أبو زرعة الرازي: ٢٥ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦
ابن أبي زكريا: ١٠٠
أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي: ٢٣ ـ ١٧٢ ـ ١٧٦ ـ ١٨٠ ـ ١٨٤ ١٨٩
زكريا الأنصاري: ١١٣
الزهري ـ ابن شهاب: ٧ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٨٨ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٨ ـ ١٠٦ ـ ١١٢ ـ ١١٥ ـ ١٣١ ـ ١٤٨ ـ ١٤٩ ـ ١٨٠ ـ ١٨٥ ـ ١٨٦ ـ ١٨٨ ـ ١٨٩.
زيد بن أسلم: ١٣٠ ـ ١٥٠ ـ ١٧١

زيد بن ثابت: ١٢٩
أبو زيد عمرو بن أخطب: ٢٦
زهير بن حرب: ١٨٣

حرف السين

سالم بن عبدالله:
السباعي: مصطفى السباعي أبو حسان: ١٧٥
السخاوي: ٢٦ - ٥٢ - ٥٣ - ٦١ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٩ - ١١٣ - ١٢٥ - ١٣٢ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٣
سعدان بن نصر: ١٧١
سعد بن أبي وقاص: ٦٨ - ١٨٥
سعيد بن العاص: ٥٩
أبو سعيد بن أبي عمرو: ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٨٤
أبو سعيد بن محمد الشعبي: ١٧٦
سعيد بن المسيب: ٦١ - ٨٦ - ٩١ - ٩٢ - ٩٨ - ١٠٦ - ١١٤ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٦ - ١٥١ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١
سعيد بن منصور: ١٨٠
أبو سعيد بن يونس: ٢٤
سفيان بن سعيد الثوري: ٣٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٨٧ - ١٥٨
سفيان بن عيينة الهلالي المكي أبو محمد: ٨٨ - ٩١ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٨٢ - ١٨٩
سلمان بن عامر الضبي: ١٩٩
أبو سلمة بن عبدالرحمٰن: ١٨٦ - ١٨٨ - ١٨٩
أم سلمة: ٧٥ - ٨٨
سليمان بن أرقم: ٦١ - ١١٢ - ١٤٩
سليمان بن حرب: ١٨١
سليمان بن موسىٰ: ٩٩ - ١٠٤ - ١٥٥ - ١٨٩
سليمان بن يزيد: ٦١
سماك بن حرب: ١١١
سمرة بن جندب: ٨٨ - ١٤٦
ابن سمعان: ٦١
ابن السمعاني: ٥٢ - ٥٣
أبو سهل أحمد بن محمد الهراني: ١٧٧
أبو سيادة المتعي: ٩٩
الأسود بن سريع: ١٤٧
ابن سَيِّد الناس: ١١٣
ابن سيرين: محمد بن سيرين: ٤٩ - ١٠٣ - ١٠٦ - ١٠٩ - ١٦٠
السيوطي جلال الدين: ١١٣ - ٤٠

حرف الشين

الشافعي محمد بن إدريس: ٥ - ٢١ - ٢٤ - ٢٨ - ٢٩ - ٥٢ - ٧٤ - ٨٨ - ٩١ - ١٠٦ - ١٠٨ - ١١١ - ١١٢ - ١١٦ - ١١٩ - ١٢١ -

١٢٢ - ١٣٢ - ١٣٩ - ١٤٢ -
١٤٣ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٦٠ -
١٦١ - ١٨٠ - ١٨٩ - ١٩٥ -
١٩٦
شجاع بن الوليد: ٥٠
شعبة بن الحجاج: ٥٤ - ٥٥ - ٥٩ -
١٨٧ - ٢٠٠
الشعبي عامر بن شراحيل: ١٠٢ -
١٠٥ - ١٢٩ - ١٤٤ - ١٤٥ -
١٥٩
شعيب بن إسحاق: ٧٥
شعيب بن يسار: ١٠٠ - ١٠٤ -
١٢٩ - ١٥٤
ابن شهاب = الزهري
الشوكاني: ١٠٣
ابن أبي شيبة: ٨٧

حرف الصاد

أبو صادق بن أبي الفوارس: ١٧٦
أبو صالح الهرابي: ٦٠ - ٦٨
ابن الصلاح أبو عمرو: ٢١ - ٢٢ -
٢٥ - ٤١ - ٤٧ - ٦٠ - ٧٤ -
١٠١
ابن الصمة: ٥٥
الصنعَاني: ٢٧ - ٦٣

حرف الضاد

ضمرة بن سعيد المازني: ٢٩

حرف الطاء

طارق بن شهاب: ٨٥ - ١١٤ - ١٤١ -
١٤٢
أبو طالب: ١٦١
أبو طاهر الفقية: ١٧١ - ١٧٦ - ١٧٧ -
١٧٨
طاووس بن كيسان: ٢٠ - ٥٢ - ٧٥ -
١٣٢ - ١٦٠
طه بن محمد البيقوني: ١٢٦
الطوسي: ٢٠٠
أبو الطيب سهل بن محمد: ١٧٧ -
١٧٩

حرف العين

عائشة بنت أبي بكر الصديق: ٦٠ -
٦٩ - ٩٩ - ١٠٤ - ١١٧ - ١٢٠ -
١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٥٢ -
١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٨٨
عارم بن الفضل: ١٨١
عاصم بن عدي: ٥٤ - ١٠٩ - ١٨٨ -
١٨٩
أبو العالية الرياحي: ٩٢ - ٩٨ -
١١٢ - ١١٥ - ١٤٨
عامر الشعبي = الشعي:
عبادة بن الصامت: ٦٩ - ١٠١ -
١١٦ - ١٢٨ - ١٥٥
ابن عباس: عبدالله بن عباس: ٥٥ -
٦٩ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٦ - ٨٨ -

١٠١ - ١٠٩ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٥٠ - ١٧١ - ١٦٠
أبو العباس أحمد بن محمد الشاذياني: ١٧٧
أبو العباس الأصم: ١٨٩ - ١٩٩
العباس بن محمد الدوري: ٧
أبو العباس محمد بن يعقوب: ٧ - ٢٣ - ١٧٦ - ١٨٠ - ١٨٤
ابن عبدالبر الأندلسي: ٤٨ - ٥٩ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٩
عبد الجبار بن دائل: ٦٢
أبو عبدالرحمن البغدادي: ١١١
أبو عبدالرحمن السلمي: ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٩٨
عبدالرحمن الشريحي: ١٨٩
عبدالرحمن بن عوف: ١٨٨ - ١٨٩
عبدالرحمن بن عويم: ٥١
عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ = ابن أبي ليلى
أبو عبدالرحمن المدائني: ٥٥
عبدالرحمن بن معاذ: ١٣١
عبدالرحمن بن مهدي: ١٠٩ - ١١٣
عبدالرحمن بن مهران: ١٨٦
عبدالرحمن بن هرمز: ٥٥
عبدالرحمن بن وعله: ١٧١
عبدالعزيز بن رفيع: ٧٨
عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: ١٩٩
عبدالكريم: ١٠٠
أبو عبدالله إسحٰق بن محمد الدوسي: ١٧٧
أبو عبدالله إسحٰق بن محمد السوسي: ١٧٧
عبدالله بن بريدة: ١٣٠ - ١٥٣
عبدالله بن أبي بكر: ٩١
عبدالله بن الجراح: ٥١
عبدالله بن جعفر: ١٨٦
أبو عبدالله الحاكم: ٧ - ١٥ - ٢٨ - ٤٧ - ٤٨ - ٧٦ - ١٥٢ - ١٧٢ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠
أم عبدالله الدوسية: ١٤٩
عبدالله بن زكريا الخزاعي: ١٥٦
عبدالله بن عمر بن الخطاب: ١٤ - ٦٩ - ٧٨ - ٨٧ - ٩٠ - ١٣٩ - ١٨٤ - ١٨٥ - ٢٠٠
عبدالله بن عمرو بن العاص: ٢٤
عبدالله بن المبارك: ٦ - ١١٣
عبدالله بن مسعود: ٢٣ - ٢٤ - ٤٩ - ٥٠ - ٦٧ - ٩١ - ١١١ - ١٢٨
عبدالله بن وهب = ابن وهب
أم عبدالله الدوسية: ١٤٩
عبدالله بن زكريا الخزاعي: ١٥٦
عبدالله بن عمر بن الخطاب: ١٤ - ٦٩ - ٧٨ - ٨٧ - ٩٠ - ١٣٩ - ١٨٤ - ١٨٥ - ٢٠٠

عبدالله بن المبارك: ٦ ـ ١١٣
عبـدالله بن مسعود: ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٤٩ ـ ٥٠ ـ ٦٧ ـ ٩١ ـ ١١١ ـ ١٢٨
عبدالله بن وهب ـ ابن وهب:
عبدالله بن يزيد: ١٤
أبو عبيدة: ١٢٨
أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود: ١٥٢
عبيدالله بن عتبة الهذلي: ٢٩
أبو عتبة أحمد بن الفرج: ٧٨
عتبة بن أبي حكيم: ٧
أبو عثمان سعيد بن محمد: ١٧٦
عثمان بن شماس: ٥٩ ـ ٦٠
عثمان بن عفان: ٩٠ ـ ١٢٩ ـ ١٥٠
ابن عدي: ٧٧ ـ ٢٠٠
عدي بن ثابت: ١٤١
عـدي بن حـاتم: ٩١ ـ ٩٢ ـ ١١٤ ـ ١٥١
ابن أبي عدي: ١٨٧
العراقي: ١١٣
الأعرج: ٥٥
ابن أبي عروبة: ١١٩
عروة بن الزبير بن العوام: ٦٠ ـ ١٦٠
عطاء بن أبي مسلم الخراساني: ١٢٨ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٥٠
عطاء بن أبي رباح: ٧٧ ـ ٩٨ ـ ١٠٤ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٥ ـ ١٤٧ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠ ـ ١٦١ ـ ١٨٢
عطاء بن يسار: ١٦٠
عقبة بن عامر: ١٤٧
عقيل: ٨٨ ـ ٩٠
عكرمة مولى ابن عباس: ٧٨ ـ ٨٨ ـ ١٣٦
علقمة: ٦٨
العلائي الكيكلدي: ٢٨ ـ ٥٠ ـ ١٠٥
علي بن أحمد بن عبدان:
أبو علي الجياني: ٦
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ١٣٠ ـ ١٥٣
أبو علي الحسين بن محمد الفقيه: ١٧٢
عـلي بن عمر الـدارقطني: ٥٥ ـ ٨٩ ـ ٩٠ ـ ١١١ ـ ١٢٩ ـ ١٥٥ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٠
علي بن رباح أبو موسىٰ اللخمي: ٢٣ ـ ٢٤
عـلي بـن أبي طـالـب: ٥٦ ـ ١١٦ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٥٠ ـ ١٥٦ ـ ١٥٨ ـ ١٨٦ ـ ١٨٨
علي بن عاصم: ١٥٨
عـلي بن المـديني: ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ١١٩ ـ ١٨٢
عمران بن حصين الخـزاعي: ٤٩ ـ ١٣٧
عمرة بنت عبدالرحمٰن: ١١٦ ـ ١٢٠
عمر بن الخطاب: ٢٩ ـ ٩٠ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٢٩ ـ

١٤٥ ـ ١٤٧ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠ ـ ١٥٤
عمرو بن الحارث: ١٨٠
عمرو بن حزم: ٦٢
عمرو بن زينب: ٩٩
أبو عمرو بن الصلاح: ٢٢
عمرو بن العاص: ٢٤
عمرو بن مرة: ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٨٧ ـ ١٢٨
أبو عمار شداد: ١٣١ ـ ١٥٢
عمار بن ياسر: ١٨٧ ـ ١٨٨
عمير بن أبي اجية: ٥٥ ـ ١٩٨
أبو عمير بن أنس: ١٣٦
عوف بن عبدالله بن عتبة بن مسعود: ١٠٣

حرف الغين

أبو الغوث بن الحصين الخثعمي: ١٢٨ ـ ١٥٠

حرف الفاء

فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ١٤٤
الفاكهي: ٢٠٠
أبو الفتح العمري: ١٨٩
فضالة بن عبيد: ٩٠
أبو الفضل بن سعيد الهروي: ١٧٦
فضيل بن عياض: ١٨١
فليح بن سليمان: ٢٩

حرف القاف

القاسم بن أبي بزة: ٨٦ ـ ١٤٦
أبو القاسم البغوي: ١٨٩
أبو القاسم السراج: ١٧٧
أبو القاسم الطبراني: ١٧٣
القاسم بن عبدالرحمن: ١٠٢
قتادة بن دعامة السدوسي: ٦٩ ـ ٧٥ ـ ١١٩ ـ ١٥٩
أبو قتادة الأنصاري: ٢٤ ـ ١٠٤
أبو قتادة العدوي: ١٤٨
القطان يحيى بن سعيد: ١٥٨
أبو قِلابة الجرمي: ٢٦
أبو قيس الأودي: ١١١
قيس بن الربيع: ٩١ ـ ١١١
قيس بن سعد: ٧٦

حرف الكاف

ابن كثير الدمشقي: ١٣٧

حرف اللام

ابن لهيعة عبدالله المصري: ٦٠ ـ ١٠٩
ابن أبي ليلىٰ عبدالرحمن: ١٣٠ ـ ١٥٤ ـ ١٥٨

حرف الميم

ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني: ٢٠١
ماعز بن مالك: ٦٨

مالك بن أنس: ٢٩ ـ ٨٩ ـ ١٢٠ ـ ١٣٩ ـ ١٨٠ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٨٨ ـ ١٨٩
مجاهد بن جبر: ٦٩ ـ ٧٦ ـ ١٠٩ ـ ١٤٤ ـ ١٤٥ ـ ١٥٨
محمد بن إبراهيم: ١٨٤
محمد بن إسماعيل: ١٩٥
محمد بن جبير بن مطعم: ٨٧
محمد بن سيرين: ٩٢ ـ ١١٤ ـ ١١٥ ـ ١٤٨
محمد بن أبي عائشة: ١٤٠
أبو محمد عبدالله بن علي المعاذي: ١٧٦
أبو محمد عبدالله بن يوسف الأصبهاني: ١٧١ ـ ١٧٩
محمد بن عبدالملك الواسطي: ٥٥
أبو محمد عبيد بن محمد بن مهدي: ١٧٨
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ١١٩ ـ ١٥٦
محمد بن علي بن زيد الصائغ: ١٨١
محمد بن نصر الإمام: ١٨١
محمد بن يحيى الذهلي: ٦٠
مرة: ٨٩
مروان: ٥٩ ـ ٦٠
المِزِّي: ١٢٥
مسروق بن الأجدع: ٤٩
ابن مسعود: عبدالله: ٢٥ ـ ٥٤ ـ ٦٧ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١٤٥
أبو مسعود الأنصاري: ٥٥
المسعودي: ١٠٢
مسلم بن الحجاج النيسابوري: ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٤٠ ـ ٦٧ ـ ١٠٦ ـ ١١٩ ـ ١٧٠ ـ ١٧١ ـ ١٣٩ ـ ١٨٤ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ ـ ٢٠٠ ـ ٢٠١
أبو مظفر السمعاني: ٢٢
معاذ بن جبل: ٤٩ ـ ٥٢ ـ ١٣٢ ـ ١٥٤ ـ ١٣٠
معمر بن راشد: ٥١ ـ ٨٨
مكحول الشامي: ٤٩ ـ ١٢٧ ـ ١٥١
أبو مسهر: ٧٧
مصعب بن سعد: ١٨٤ ـ ١٨٥
معاوية: ٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٥٠
ابن مقسم: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن علية: ٧٥
منجاب بن الحارث: ٦٧
منصور بن المعتمر: ٦٨
مهاجر المكي: ٨٥
ابن مهدي = عبدالرحمن بن مهدي
أبو موسى الأشعري: ٨٦ ـ ١٨٤
موسى بن أعين: ١٨٢
موسى بن عبيدة الربذي: ١٩٩ ـ ٢٠٠
موسى بن عقبة: ١٩٥
موسى بن علي: ٢٣
ميمون بن موسى المرائي: ٧٥

حرف النون

نافع المدني مولى ابن عمر: ١٨٤ - ١٨٥ - ١٩٩
نبهان: ٩٠
ابن أبي نجيح: ١٩٦
النسائي أحمد بن شعيب: ٢٠١
أبو نصر بن قتادة: ١٧٣
أبو نضرة: ٥١
أبو النضر الفقيه: ١٨١
أبو نعيم: ١٨٣
النفلي: ١٨٢
نور الدين عتر: ١٠٨
النووي: ٢٥ - ٤٨ - ٧٠ - ٩٤ - ١٠٠ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١١٣ - ١٦٢

حرف الهاء

هذيل بن شرحبيل: ١١١
أبو هريرة عبدالرحمن بن صخر: ٢٤ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٨ - ٧٨ - ١٣٨ - ١٨٦
هرير بن عبدالرحمن بن رافع: ١٢٩ - ١٥٥
هشام الدستوائي: ٧٦
هشام بن سعيد: ٣٨
هشام بن عروة بن الزبير: ١٨٥
هشيم بن بشير: ٧٥
همام عبدالرحيم سعيد: ٢٧ - ٨٨ - ٩٠ - ١٥٨

حرف الواو

أبو وائل: ٥٤
أبو واقد الليثي: ٢٩
وكيع بن الجراح: ٥٠
أبو الوليد الفقية: ٢٠٠
الوليد بن مسلم: ٧٧ - ١٨٩
ابن وهب: عبدالله المصري: ٢٣ - ١٨٠ - ١٨١

حرف الياء

يحيى بن خالد أبو زكريا: ٧٨
يحيى بن سعيد القطان: ١٤٧ - ١٤٩ - ١٥٩
يحيى بن أبي سليم: ٦٠
يحيى بن أبي كثير الطائي: ٧٦ - ٨٨ - ٩٩ - ١٦١
يحيى بن معين: ٥٦ - ٩٢ - ١٤٤ - ١٤٣ - ١٤٦ - ١٤٩ - ١٧٤ - ١٩٦

ثانياً: ثبت المصادر والمراجع المطبوعة

الآمدي: الحسين بن بشر يحيى الآمدي (ت ٣٧٠ هـ).

ـ الأحكام في أصول الأحكام، دار المعارف، سنة ١٩١٤ م.

الأبياري: فائد بن المبارك (ت ١٠٦٣ هـ).

ـ نيل الأماني على مقدمة القسطلاني، طبع بمصر.

أحمد أمين.

ـ ظهر الإسلام، دار النهضة العربية بمصر، سنة ١٩٤٥ م.

أحمد بن حنبل: أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١ هـ).

ـ مسند أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، ودار صادر بيروت. د. ت.

ابن الأثير: عزالدين علي بن محمد (ت ٦٣٠ هـ).

ـ أسد الغابة، دار الشعب بالقاهرة، سنة ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م.

ابن الأثير: مجدالدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ).

ـ منال الطالب شرح طوال الغرائب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني ـ القاهرة، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

ابن الأثير: علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠ هـ).

ـ الكامل، طبع بمصر، سنة ١٣٠٣ هـ.

ـ اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر ـ بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ.

د. الأدلبي: صلاح الدين بن أحمد.

ـ منهج نقد المتن عند علماء الحديث، دار الآفاق ـ بيروت، ط. الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.

الأزهري: أبو منصور أحمد بن محمد (ت ٣٧٠ هـ).

ـ تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، ومراجعة محمد علي النجّار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.

الأسنوي: جمال الدين عبدالرحيم (ت ٧٧٢ هـ).

ـ طبقات الشافعية، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، بغداد، ١٣٩٠ هـ.

د. الأعظمي: محمد ضياء الرحمٰن.

ـ أبو هريرة في ضوء مروياته، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ.

ـ مقدمة المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط، الأولى، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.

د. الأعظمي: محمد مصطفى.

ـ دراسات في الحديث النبويّ وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

الألباني: محمد ناصر الدين.

ـ إرواء الغليل تخريج منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.

ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي، ط، الثانية، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.

ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط، الرابعة، ١٣٩٨ هـ.

ـ صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٩ م.

ابن الأنباري.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٦٠ م، في مجلد واحد.

البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦ هـ).

ـ الأدب المفرد، الطبعة السلفية بشرح فضل الله الصمد، ط، الثانية، ١٣٨٨ هـ.

ـ التاريخ الصغير، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي بحلب.
ـ التاريخ الكبير، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، ١٣٦١ هـ.
ـ رفع اليدين في الصلاة، طبع في كلكتا باللغة الأوردية، سنة ١٢٥٦ هـ، وفي دلهي سنة ١٢٩٩ هـ بالهند.
ـ صحيح البخاري، طبعة دار الشعب بالقاهرة. د. ت.

بروكلمان: كارل.

ـ تاريخ الأدب العربي، الترجمة العربية، دار المعارة، القاهرة، ط، الرابعة.

البزار.

ـ مسند البزار، أنظر (كشف الأستار) للهيثمي.

د. بشّار عوّاد معروف.

ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ط، الأولى، ١٩٧٦ م.

البغدادي: إسماعيل باشا بن محمد الباباني (ت ١٣٣٩ هـ).

ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، استانبول، سنة ١٩٦٠ م.

البغوي: الحسين بن مسعود الفراء (ت ٥١٠ هـ).

ـ شرح السنّة، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط والأستاذ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٤٠٠ هـ.

البيقوني: محمد طه.

ـ المنظومة البيقونية، انظر (التعليقات الأثرية لعلي حسن).

البيهقي: أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ).

ـ إثبات عذاب القبر، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمان، ط، الأولى، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
ـ أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٥ هـ.
ـ الأسماء والصفات، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٨ هـ.
ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، ط، الأولى، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

- بيان خطأ من أخطاء على الشافعي، تحقيق: د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٣ م.
- دلائل النبوّة، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م. وهناك طبعة أخرى بتحقيق: السيد أحمد صقر، طبع: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٩ هـ/١٩٧٠ م. وقد ميّزت بين الطبعتين بأن ذكرت طبعة المجلس الأعلى كلما اقتبست منها، وتركت الأخرى غفلاً.
- رسالة البيهقي إلى أبي محمد الجويني، طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية بمصر، نسخة أخرى أوردها السبكي في ترجمة الجويني في «طبقات الشافعية»، وقد نبّهت إلى ذلك أثناء الاقتباس أو الإحالة.
- الزهد الكبير، تحقيق: د. تقي الدين الندوي، دار القلم، الكويت، ١٤٠٣ هـ.
- السنن الكبرى، دار المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن ـ الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٣ هـ.
- القراءة خلف الإمام، طبع في الهند بعناية تلطف حسين.
- المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
- معرفة السنن والآثار، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، سنة ١٩٦٩ م.
- مناقب الشافعي، دار النصر بالقاهرة، ط، الأولى، ١٣٩١ هـ.

البيهقي: محمد بن الحسين (ت ٤٧٠ هـ).
- تاريخ حكماء الإسلام، طبع بدمشق، سنة ١٣٦٥ هـ/١٩٤٦ م.

التبريزي: محمد بن عبدالله الخطيب (ت ٧٤١ هـ).
- مشكاة المصابيح، المكتب الإسلامي، بيروت.

ابن التركماني: علاء الدين علي بن عثمان (ت ٧٤٥ هـ).
- الجوهر النقيّ، طبع بذيل «السنن الكبرى»، دائر المعارف، الهند، ١٣٤٤ هـ.

الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ).
- جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياءى التراث، بيروت.
ابن تغري بردي: يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ).
- النجوم الزاهرة، دار الكتب المصرية، ط، الأولى، سنة ١٣٥١ هـ/١٩٣٢ م.
التوحيدي: علي بن محمد (ت ٤٠٠ هـ).
- الإمتاع والمؤانسة، طبع بمصر، سنة ١٩٣٩ م.
ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبدالحليم (ت ٧٢٨ هـ).
- مجموع الفتاوى، جمعها ورتّبها الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن قاسم وساعده ابنه محمد بن محمد بن عبدالرحمن، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨١ م.
الثعالبي: أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩ هـ).
- يتيمة الدهر فيم حاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ م، ط، الثانية.
الجبوري: عبدالله.
- مقدمته لكتاب التذييل والتذنيب للسيوطي، دار الرفاعي، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.
الجرجاني: علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ).
- التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
الجزائري: طاهر بن صالح.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طبع بمصر، سنة ١٣٢٩ هـ.
الجزري: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣ هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجشتراسر، القاهرة، ١٩٣٢ م.
د. الجوابي: محمد طاهر الجوابي.
- الجرح والتعديل بين المتشدّدين والمتساهلين، أطروحة دكتوراة حلقة ثالثة،

نوقشت بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتونس، سنة ١٤٠٢ هـ، نسخة مرقونة بالآلة الكاتبة.
ـ محاضرات في الحديث، مرقونة على الآلة الكاتبة.

الجَوَاليقي: موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠ هـ).
ـ المعرّب، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠ هـ.

ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ).
ـ أخبار الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار الناسخ والمنسوخ من الحديث، طبع بمراجعة الأستاذ طه عبدالرؤوف، مطبعة الكليات الأزهرية بمصر.
ـ صيد الخاطر، المكتبة العلمية، بيروت.
ـ المنتظم من تاريخ الملوك والأمم، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، ١٣٥٧ هـ.

ابن الجوزي: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ).
ـ الموضوعات، طبع في المدينة المنورة، سنة ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م.

ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ).
ـ الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، ط، الأولى، ١٣٧١ ـ ١٣٧٣ هـ/١٩٥٢ م ـ ١٩٥٣ م.
ـ علل الحديث، الطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٤٣ هـ.
ـ المراسيل، مكتبة المثنى ببغداد، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الثانية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.

حاجي خليفة: مصطفى بن عبدالله (ت ١٠٦٧ هـ).
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المطبعة الإسلامية بطهران، وعنها دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.

الحازمي: محمد بن موسى أبو بكر (ت ٥٨٤ هـ).
ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، طبع بمصر، بدون تاريخ.
ـ شروط الأئمة الستة، طبع، مطر، ١٣٤٦ هـ، القاهرة.

الحاكم: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البيع (ت ٤٠٥ هـ).
ـ المستدرك على الصحيحين، دار المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، سنة ١٣٣٤ هـ.
ـ معرفة علوم الحديث، تحقيق لجنة إحياء التراث، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط، الرابعة، سنة ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.
ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ).
ـ المجروحين من المحدثين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.
ـ صحيح ابن حبان (موارد الظمآن) انظر الهيثمي.
ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).
ـ الإصابة في تمييز الصحابة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط، الأولى، سنة ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م.
ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٣ هـ.
ـ تقريب التهذيب، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.
ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المطبعة الفنية المتحدة بالقاهرة، طبعة الكليات الأزهرية بالقاهرة، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، سنة ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، وقد ميّزت بينهما بالتنبيه على طبعة الكليات الأزهرية، وتركت الأخرى غفلاً.
ـ تهذيب التهذيب، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، ١٣٢٥ هـ.
ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مطبعة المدني بالقاهرة، سنة ١٣٧٨ هـ.
ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، عني بإخراجه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٣٨٠ هـ. وطبعة الكليات الأزهرية بالقاهرة. وقد فرقت بينهما بالتنبيه على طبعة الكليات الأزهرية وتركت الأخرى غفلاً.
ـ لسان الميزان، مصوّرة عن الطبعة الأولى لمؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م.
ـ المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: المحدّث حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- نخبة الفكر، مع شرح القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، المطبعة المنيرية بالقاهرة، سنة ١٣٤٧ هـ.

ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، طبع بمصر، سنة ١٣٤٦ هـ.
- المحلى، الطبعة الأولى بمصر.

د. حسن: حسن إبراهيم.
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط، السابعة، سنة ١٩٦٥ م.

د. حسنين: عبدالمنعم محمد حسنين.
- سلاجقة إيران والعراق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط، الثانية، ١٣٨٠ هـ.

د. الحسيني: عبدالمجيد هاشم.
- الإمام البخاري محدّثاً وفقيهاً، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

الحميدي: أبو بكر عبدالله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ).
- مسند الحميدي، تحقيق: المحدّث حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية بالمدينة المنوّرة.

د. خان: محمد.
- مقدمته على غريب الحديث لأبي عبيد، دار المعارف العثمانية بالهند، صورة عنها، بيروت، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م.

الخزرجي: أحمد بن عبدالله.
- خلاصة تذهيب الكمال في أسماء الرجال، طبع بمصر، سنة ١٣٢٢ هـ.

ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١ هـ).
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢ هـ.

الخضري: محمد.
- تاريخ الأمم الإسلامية، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، سنة ١٩٦٩ م.
الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ).
- غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي من مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة بمصر، ط، الأولى ١٣٤٩ هـ/١٩٣١ م.
- الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع، تحقيق: الدكتور محمود الطحّان، مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م. ونسخة أخرى تحقيق: د. محمد رأفت سعيد، مطبعة الفلاح، الكويت، سنة ١٤٠١ هـ. وقد فرّقت بينهما بالتنبيه على طبعة الفلاح وتركت الأخرى غفلاً.
- الكفاية في علم الرواية، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الهند، ١٣٥٧ هـ.
د. الخطيب: محمد عجاج.
- أصول الحديث، ط، الرابعة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ هـ.
- المختصر الوجيز في علوم الحديث، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط، الأولى، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
- الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، جامعة دمشق، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ هـ.
ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون المغربي (ت ٨٠٨ هـ).
- تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، طبع بمصر، سنة ١٢٨٤ هـ.
ابن خلكان: أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١ م.
خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ).
- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كتاب الطبقات، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن خير: أبو بكر الإشبيلي.
ـ فهرست ابن خير، تحقيق: فرنسسكه، مطبعة قومش، سرقسطة، سنة ١٨٩٣م.

الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ).
ـ سنن الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م.
ـ الضعفاء والمتروكون، تحقيق: د. موفق عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

الدّارمي: عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٢٥٥ هـ).
ـ سنن الدّارمي، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م..

الدّارمي: عثمان بن سعيد (ت ٢٨٠ هـ).
ـ تاريخ الدّارمي عن ابن معين، تحقيق: د. أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، بيروت.

أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ).
ـ سنن أبي داود، تحقيق: الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبويّة، القاهرة.

ابن دراج الأندلسي (الشاعر).
ـ ديوان ابن دراج، تحقيق: محمد علي المكي، طبع بدمشق، سنة ١٩٦١ م.

ابن دقيق العيد: موسى بن علي (ت ٦٨٥ هـ).
ـ إحكام الأحكام، تحقيق: الشيخ علي بن محمد الهندي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ط، الأولى، ١٣٧٩ هـ.

د. الدميني: مسفر عزم الله الدميني.
ـ مقاييس نقد المتن، الرياض، الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

ابن أبي الدنيا: عبدالله بن محمد البغدادي (ت ٢٨١ هـ).
ـ الفرج بعد الشدّة، طبع في القاهرة، سنة ١٩٠٢ هـ.

- كتاب الصمت وآداب اللّسان، تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
الدولابي: أبو بشر محمد بن أحمد (ت ٣١٠ هـ).
- الكنى والأسماء، دار المعارف الإسلامية، الهند، ١٣٢٢ هـ.
الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ).
- تذكرة الحفاظ، تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، حيدرآباد، الهند، ١٣٧٤ هـ.
- دول الإسلام، حيدرابد، الهند، ط، الثانية، ١٣٦٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء، تحقيق جماعة من الفضلاء تحت إشراف شيخنا المحدّث الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الثانية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.
- الطب النبويّ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.
- العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، الكويت، ١٩٦٠ - ١٩٦٩ م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- المعينّ في طبقات المحدّثين، تحقيق: د. همّام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان، عمّان، ط، الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.
- المغني في الضعفاء، تحقيق: د. نورالدين عتر، دار المعارف بحلب، ط، الأولى، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.
- المهذّب في اختصار السنن الكبرى، تحقيق: حامد إبراهيم ومحمد حسين العقبي، نشره زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام بالقاهرة.
- ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عن طبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، ١٣٨٢ هـ.
د. الراجحي: شرف الدين عليّ.
- مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، دار النهضة العربية، بيروت، ط، الأولى، سنة ١٩٨٣ م.
الرازي: محمد بن أبي الرازي (ت ٦٦٦ هـ).
- مختار الصحاح، بعناية محمود خاطر بك، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

ابن رجب: أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥ هـ).
ـ شرح علل الترمذي، تحقيق: السيد صبحي جاسم الحميد، مطبعة العاني، بغداد.

ابن رشيد الفهري: أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد.
ـ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، تحقيق: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار التونسية للنشر، تونس، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م.

الروداني.
ـ صلة الخلف بموصول السلف، تحقيق: د. محمد الحجي، نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد ٢٨، الجزء الأول والثاني. والمجلد ٢٩، المجلد الأول والثاني، سنة ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م.

الزاوي: الطاهر.
ـ ترتيب القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م.

الزبيدي: محمد مرتضى بن محمد الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ).
ـ إتحاف السادة المتقين، إحياء التراث العربي، مصر. د. ت.
ـ تاج العروس من جواهر القاموس، طبع بمصر، ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧ هـ.

الزركلي: خيرالدين (ت ١٣٩٦ هـ).
ـ الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط، الخامسة، ١٩٨٠ م.

الزعايري: محمد الناصر الزعايري.
ـ ابن حجر ومقدمته هدي الساري، أطروحة دكتوراة الحلقة الثالثة، تحت إشراف د. محمد الحبيب بالخوجة، وقد نوقشت بالكلية الزيتونية، سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، مرقونة على الآلة الكاتبة.

الزمخشري: محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ).
ـ الفائق في غريب الحديث، حيدرآباد، الدكن ـ الهند، ١٣٢٤ هـ.
ـ المستقصى في أمثال العرب، طبع في الهند، ١٩٦٢ م.

الزيلعي: أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦٢ هـ).
ـ نصب الراية، دار المأمون، مصر، ط الأولى، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م.
الساعاتي: أحمد بن عبدالرحمن البنا (ت بعد ١٣٧١هـ).
ـ بدائع المنن، ترتيب مسند الشافعي والسنن، دار الأنوار للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٦ هـ.
ـ الفتح الربّاني، ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، مطبعة الإخوان المسلمين بالقاهرة، سنة ١٣٥٩ هـ.
ـ منحة المعبود، ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، الطبعة المنيرية بالأزهر، مصر، ١٣٧٢هـ.
السِّباعي: مصطفى حسني (ت ١٣٨٤ هـ).
ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ هـ.
سبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد بن خليل أبو إسحاق (ت ٨٤١ هـ).
ـ التبيين لأسماء المدلسين، مكتبة المعارف، الطائف، بدون تاريخ.
السبكي: تاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١ هـ).
ـ طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦ م.
السخاوي: محمد بن عبدالرحمن بن محمد (ت ٩٠٢ هـ).
ـ الإعلان بالتوبيخ، «مطبوع ضمن: علم التاريخ عند المسلمين»، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م، في ثلاثة مجلدات، وطبعة أخرى بتحقيق: الشيخ سليمان ربيع في مجلد واحد، طبعة بمصر. وقد اعتمد أصلاً على الطبعة الأولى، وميّزت بينهما بذكر طبعة مصر كلما أحلّت عليها أو اقتبست منها.
ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، القاهرة، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥ هـ.
سزكين: د. فؤاد سزكين.
ـ تاريخ التراث العربي، ترجمة الدكاترة: محمود فهمي حجازي، وعزم

مصطفى، وسعيد عبدالرحيم، وصنع فهارسه عبدالفتاح محمد الحلو، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.

السماحي: الشيخ محمد بن محمد السماحي.
- المنهج الحديث في علوم الحديث، دار الأنوار، نشر المكتبة العصرية، بيروت. د. ت.

ابن سعد: محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ).
- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت للطباعة، بيروت، ١٣٧٧ هـ/١٩٥٨ م.

السمعاني: أبو سعد عبدالكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ).
- أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق ودراسة: شفيق محمد زيعور، دار اقرأ، بيروت، ط، الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.
- الأنساب، طبع بالزنكغراف في ليدن، ١٩١٢ م.
- التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥ م.

سيد صقر.
- مقدمة معرفة السنن والآثار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ).
- ألفيّة الحديث، شرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، القاهرة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م.
- تاريخ الخلفاء، طبع بالقاهرة، ١٣٥١ هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الثانية، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م، طبعة أخرى، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة القاهرة بمصر، سنة ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩ م. وقد فرقت بينهما بالتنبيه على طبعة القاهرة.

ـ التذييل والتذنيب على نهاية الغريب، تحقيق: الدكتور عبدالله الجبوري، دار الرفاعي، الرياض، الأولى، سنة ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.
ـ الجامع الكبير، استخدمت فيه طبعتان، الأولى النسخة الخطية وهي الأصل، والأخرى طبعة المجلس الأعلى للبحوث وإذا أخذت منها نبهت إليها.
١ ـ جمع الجوامع نسخة خطية، مصوّرة عن نسخة دار الكتب المصري، رقم ٩٥ حديث، نشرتها الهيئة العامة للكتاب، مصر.
٢ ـ جمع الجوامع، طبعة مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة.
ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط، الأولى، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م.
ـ طبقات الحفاظ، تحقيق: محمد علي عمر، مطبعة الاستقلال، ونشره وهبة بالقاهرة، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.
ـ اللآلىء المصنوعة، بيروت، سنة ١٣٩٥ هـ.

الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ).
ـ الأم، بيروت، ط، الثانية.
ـ الرسالة، بتحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة، ط، الثانية، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
ـ السنن (انظر بدائع المنن للساعاتي).

شاكر: أحمد شاكر.
ـ تحقيق: مسند أحمد، دار المعارف، مصر.

الشجري: أحمد بن كامل (ت ٣٥٠ هـ).
ـ أمالي الشجري، مطبعة الفجالة، القاهرة.

الشنقيطي.
ـ فتح الإلـه مختصر السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

الشوكاني: محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ).
ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط الأولى، سنة ١٣٤٨ م.

- الفوائد المجموعة، مطبعة السنّة المحمدية، مصر، ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م.

ابن أبي شيبة: محمد بن عثمان (ت ٢٩٧ هـ).

- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، تحقيق: د. موفق عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

الشيرازي: أبو إسحاق (ت ٤٧٦ هـ).

- طبقات الفقهاء، طبع في بيروت، ١٩٧٠ م.

شمس الحق آبادي.

- التعليق المغني على الدّراقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م.

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، مطبعة المجد، سنة ١٣٨٨ هـ.

أبو الشيخ: عبدالله بن محمد بن جعفر الأصفهاني (ت ٣٦٩ هـ).

- أخلاق النبي، عناية أبو الفضل عبدالله الصديق، القاهرة، سنة ١٩٥٩ م.

الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ).

- الوافي بالوفيات، تحقيق: جماعة من المستشرقين والعرب، نشر الألمان.

ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٣ هـ).

- صيانة صحيح مسلم من الخلل والغلط وحمايته من الإسقاط والسّقط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

- علوم الحديث، تحقيق: د. نورالدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط، الثالثة، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

الصنعاني: عبدالرزاق بن همام بن نافع (ت ٢١١ هـ).

- مصنف عبدالرزاق، تحقيق: المحدّث حبيب الرحمن الأعظمي، نشره المجلس العلمي الباكستاني.

الصّنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ).

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار ضياء التراث، ط، الأولى، سنة ١٣٦٦ هـ.

ـ العدّة على إحكام الأحكام، تحقيق: علي بن محمد الهندي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط، الأولى، ١٣٧٩ هـ.

طاش كبرى زادة: أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ).

ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طبع في حيدرآباد، الدكن ـ الهند، سنة ١٣٢٩ هـ.

الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ).

ـ المعجم الصغير، مطبعة دار النصر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ.

ـ المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مطبعة الوطن العربي، بغداد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

الطحاوي: أحمد بن محمد (ت ٣٢١ هـ).

ـ مشكل الآثار، دار صادر، بيروت، مصوّرة عن ط، الأولى بحيدر آباد، الهند، سنة ١٣٣٣ هـ.

ابن الطلاع: أبو عبدالله محمد بن فرج المالكي (ت ٤٩٧ هـ).

ـ أقضية رسول الله ﷺ، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ.

الطوالبة: محمد عبدالرحمٰن.

ـ معجم المصنّفات التي اشتمل عليها كتاب الأعلام للزركلي، مرقون على الآلة الكاتبة.

الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤ هـ).

ـ مسند الطيالسي (انظر منحة المعبود للساعاتي).

الطيبي: الحسين بن محمد بن عبدالله (ت ٧٤٣ هـ).

ـ الخلاصة في علوم الحديث، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، سنة ١٩٧١ م.

عبدالباقي: محمد فؤاد.

ـ تعليقاته على صحيح مسلم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٥٥ م.

ابن عبدالبر: يوسف بن عبدالله (ت ٤٦٣ هـ).

ـ الاستيعاب، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٣٣٨ هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، وزارة الأوقاف بالمغرب.
- القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم، مطبعة السعادة بالقاهرة، سنة ١٣٥٠ هـ.

عبدالقادر بدران (ت ١٣٤٦ هـ).

- تهذيب تاريخ دمشق، دار المسيرة، ط، الثانية، ١٣٩٩ هـ.

د. عبدة الراجحي.

- النحو العربي والدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩ م.

أبو عبيد: القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤ هـ).

- الأمثال، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، بيروت، ط، الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ.
- غريب الحديث بعناية د. محمد خان، دار المعارف العثمانية بالهند، صورة عنها، بيروت، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م.

د. عتر: نورالدين.

- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط، الأولى، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م.
- منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط، الثالثة، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

عجاج الخطيب: محمد عجاج الخطيب.

- أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧١ م.

العجلوني.

- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي، سوريا.

ابن عدي: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ).

- الكامل في الضعفاء، تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، دار الفكر، بيروت.

ابن عراق: أبو الحسن علي بن محمد الكناني.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبدالوهاب عبداللّطيف، وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.

العراقي: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ).
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، مطبعة العاصمة، ١٩٧٠ م.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، طبع مع الإحياء، عالم الكتب، بيروت.

العزباوي: عبدالكريم بن إبراهيم.
- مقدمته على غريب الحديث الخطابي، مطبوعات جامعة أم القرى،١٤٠٢ هـ.

ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسين (ت ٥٧١ هـ).
- تاريخ ابن عساكر (انظر تهذيب تاريخ دمشق لعبدالقادر بدران).
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري، مطبعة التوفيق، دمشق، سنة ١٣٤٧ هـ.
- المعجم المشتمل على الشيوخ النبل، تحقيق: سكينة الشهابي، دمشق.

العسكري: أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت ٣٩٥ هـ).
- تصحيفات المحدّثين، تحقيق: د. محمود ميرة، دار التراث، القاهرة.
- جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ود. عبدالمجيد قطامش، القاهرة، ١٩٦٤ م.

العكبري: أبو البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤ هـ).
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة بدمشق، ط، الثانية، ١٩٨١ م.

العلائي: خليل بن كيكلدي صلاح الدين (ت ٧٦١ هـ).
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي السلفي، وزارة الأوقاف، بغداد، ط، الأولى، ١٣٩٨؟ هـ/١٩٧٨ م.

علي حسب الله.
- أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م.

علي حسن علي عبدالحميد.
- التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية، المكتبة الإسلامية، عمّان، ط، الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٢ م.

ابن العماد: أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد (ت ١٠٨٩ هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، طبع بالقاهرة، سنة ١٣٥٠ هـ.

د. العمري: أكرم ضياء.
- بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م.
- التراث والمعاصرة، كتاب الأمة، قطر، ط، الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ.
- دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، الجامعة الإسلامية بالمدينة، المجلس العلمي، ط، الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م..
- موارد الخطيب في تاريخ بغداد، دار القلم، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

د. عوّاد: بشّار عوّاد معروف.
- الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، عيسى الحلبي، القاهرة، ط، الأولى، ١٩٧٦ م.
- مقدمة سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الثانية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.

د. الغامدي: أحمد بن عطية بن علي.
- البيهقي وموقفه من الإلٰهيات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ط، الثانية، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.

الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ).
ـ الوسيط، تحقيق: د. علي محيي الدين القره داغي، الاعتصام، القاهرة، ط، الأولى.

ابن فارس: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ).
ـ معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، عيسى الحلبي، القاهرة، ط، الأولى، ١٣٦٦ هـ.

د. فاروق حمادة.
ـ مقدمة عمل اليوم والليلة للنسائي، مكتبة المعارف، الرباط، ط، الأولى، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.
ـ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار المعارف، مكتبة المعارف، الرباط، ط، الأولى، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

الفتّني.
ـ تذكرة الموضوعات، إحياء التراث العربي، القاهرة.

أبو الفداء: الملك المؤيد إسماعيل صاحب حماة.
ـ المختصر في أخبار البشر (ويعرف بتاريخ أبي الفداء)، طبع بمصر، سنة ١٣٢٥ هـ.

الفسوي: يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧ هـ).
ـ المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٤ هـ.

ابن فورك: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦ هـ).
ـ مشكل الحديث وبيانه، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

الفيوميّ: أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠ هـ).
ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبدالعظيم الشناوي، طبع دار المعارف، القاهرة، د.ت. وطبعة أخرى بالقاهرة، مصطفى الحلبي. د.ت. وقد ميّزت بين الطبعتين بالنصّ على طبعة مصطفى الحلبي، وتركت الأخرى غفلاً.

القاريء: ملّا علي بن سلطان (ت ١٠١٤ هـ).
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

ابن قاضي شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت ٨٥١ هـ).
- طبقات الشافعية، تحقيق: عبدالعظيم خان، حيدرآباد، الهند، ١٣٩٨ هـ.

ابن قتيبة: أبو مسلم محمد بن عبدالله (ت ٢٧٦ هـ).
- غريب الحديث، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، بغداد، سنة ١٩٧٧ م.
- المعارف، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

القرشي: محيي الدين عبدالقادر بن محمد (ت ٧٧٥ هـ).
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، طبع في حيدرآباد، الهند، ١٣٣٢ هـ.

القرطبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ).
- الجامع لأحكام القرآن، صححه إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.

القفطي: جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ).
- إنباء الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أحمد الفضل إبراهيم، طبع في القاهرة، سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م.

د. قلعجي: عبدالمعطي.
- مقدمة دلائل النبوّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.

ابن قنفذ: أبو العباس أحمد بن حسين بن علي (ت ٨٠٩هـ).
- الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة. بيروت، ١٩٧٨ م.

الكتاني: محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥ هـ).
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرّفة، قدم له ووضع فهارسه محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار الفكر، دمشق، ط، الثالثة، ١٣٨٣ هـ/١٩٦٤ م.

ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ).
- الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- البداية والنهاية، تحقيق: محمد عبدالعزيز النجار، مطبعة السعادة، القاهرة.
- تفسير القرآن العظيم، الموسوعة، طبعة دار الشعب بالقاهرة.

كحالة: عمر رضا.
- أعلام النساء، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م.
- معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق.

الكوثري: محمد زاهد.
- مقدمة أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٥ هـ.

د. أبو لبابة حسين.
- الجرح والتعديل، طبعت في الرياض، ط، الأولى.

اللكنوي: أبو الحسنات الهندي (ت ١٣٠٤ هـ).
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط، الأولى.

ابن ماجه.
- السنن، الباب الثاني والثالث، اعتمدت طبعة الأعظمي بالرياض، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.

ابن ماكولا: الأمير أبو نصر علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ).
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، حيدرآباد، الهند.

مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ).
- الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى الحلبي، القاهرة، ط، الأولى.

المباركفوري: محمد بن عبدالرحمن (ت ١٣٥٣ هـ).
ـ تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، تحقيق: الأستاذ عبدالرحمن محمد عثمان، مطبعة الاعتماد، القاهرة، سنة ١٣٨٦ هـ/١٩٦٧ م.

المتقي الهندي: علي المتقي الهندي (ت٩٧٥ هـ).
ـ كنز العمال، ضبطه وفسّره غريبه بكر الحياني، صححه ووضع فهارسه صفوت السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٣٩٩ هـ.

محمد فريد الحاج أحمد الماليزي.
ـ مقدمة تحفة الوزراء للثعالبي، أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة، نوقشت بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، سنة ١٤٠٥ هـ، نسخة مرقونة على الآلة الكاتبة.

محيي الدين عبدالحميد: محمد محيي الدين عبدالحميد.
ـ شرح الألفية للسيوطي، المطبعة التجارية، القاهرة.
ـ مقدمة سنن أبي داود، دار إحياء السنّة النبويّة، القاهرة.

ابن المديني: علي بن عبدالله بن جعفر (ت ٢٣٤ هـ).
ـ العلل، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٢ هـ.

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ).
ـ صحيح مسلم، تحقيق: الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي عيسى الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٥٥ م.
ـ مقدمة الصحيح، تحقيق: الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٥٥ م.

المصنّف: أبو بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤ هـ).
ـ طبقات الشافعية، طبع في بيروت، ١٩٧١ م.

ابن معين: يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ).
ـ تاريخ يحيى بن معين، تحقيق: د. محمد نور سيف، الهيئة المصرية للكتاب، ط، الأولى، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.

المقدسي.
ـ أحسن التقاسيم، ليدن، الثانية، سنة ١٩٠٩ م.

المقدسي: عبدالغني بن عبدالواحد (ت ٦٠٠ هـ).
ـ عمدة الأحكام في أحاديث الأحكام، دار المأمون للتراث، دمشق، ط، الأولى.

المقري: أحمد بن محمد.
ـ أزهار الرياض في أخبار عيّاض، طبع بالقاهرة، ١٣٥٨ - ١٣٦١ هـ.

المنذري: زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي (ت ٦٥٦ هـ).
ـ الترغيب والترهيب، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة.

ابن منظور: جمال الدين محمد بن منظور.
ـ لسان العرب، مطبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة. طبعة أخرى في بيروت سنة ١٣٧٤ هـ/١٩٥٥ م، وأنص عليها كلما اعتمدت عليها.

الموسوي الخوانساري: الميرزا محمد باقر الموسوي.
ـ روضات الجنات في أصول العلماء والسادات، نشرته مكتبة إسماعيليان في ثمانية أجزاء.

د. موفّق عبدالله.
ـ مقدمة الضّعفاء والمتروكين، مكتبة المعارف، الرياض، ط، الأولى، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

الميداني: أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٥١٨ هـ).
ـ مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٩٥٩ م.

د. ميرَة: محمود.
ـ مقدمته لكتاب تصحيفات المحدّثين للعسكري، دار التراث، القاهرة، ط، الأولى.

الناصري: أحمد بن خالد السلاوي.
ـ الاستقصا لأخبار دور المغرب الأقصى، الدار البيضاء، المغرب، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.

نايف الدّعيس.
- مقدمته بيان خطأ من أخطاء على الشافعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٣ م.

نجم عبدالرحمٰن خلف.
- مقدمة كتاب الصمت وآداب اللّسان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

ابن النديم: أبو الفرج أحمد بن إسحاق (ت ٣٧٨ هـ).
- الفهرست، دار المعرفة، بيروت.

النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ).
- سنن النسائي، مصطفى الحلبي، القاهرة.
- الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب.

أبو نعيم: أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م.
- ذكر أخبار أصبهان، طبع في ليدن، ١٩٣١ م.

النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ).
- الأذكار النووية، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مطبعة الفلاح، دمشق، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.
- تقريب الإرشاد، مختصر علوم الحديث لابن الصلاح، مكتبة الحلبوني، دمشق.
- تهذيب الأسماء واللغات، المطبعة الميرية، القاهرة.
- الروضة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى.
- رياض الصالحين، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- المجموع شرح المهذّب، مطبعة العاصمة، القاهرة.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٧ هـ/١٩٢٩ م.

د. الهاشمي سعدي.
ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبويّة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ط، الأولى.

د. همّام عبدالرحيم سعيد.
ـ العِلل في الحديث، دار العدوي، عمّان، ط، الأولى.
ـ نظرات في مناهج علماء الحديث وكتبهم (مجلة الأمة ٥٦/٦٤)، وجريدة المسلمون الدولية، السنّة الأولى، عدد ٤٨/١٨.

الهيثمي: علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ).
ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: المحدّث حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط، الأولى، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
ـ مجمع الزوائد، ومنبع الزوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.
ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، تحقيق: محمد بن عبدالرزاق بن حمزة، المطبعة السلفية بالقاهرة.

ابن الوردي: عمر بن المظفر (ت ٧٤٩ هـ).
ـ تتمة المختصر في أخبار البشر، طبع في القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

وكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ).
ـ كتاب الزهد، تحقيق: الشيخ عبدالرحمٰن عبدالجبار الفرايوائي، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، ١٤٠٤ هـ.

اليافعي: عبدالله بن سعد (ت ٧٦٨ هـ).
ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، طبع في حيدرآباد، الهند، ١٣٣٧ هـ/١٩٣٩ م.

ياقوت الحموي: أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦ هـ).
ـ معجم الأدباء، واسمه إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، صنعة مرجليوث، مصر، ١٩٠٧ ـ ١٩٢٥ م.
ـ معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن أبي يعلى: محمد بن محمد الفراء الحنبلي (ت ٥٢٦ هـ).
ـ طبقات الحنابلة، طبع بالقاهرة، سنة ١٩٥٢ م.

اليوسفي: حمّادي اليوسفي.

- مراسيل الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، أطروحة دكتوراه الحلقة الثالثة تحت إشراف التهامي نقرة، نوقشت سنة ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م، بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين مرقونة على الآلة الكاتبة.

٩ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: علوم الإسناد من حيث الاتصال	١١
تمهيد	١٣
أولاً: تعريف المتصل وعناية البيهقي به	١٣
ثانياً: أنواع الحديث المندرج تحت هذا الفصل	١٤
المبحث الأول: العنعنة في السنن الكبرى	١٧
١ ـ تعريفها وموقف المحدثين منها ونقد هذه المذاهب	١٩
أ ـ لا يعتبر الحديث المعنعن متصلاً إلاّ ما نصَّ فيه على السماع	٢١
ب ـ لا يعتبر الحديث المعنعن في حكم الاتصال إلا باشتراط طول الصحبة	٢٢
ج ـ لا يشترط في الحكم بالاتصال في المعنعن إلاّ المعاصرة فحسب	٢٢
٢ ـ اختيار البيهقي، وصناعته في ذلك	٢٣
المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد	٣١
١ ـ تعريفه، وموقف البيهقي منه	٣٣
٢ ـ موقف المحدثين من المزيد	٣٤
أ ـ إنّ الحكم لمن وصل الحديث على مَنْ أرسله	٣٤
ب ـ إنّ الحكم لمن أرسل الحديث أو وقفه على من وصله ورفعه	٣٤
ج ـ إنّ الحكم للأكثر	٣٤
د ـ إنّ الحكم للأحفظ	٣٤
٣ ـ موقف البيهقي من هذه المذاهب، وصناعته في ذلك	٣٥

٤ ـ أساليب الترجيح في المزيد وعدمه في «السنن الكبرى» ٣٨
٥ ـ خاتمة في صناعة البيهقي في «المزيد»، وتفننه في الترجيح ٣٩
الفصل الثاني: علوم الإسناد من حيث الانقطاع ٤٣
المبحث الأول: المنقطع في «السنن الكبرى» ٤٥
١ ـ تعريفه، وصورته عند المحدثين عموماً ٤٧
٢ ـ صناعة «المنقطع» في السنن الكبرى ٤٩
أولاً: صورة «المنقطع» في السنن ٤٩
أ ـ سقوط راو من رواة الحديث قبل الصحابي ٤٩
ب ـ أن يكون في السند رجل مبهم ٥٠
ج ـ اطلاق «الانقطاع» على الحديث المرسل ٥١
ثانياً: حكـم «المنقطع» عند البيهقي ٥١
ثالثاً: عنايته «بالمنقطع» في السنن الكبرى ٥٣
المبحث الثاني: المعضل في «السنن الكبرى» ٥٧
١ ـ تعريفه، وصناعة البيهقي فيه ٥٩
٢ ـ حكـم الحديث المعضل في «السنن الكبرى» ٦٣
المبحث الثالث: المعلّق في «السنن الكبرى» ٦٥
١ ـ تعريف المعلق، وصناعة البيهقي فيه ٦٧
٢ ـ حكم الحديث المعلق في «السنن الكبرى» ٧٠
المبحث الرابع: المدلس في السنن الكبرى ٧١
١ ـ تعريف التدليس ٧٣
٢ ـ موقف البيهقي من التدليس والمدلسين، وصناعته في ذلك ٧٤
الفصل الثالث: المرسل في «السنن الكبرى» ٧٩
التمهيد ٨١
المبحث الأول: أغراض المرسل واستعمالاته في «السنن الكبرى» ٨٣
أولاً: الأغراض الحديثية من المرسل في «السنن» ٨٥
ثانياً: الأغراض الفقهية من المرسل في «السنن» ٩٣
المبحث الثاني: المرسل بمعناه العام في «السنن الكبرى» ٩٥
١ ـ تعريف المرسل ٩٧

٢ ــ أنواع الحديث التي تدخل في مسمى المرسل ٩٨
٣ ــ حقيقة المرسل، وموقف المحدثين من اطلاقه على المنقطع وغيره ١٠٢
٤ ــ مذاهب العلماء في المرسل ونقدها ١٠٥
٥ ــ حكم الحديث المرسل عند البيهقي، وصناعته فيه ١١٠
٦ ــ عبارات قبول المرسل في «السنن» ١١٨
المبحث الثالث: المرسل الخفي في «السنن الكبرى» ١٢٣
١ ــ تعريفه ١٢٥
٢ ــ صناعة البيهقي في المرسل الخفي في «السنن الكبرى» ١٢٧
٣ ــ حكم المرسل الخفي في «السنن» ١٣١
المبحث الرابع: مرسل الصحابي في «السنن الكبرى» ١٣٣
١ ــ تعريفه، وموقف البيهقي منه ١٣٥
٢ ــ مراتب المراسيل وأنواعها، وموقف البيهقي منها ١٤١
٣ ــ ضابط التفاوت بين المراسيل ١٥٧
٤ ــ نتائج هذا الفصل ١٥٩
الفصل الرابع: الصناعة الإسنادية في «السنن الكبرى» ١٦٣
تمهيد ١٦٥
المبحث الأول: صناعة البيهقي في عرض أسانيده ١٦٧
١ ــ أن يخرج الحديث الواحد الذي تعددت أسانيده في قالب إسناد واحد ١٦٩
أولاً: العطف بين الشيوخ ١٧٠
أ ــ العطف بين الشيوخ عند اتفاقهم ١٧١
ب ــ العطف بين الشيوخ عند اختلافهم ١٧١
ثانياً: التحويل بين الأسانيد ١٨٠
أ ــ التحويلة الواحدة في الإسناد ١٨٠
ب ــ التحويلة المتعددة في الإسناد ١٨١
ثالثاً: الجمع بين الطريقتين العطف، والتحويل في إسناد واحد ١٨٢
رابعاً: العطف الكلي على الإسناد الأول بمتن جديد ١٨٣
٢ ــ الإحالة على مخرج الحديث الأول من طريق آخر ١٨٤
٣ ــ التنبيه ما خرج الحديث ابتداء ثم الإتيان به بتمامه ١٨٥

٤ ــ الإشارة إلى الأسانيد والطرق ١٨٦
٥ ــ الإفراد لكل إسناد مع متنه في الرواية ١٨٨
٦ ــ خاتمة في مميزات صناعة البيهقي في الإسناد ١٩٠
المبحث الثاني: الفوائد الحديثية في الإسناد عند البيهقي ١٩٣
١ ــ التنبيه لدقائق الطرق والشواهد ١٩٥
٢ ــ الحكم العام على طرق الحديث في الباب ١٩٦
٣ ــ التنبيه لغرائب الأحاديث وأفرادها ١٩٧
٤ ــ التنصيص على ضبط، أو تقويم أو توضيح، أو جرح أو تعديل رجال أسانيده ٢٠١

الخاتمـــة ٢٠١

فهـارس الكتـــاب
١ ــ فهارس الآيات القرآنية. ٢٠٥
٢ ــ فهارس الأحاديث النبوية. ٢٠٧
٣ ــ فهرس الآثار وأقوال الأئمة. ٢٠٩
٤ ــ فهرس الأشعار. ٢١٧
٥ ــ فهرس البقاع والأمكنة. ٢١٧
٦ ــ فهرس الكتب. ٢١٩
٧ ــ فهرس الأعلام. ٢٢١
٨ ــ فهرس المصادر والمراجع. ٢٣٣
٩ ــ فهرس الموضوعات. ٢٦١